الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف- المسيلة-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

مشروع كتاب بيداغوجي في

التغير الاجتماعي
محاضرات موجهة لطلبة علم الاجتماع

الدكتور: منير قندوز أستاذ محاضر" أ"

السنة الجامعية: 2022/2021

محتويات الكتاب

الرقم	العنوان	الصفحة
01–	مقدمة	05
02–	أولا: تعريف التغير الاجتماعي	07
03–	ثانيا: ماهية التغير الاجتماعي	16
04–	ثالثا: آليات التغير الاجتماعي	24
05–	رابعا: تفسير عملية التغير الاجتماعي	32
06–	خامسا: خصائص التغير الاجتماعي	39
07–	سادسا: أشكال التغير الاجتماعي	44
08–	سابعا: المصطلحات المشابهة للتغير الاجتماعي	50
09–	ثامنا: عوامل التغير الاجتماعي	59
10–	تاسعا: نظريات التغير الاجتماعي	68
11–	عاشرا: عوائق التغير الاجتماعي	75
12–	احدى عشر: الفاعلون الاجتماعيون في التغير الاجتماعي	83
13–	اثنا عشر: سوسيولوجيا الفعل الاجتماعي	87
14–	ثلاثة عشر: النخب والفعل الاجتماعي	93
15–	اربعة عشر: النخب المثقفة الجزائرية قبل وأثناء الاحتلال الفرنسي	98
16–	الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني	106
17–	التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر	107
18–	خاتمة	106
19–	قائمة المراجع المعتمدة	107

-مقدمة:

يعد التغير الاجتماعي ظاهرة اجتماعية وصفة ملازمة للمجتمعات على اختلافها منذ القدم إلى يومنا هذا، وأي نظرة للمجتمع تدل على أنه في تغير مستمر، فالمجتمع بطبيعته متغير لأنه يأخذ من الجيل السابق جوانب ثقافية ويضيف عليها تماشيا مع واقعه الاجتماعي ومتطلباته المستجدة، ويؤكد الباحثون على أن التغير لا الثبات هو معيار حقيقة الوجود، وتتجه جهود العلماء اليوم إلى معرفة حقيقة هذه التغيرات والكشف عن مصادرها، وكيفية تنظيمها وضبطها، وأن أي تغير يحدث داخل المجتمع يتردد صداه في جوانب أخرى، لذا فقد سعى المفكرون للبحث عن القوانين والعوامل التي تؤدي إلى التغير من أجل توجيهه والتحكم فيه، أي أن التغير حقيقة متأصلة في المجتمع الإنساني وجدت بوجوده.

1- تعريف التغير الاجتماعي:

أ- **التغير لغة:** كلمة التغير في اللغة تدل على معنى التحول والتبدل، فتغير الشيء هو تحول وتبدل ذلك الشيء بغيره كما نعني الأشياء واختلافها، وتدل كلمة التغير في اللغة الانجليزية (change) عن معنى الاختلاف في أي شيء ممكن ملاحظته خلال فترة زمنية محددة[1].

ب – التغير اصطلاحا: يعرفه جون لويس غبلين وجون فليب على أنه التحول في أنماط الحياة سواء كان هذا التحول راجعا إلى التبدل في الأجهزة الثقافية أو في التركيب السكاني أو في الأيديولوجيات أو في الظروف الجغرافية، ومن هذا المنطلق فإن التغير الاجتماعي يعني كل تحول في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية. وسواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة[2].

كما يعرف بأنه التغير الذي يحدث داخل المجتمع أو التبدل الذي يطرأ على جوانب المجتمع، وبمعنى آخر هو التحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة زمنية معينة[3].

ويعني التحول، أي تغير الشيء عن حاله، وحوله وبدله، كأنه جعله غير ما كان عليه، وفي التنزيل العزيز قوله تعالى (ذلك بأن الله لم يكن مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)سورة الأنفال، الآية 53. وقد ظهر هذا المصطلح بشكل عام بعد ما نشر (ويليام أوجبرن) عام 1922

---

[1] طاهر محمد بوشلوش، التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999) دراسة ميدانية
تحليلية لعينة من الشباب الجامعي، ط1، الجزائر، دار بن مرابط للنشر، 2008، ص44.

[2] المرجع نفسه، ص45.

[3] محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، ط2، عمان، دار مجدلاوي، 1996، ص15.

كتابه (التغير الاجتماعي) وفيه ركز اهتمامه على دراسة العلاقة بين الاختراعات والتغير الاجتماعي، علماً بأنه لا ينكر دور وتأثير العوامل الطبيعية والبيولوجية في تغير المجتمع، لكنه يوضح بأن هذه العوامل ليس لها تأثير مثلما للعوامل الثقافية والاختراعات والثورة الصناعية1، واختلفت آراء العلماء والمفكرين حول اتجاهات التغير الاجتماعي في المجتمع الحديث، والتغير الاجتماعي كمفهوم متعارف عليه في علم الاجتماع وخصوصاً في مجال الدارسات الديناميكية ينظر إليه على إنه من السمات التي لازمت الإنسانية منذ فجر نشأتها الأولى حتى عصرنا الحاضر، لدرجة أصبح التغير معها أحدى السنن المسلم بها والملازمة لبقاء الجنس البشري والتفاعل مع أنماط الحياة على اختلافها كي تتحقق لدينا أنماط وقيم اجتماعية جديدة يشعر في ظلها الأفراد بأن حياتهم متحركة ومتجددة[2]

ويعرف التغير بأنه نوع من أنواع التطور الذي يحدث تأثيراً في النظام الاجتماعي والذي يؤثر في بناء المجتمع ووظائفه، ويعد صفة أساسية من صفات المجتمع البشري [3]

ويعرف أيضاً على إنه مجموعة التغيرات العامة في العلاقات والنظم والقيم نتيجة للمؤثرات العوامل الحضارية والاقتصادية والسياسية التي تتفاعل مع بعضها البعض لإحداث التغير[4]، ويعرفه (لندبرج) بأنه يمثل الاختلافات التي تطرأ على ظاهرة اجتماعية خلال فترة زمنية معينة، والتي يمكن ملاحظتها

1 عاطف محمد غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، ط1، القاهرة، دار المعارف، 1962، ص14 .

2 المرجع نفسه، ص 120.

3 لوسي مير، مقدمة في تاريخ الانثربولوجيا، ترجمة شاكر مصطفى سليم، ط2 ، بغداد، دار الشؤون الثقافية للنشر، 1983، 357.

4 نخبة من الأساتذة، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص 165.

وتقديرها وهي تحدث نتيجة لعوامل داخلية وخارجية كاكتشاف موارد جديدة للثروة أو الهجرة أو التعليم[1].

2- ماهية التغير الاجتماعي:

التغير يعني الاختلاف بين الحالة الجديدة والحالة القديمة، أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال فترة زمنية محددة، وحينما تضاف كلمة الاجتماعي، التي تعني ما يتعلق بالمجتمع فيصبح التغير الاجتماعي: التغير الذي يحدث داخل المجتمع، أو التحول أو التبدل الذي يطرأ على جوانب المجتمع وبمعنى أخر هو التحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن.

ولكن لا يمكن أن نسمي كل التغيرات التي تطرأ على المجتمع تغيرات اجتماعية، فهناك تغيرات عديدة في المجتمع في جانبي الثقافة المادي والفكري، وهناك اختلاف في أنماط العلاقات بين الأفراد والجماعات، واختلاف في الوظائف والأدوار الاجتماعية، وفي الأنظمة والقيم والعادات وما إلى ذلك، كما أن هناك اختلافا في الأدوات التي يستخدمها المجتمع من حين إلى آخر وفي أساليب توظيفها، كل هذا يعتبر تغيرا في المجتمع.

ويشير عاطف غيث للتغير الاجتماعي على أنه: التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة[2]. ويرى أن التغيرات الاجتماعية تأتي على عدة أشكال:

2-1- التغير في القيم الاجتماعية: تلك القيم التي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، كالانتقال من النمط الإقطاعي للمجتمع إلى النمط الصناعي، الذي صاحبه تغير في القيم التي

1 عادل مختار الهواري، التنمية في الوطن العربي، ط1، الكويت، مكتبة الفلاح للطباعة والنشر، 1988، ص212.

2 محمد عاطف غيث: التغير الاجتماعي والتخطيط، ط2، القاهرة، دار المعارف، 1966، ص25.

ترتبط بأخلاقيات هاتين الطبقتين في النظرة إلى العمل وقيمة القائمين به وغير ذلك.

2-2- التغير في النظام الاجتماعي: أي في البناءات المحددة مثل صور التنظيم ومضمون الأدوار أي في المراكز والأدوار الاجتماعية، كالانتقال من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج والزوجة، ومن الملكية المطلقة إلى الديمقراطية.

2-3- التغير في مراكز الأشخاص: ويحدث ذلك بحكم التقدم في السن أو نتيجة الموت، ومن المهم أن ندرك الأهمية الدائمة التي تكون للأشخاص الذين يشغلون مراكز اجتماعية معينة، لأنهم بحكم مراكزهم يستطيعون التأثير على مجريات الأحداث الاجتماعية.

أما جي روشي فيرى أن التغير الاجتماعي هو كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمان ولا يكون مؤقتا سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسار حياتها[1].

ويتعرض كل من جيرث وملز إلى ماهية التغير الاجتماعي ويعتبرانه: هو التحول الذي يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن[2].

3- آليات التغير الاجتماعي:

تختلف مصادر التغير الاجتماعي وتتعدد نظرة المفكرين إليها، ولكن يمكن القول أن هناك مصدرين للتغير هما:

1 احمد النكلاوي: التغير والبناء الاجتماعي، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1968.ص8.

2 أحمد الدقس، مرجع سابق، ص17.

1-المصدر الداخلي: أي أن يكون قائما في داخل النسق الاجتماعي وإطاره المجتمع نفسه، أي أنه نتيجة لتفاعلات تتم داخل المجتمع.

2-المصدر الخارجي: الذي يأتي من خارج المجتمع نتيجة اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات.

وبطبيعة الحال سواء أكان المصدر من الداخل أم من الخارج فإن ذلك يقوم على آليات محددة هي:

أ-الاختراع والاكتشاف: يبدو في ابتكار أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل، أو تحسين كفاءة مخترعات سابقة. كل ذلك يؤدي إلى تغيرات ثقافية قد تتراكم وتؤدي إلى تغيرات اجتماعية.

ب-الذكاء والبيئة الثقافية: الذكاء هو السبيل إلى الاكتشاف والاختراع، ويرى علماء النفس أن الذكاء يكون موروثا أو مكتسبا، لهذا لن يكتب النجاح للفرد الذكي ما لم تتوافر لديه البيئة الثقافية لتساعده على الاكتشاف أو الاختراع.

ج-الانتشار: إن انتشار الاكتشافات بين أفراد المجتمع يؤدي إلى عملية التغير، والانتشار يعني قبول التجديد من قبل أفراد المجتمع، وطبيعي أن عملية القبول لا تأتي فجأة وإنما خلال مراحل معينة تتنوع حسب ثقافة المجتمعات وقد تكون إرادية أو مفروضة[1].

4- تفسير عملية التغير الاجتماعي:

إن التجديدات الأساسية التي تتم في إطار الحياة الاجتماعية والثقافية على أعلى مستوى من درجات الاجتماع الإنساني تصيب النمط بالاضطراب، كما

1 المرجع نفسه، ص20-21.

تصيب توافقه مع الجوانب الأخرى المتوافقة معها سابقا في وحدة بنائية ووظيفية متكاملة، وهذا الاضطراب في حد ذاته عبارة عن اختلال في توازن النظام، مما يجعله غير قادر على تأدية وظائفه، ولهذا فإنه يؤدي إلى سلسلة من التغيرات التوافقية، وهي تغيرات تحدث استجابة لتغير في أحد العوامل الأساسية، وقد تؤدي هذه التغيرات من جانبها إلى تغيرات في المواقف الاجتماعية المرتبطة بها[1].

وهناك من يرى بأن أي موقف اجتماعي يكون نتيجة لأربعة عوامل أساسية في كل تغير اجتماعي وهي: البيئة الطبيعية، والجماعات الإنسانية، والثقافة السائدة، والمظاهر البيولوجية والسيكولوجية للأفراد، ولذلك فإن أي تغير في عامل أو أكثر من هذه العوامل، يستدعي تغيرات توافقية في الأنساق المرتبطة بالسلوك الاجتماعي، فالتغير الحادث لا يحدده عامل واحد، وإنما يتم بمساعدة عوامل أخرى، وتكون عملية الفصل بين العوامل من باب الفرضية من أجل التحليل والدراسة[2].

ويرى عاطف غيث أنه يمكن ملاحظة أربع مراحل في عملية التغير بوجه عام:

أ-تنتشر سمة أو عنصر جديد خلال النسق من مركز الأصل سواء أكانت هذه السمة أو العنصر الجديد اختراعا داخل الثقافة الواحدة، أم استعارة من ثقافة أخرى نتيجة لعملية الانتشار، وتتدخل عوامل عديدة من التأثير على معدل الانتشار، ويعتمد ذلك على مدى قوة تأثير السمات الجديدة وعلى مدى تقبلها.

1 محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص65.

2 محمد الدقس، مرجع سابق، ص48.

ب–تحدث قلقلة لدى السمات القديمة من قبل السمات الجديدة، أي يحدث صراع من أجل البقاء، وقد تكمل أو تنمي السمات الأخرى الكائنة للنسق الثقافي، لأنها تعمل على مراجعة كفاءة الوظائف القائمة لعناصر النسق.

ج–يثير انتشار العناصر الجديدة تغيرات توافقية في السمات المتصلة به، وقد يعاد تنظيم مظاهر الثقافة القائمة أحيانا لتتمكن من مواجهته أو امتصاص هذه السمة الجديدة.

د–يأخذ العنصر الجديد مكانه في النسق الثقافي ما لم يتعرض إلى قلقلة في حال دخول تجديدات أخرى، تضاف إليه في فترات تطول أو تقصر، وحتى يتم الأخذ بالعنصر الجديد ويتوافق مع عناصر سابقة علمية، يقتضي استمرار استعماله مدة معقولة من الزمن لاستيعابه على ألا يأتي ما يناقضه، وإلا فإن ذلك يؤدي إلى قلقلة في النسق الاجتماعي[1]. وهناك من يرى أن للنمط المتغير أربعة خصائص هي:

– الشكل: الذي يمكن أن يلاحظ ويدرس فيه من خلاله التغير.

– المعنى: أي أن له ارتباطات ذاتية وعاطفية في الثقافة نفسها.

– الاستعمال: أن يكون استعمال النمط الثقافي يمكن ملاحظته من الخارج.

– الوظيفة: أن يؤدي عملا، ويكون مترابطا مع الأجزاء ويستدل على ذلك من خلال الإطار العام[2].

5–خصائص التغير الاجتماعي:

آليات التغير الاجتماعي دائمة الحساسية والقدرة على التحرك والفعل، ولكنها تكون في بعض الحالات متلبدة بطيئة الاستجابة، ويصعب التكهن بها. وفي الحالة

1 عاطف محمد غيث، مرجع سابق، ص70-72.

2 محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، القاهرة، سرس الليان، 1962، ص141.

السوية للمجتمع تنهض آلياته الدفاعية اللاشعورية للتفاعل المباشر مع إي طارئ يتعرض للبنية الاجتماعية، تهديدا أو تجديدا، ومن خلال هذا التفاعل يبدأ التغير بالحدوث بما يتوافق مع الحدث الجديد مهما كان نوعه ومستواه وميدانه هو مفتاح عمل التغير الاجتماعي ومن خصائص التغير الاجتماعي:

5-1-اقتران التغير بحدوث جديد: أي لا يحدث التغير غالبا إلا مع حدوث أمر جديد في المجتمع (جيدا أو سيئا وقد يكون معرفيا أو أخلاقيا أو سياسيا أو اقتصاديا أو غير ذلك.)

5-2-التغير الاجتماعي وصفي: أي انه يعني وصف الواقع وما يطرأ عليه من تغير وتبدل بسبب عوامل معينة، وإذا تناول الأسباب فانه لا يتعدى وصف هذه الأسباب.

5-3-غير مسبق التخطيط: بما انه آلية لا شعورية تلقائية تعمل على حماية المجتمع وحفظه بتغير آلياته وبنيته لتتكيف مع المعطيات والظروف المستجدة عليه فانه غير مخطط مسبقا، وإنما تتحرك آلياته على وفق الظروف والمعطيات والشروط الجديدة التي تطرأ على أحد جوانبه أو عناصره. (المجتمع لا ينته إلى ما حدث، لم يكن قد خطط لمواجهة الثقافة الجديدة أو للتعامل معها ... دخولها هو الذي حرك آليات التغير اللازمة وقادها بما يتناسب مع وجودها ومع الظروف المحيطة بالمجتمع)[1]

5-4-غير محدد الهدف والغاية: أي أن المجتمع لا يخطط مسبقا لصيرورة التغير، ولا أثناء نهوض آلياته، فالمجتمع أثناء مواجهته للمعطيات الطارئة عليه ألا يعلن أهدافا أو غايات محددة لعملية التغير، فالغاية الوحيدة هي محددة في

1 عاطف محمد غيث: مرجع سابق، ص87.

إعادة صياغة البنية الاجتماعية؛ وعيها؛ عناصرها بما يتناسب مع المعطيات الجديدة (سلبية أم ايجابية.)

5-5-غير معروف النتائج: أي أن حدوث حادث أو دخول طارئ جديد على المجتمع غير كاف لمعرفة ما يمكن أن يصل إليه التغير الاجتماعي في المدى القريب أو البعيد، وان عدم معرفة النتائج مسبقا، لا ينفي إمكانية التنبؤ بها وتوقعها، ولكن ذلك يبقى في أطار التنبؤ لا في إطار الحتمية، وقد لا يعني وجوب أو حتى إمكانية صدقها للحدث ذاتها في واقع أو مجتمع آخر.

5-6-غير معروف العواقب: كما أن النتائج غير معروفة ولا يمكن تحديدها مسبقا بناءا على منطق الاستقراء أو الاستنتاج أو القياس، كذلك عواقب التغير غير معروفة أيضا فالافتراض المنطقي أن العواقب التي ستحدث إما عواقب محمودة للمجتمع (تعود عليه بالخير) أو قد تؤدي التغيرات إلى تدمير بينة المجتمع أو تفكيكه أو نسف أحد دعائمه أو غير ذلك[1].

5-7-صيرورته بطيئة: ومعنى ذلك أن التغير الاجتماعي صيرورته بطيئة تشبه الإسفنجة التي تتشرب الماء بهدوء، حتى ترتوي ثم تبدأ بترشيح هذا الماء، فلا شك أن ردود الفعل الأولى يمكن أن يكون لها دور قيادة عملية التغير الاجتماعي، ولكنها ليست الحاسمة ولا النهائية، فالمجتمع يستوعب الطارئ الجديد أي كان نوعه وموضوعه وميدانه ثم يلعب دوار في صوغ الوعي الاجتماعي وإعادة بناء البنية الاجتماعية، بما يتناسب والظرف الجديد وعلى وفق خصائص المجتمع.

5-8- قوي الأثر: أي انه يصير جزءا من هوية المجتمع وخصائصه التي تسود جميع أفراده وتمارس عليهم قوة القسر الاجتماعي شأن غيرها من العادات والتقاليد

1 احمد النكلاوي: مرجع سابق، ص43.

والأعراف، وهذا أمر عادي تماما لأن من وظائف التغير الحفاظ على المجتمع وهويته واستقراره وتوازنه.

5-9- يتمتع بالديمومة النسبية: ما يتسم به التغير الاجتماعي أيضا الديمومة، ولكنها ديمومة نسبية مرتهنة بالمستجدات والمتغيرات التي تطرأ على المجتمع من جهة، وبالموجبات التي أدت إلى التغير في مرحلة ما، فديمومة التغير الاجتماعي مرتهنة بمار ينسجم مع الخصائص الصميمية للمجتمع، والعناصر الجوهرية المكونة لهويته، فالتغيرات التي تنبع من صلب إرادة المجتمع ورغبته يكتب لها الديمومة التي قد تصير جزءا مكونا لعناصر هوية المجتمع، والتغيرات التي تفرض على المجتمع فرضا لسبب أو لآخر لا يكتب لها من الديمومة إلا ما دامت الظروف الضاغطة موجودة[1].

6-أشكال التغير الاجتماعي:

أن عملية التغير ضرورية لأي مجتمع قائم، والمجتمعات تختلف في أشكال تغيرها ويمكن أن نقسم التغير أو التطور على أشكال هي[2]:

6-1-التغير البطيء: والذي يحدث بشكل بطيء جداً كما هو الحال في المجتمعات البدائية أو المتأخرة حضارياً وتكون هذه المجتمعات في حالة جمود ويكون التغير بطيئاً إذ لا يوجد مجتمع ثابت ثباتاً مطلقاً.

1 المرجع نفسه، ص45.

2 أمينة علي كاظم، التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، مصر، هجر للطباعة والنشر، 1993، ص104-105.

6-2-**التغير المتدرج:** وهي تغير المرحلة نتيجة لتراكمات جزئية ويكون تغيرا كميا لا يؤثر في الكيفية التي يعيشها المجتمع ولكنه يؤثر في المدى البعيد في الكيفية أي في طريقة العيش والحياة.

6-3-**التغير السريع:** وهو الذي يحدث بسرعة كبيرة والذي يمكن أن نلمسه أو نلاحظه بدون جهد وهذا التغير يختزل بعض مراحل التغير مثلما يحدث في المجتمعات الأمريكية والأوربية ومن خصائص التغير الاجتماعي أنه تغير مستمر في المجتمعات وأغلب مظاهر التغير تحدث بتسلسل وتتابع، وقد مرت المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ بمراحل تغير مختلفة ويمكن أن نسميها مراحل التغير الحضاري. فمثلاً المجتمعات المشاعية البدائية ثم مجتمع القبيلة والإنتاج المشترك وتحدد الملكيات الخاصة وظهور نظام الإقطاع أو الملكية الخاصة كل ذلك أدى إلى نشوب الحروب وظهور التناقضات في المجتمع وقيام الثورات التي تسعى إلى التغير في كل مرحلة من المراحل وفي كل نظام كان يصاحبه نظام تربوي معين وفلسفة تربوية خاصة

7-المصطلحات المشابهة للتغير الاجتماعي:

يرى "هوب هاوس" أن مهمة علم الاجتماع وعلماؤه يجب أن تكرس من اجل تحديد المفاهيم التي تربط بين النمو والتطور والتقدم والتغير، وذلك عن طريق تطوير نظرياته وإسهامه في [1] زيادة أنماط المعرفة الإنسانية، ولتوضيح العلاقة

1 محمد عودة: التغير الاجتماعي وأساليب الاتصال،القاهرة،دس، ص 55.

بين كل من مفهوم التغير والتطور، والنمو والتقدم وغيرها من المصطلحات، علينا أن نحلل طبيعة المعنى الدال لكل هذه المفاهيم:

أ-التغير الاجتماعي والتقدم: يتضمن معنى التقدم التغير إلى الأفضل ويشير إلى عملية مستمرة ينتقل المجتمع بمقتضاها من حالة إلى حالة أفضل، أو يسير في اتجاه مرغوب، وقد يشمل معناه الأوجه المادية والمعنوية من الحياة الاجتماعية، كما قد يقتصر على النواحي المادية لسهولة قياسها. والأغلب أن الحكم على اتجاه عملية التغير يعتمد عادة على معايير يصعب اعتمادها حتى في المسائل المادية من الثقافة [1] يعني ذلك بأن مفهوم التقدم يشير إلى حالة التغير التقدمي الذي يرتبط بتحسن دائم في ظروف المجتمع المادية واللامادية، حيث يسير نحو هدف محدد، ويعني ذلك أن كل صورة من صور المجتمعات أفضل بالضرورة من سابقتها.

الاختلاف بين مفهومي التقدم والتغير: التقدم الاجتماعي يحمل معنى التحسن المستمر نحو الأمام. التغير الاجتماعي قد يكون تقدماً أو تخلفاً. وبالتالي يكون مصطلح التغير أكثر علمية، لأنه يتوافق مع واقع المجتمعات (واقع التقدم وواقع التخلف)، فالمجتمعات ليست دائماً في تقدم مستمر، وإنما يعتريها التخلف أيضا.

ب-التغير الاجتماعي والتغير الثقافي :

يميل علماء الاجتماع إلى التمييز بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي، فأولهما هو الذي يطرأ على العلاقات الاجتماعية، بينما الثاني يعتري القيم والمعتقدات والمثُل والرموز الشائعة في المجتمع، غير أن الواقع الفعلي، يشير إلى صعوبة الفصل بين هذَين النمطَين من التغير .يوجد خلط بين هذين

1 إبراهيم عثمان: مقدمة في علم الاجتماع، ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999، ص 333.

المفهومين ولا تميز بعض النظريات بينهما، وربما يرجع ذلك للارتباط الشديد بين مفهومي الثقافة والمجتمع، إلا أنه هناك فروق بينهما يوضحها "جودة بني جابر [1]"كالآتي :

فالتغير الاجتماعي يشير إلى التحول في أشكال التفاعل الاجتماعي والاتصالات الشخصية بينما التغير الثقافي يشير إلى التغير في أنساق وأفكار متنوعة من المعتقدات والقيم والمعايير .التغير الاجتماعي يحدث في التنظيم الاجتماعي أي في بناء المجتمع ووظائفه ويعتبر جزء من التغير الثقافي، بينما التغير الثقافي يشمل جميع التغيرات التي تحدث في أي فرع للثقافة كالفن والعلم والتكنولوجيا إضافة إلى التغيرات التي تحدث في أشكال التنظيم الاجتماعي وقواعده، وبذلك يكون التغير الاجتماعي نتيجة من نتائج التغير الثقافي .

ج-التغير الاجتماعي والتطور:

يعرف التطور على أنه التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيداُ، وهو النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة تمر بمراحل مختلفة ترتبط كل مرحل بالمرحلة التي تسبقها .يتضمن معنى مفهوم التطور أن التغيرات خارجة عن إرادة الإنسان، بل قد يعتبر تدخل الإنسان أو تنظيماته عاملا معيقا للمسيرة الطبيعية للأشياء، يستخدم مفهوم التطور في الماركسية، كما جاء في المادة التاريخية لوصف عمليات التحول الاجتماعي تاريخيا، ويختلف معنى المفهوم هنا من حيث كونه عملية تغير أساسها استغلال الإنسان للإنسان، ويختلف هذا المفهوم عن التقدم في أن هذا الأخير لا ينفي دور الإنسان في عملية التغيير[2].

1 أمينة علي كاظم، مرجع سابق، ص 157.

2 إبراهيم عثمان، مرجع سابق، ص 334.

يمكننا القول أن التطور العضوي يعنى أن الأنواع الحية قد نمت مع الزمن وبصورة متزايدة التعقيد، فهو إضافة حجميه دون حذف أو استبدال لبنى قديمة، أما التطور المجتمعي فيعنى أن ثقافة المجتمعات قد نمت مع الزمن وبصورة متزايدة التعقيد، بإضافة "كمية ونوعية" مع حذف واستبدال لبنى قديمة، أي أن التطور الاجتماعي قد أهمل جانباً مهماً في تغير المجتمع حيث استبعد فكرة التخلف الاجتماعي التي تنطبق على واقع المجتمعات، فيكون مصطلح التغير الاجتماعي هو الأكثر علمية وواقعية لحالة المجتمعات الإنسانية.

د-التغير الاجتماعي والنمو :

إذا كان التطور هو التغير الطبيعي للمجتمع، فإن عملية النمو تعني الزيادة الطبيعية في جانب اجتماعي محدد، كالزيادة السكانية ولا يرتبط مفهوم النمو بحكم تقويمي، بل يعبر فقط عن الزيادة الطبيعية في أحد الأوجه الاجتماعية، وقد أصبح هذا من المفاهيم المركزية في عملية[1] التنشئة بما يرتبط بالنمو الجسماني والعقلي والوجداني والأخلاقي للإنسان، إن النمو هو عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو أجزاء في سلسلة من المراحل الطبيعية وهو تغير كمي، ومن الأمثلة على ذلك حجم السكان وكثافتهم والتغيرات في أعداد الوفيات والمواليد.

يرتبط مفهوم النمو بمفهوم التغير ارتباطاً وثيقاً، ذلك لان التغير له جوانب عديدة، من هذه الجوانب (الجوانب الكمية) التي يمكن أن تقاس من خلال معدلات النمو، ولكن وجود هذه المؤشرات وغيرها لا يعبر عن كل جوانب التغير الاجتماعي. دراسة التغير الاجتماعي تحتاج إلى بيانات أكثر تفصيلاً حول

1 المرجع نفسه، ص123.

التغيرات الكيفية في العلاقات الاجتماعية وفى الثقافة والقيم، ويختلف عن التنمية في كونه تلقائياُ، بينما التنمية عملية إرادية مخططة من الناحية النظرية[1]، فمفهوم النمو يقترب من مفهوم التطور، ولكنه لا يتطابق معه (النمو الاجتماعي) أي النمو الذي يتعلق بالمجتمع، ويعنى نمو السمات الفردية بما يتفق مع الأنماط الاجتماعية المقررة والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى. النمو الاجتماعي أكثر تعقيداً من النمو العضوي.

يختلف مصطلح النمو الاجتماعي عن التغير الاجتماعي في عدة نقاط مجملها في الآتي:

– يشير النمو إلى الزيادة نسبياً، والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة، أما التغير فيشير إلى البناء الاجتماعي والنظام والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي، وقد يكون هذا التحول ايجابياً أو سلبياً ولا يتصف ذلك بالثبات إطلاقاً.

– يكون النمو بطيئاً وتدريجياً، أما التغير الاجتماعي فيكون على عكس ذلك فقد يكون سريعاً ويتضمن قفزات إلى الأمام وإلى الخلف.

هـ–التغير الاجتماعي والتنمية :

يشير مفهوم التنمية بمعناه العام إلى محاولة الإنسان تغيير الواقع وظروفه لتحقيق وضع مستقبلي تم تصوره سلفا، فعملية التغير هنا قصديه أساسها الإرادة الإنسانية، وما يرتبط بهذه من وعي ودراية وقدرات وتخطيط وأساليب مختارة وتنظيمات، فالتنمية عملية مدروسة[2] منظمة يوجهها الإنسان ولو نسبيا بما يحقق

1 عبد الرحمن العمري: التغير الاجتماعي، خاص في منتدى الجامعات السعودية، قسم علم الاجتماع، 2004، ص16 .

2 عبد الباسط حسن، التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي، القاهرة، القاهرة الحديثة، 1974، ص53.

غاياته، أي أن التنمية تشير إلى الجهود المبذولة التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع .

ما العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي؟

إن مفهوم التنمية الاجتماعية هو أقرب المفاهيم لتغير الاجتماعي مقارنة بمفاهيم التقدم والنمو والتطور، إلا أن مفهوم التغير الاجتماعي يختلف عن التنمية التي هي في المحصلة النهائية ذات بعد ايجابي باستمرار أي لا تتضمن البعد السلبي أي أن التنمية الاجتماعية ايجابية دائما في حين أن التغير الاجتماعي قد يكون أيضا نكوصا.

ويتبين من العرض السابق لمصطلحات التغير الاجتماعي أنها كانت في البداية تستعمل كمترادفات ولم يكن التمييز بينها واضحاً ولم يبدأ التفريق بينها إلا مع بداية القرن العشرين بعد أن وضع ويليام اوجبيرين كتابة المعروف بالتغير الاجتماعي ... ومن هنا نستطيع القول أن مفهوم التغير الاجتماعي يختلف عن المفاهيم الأخرى (التطور الاجتماعي، النمو الاجتماعي، التنمية الاجتماعية) ولا يمكن استعماله كمرادف لها لأنها تحمل معنى واحده هو التقدم والتحسن والزيادة فهي ذات بعد ايجابي باستمرار أي لا تتضمن البعد السلبي أي أنها ايجابية دائما في حين أن التغير الاجتماعي قد يكون تقدم أو تأخر، تحسن أو تخلف، سلبي أو ايجابي.

فالتغير الاجتماعي يكون أقرب إلى الموضوعية لأنه يصف الواقع كما هو كائن فعلاً وليس كما يجب أن يكون أي انه يهتم بالمجتمع في الواقع الفعلي.

و-التغير الاجتماعي والتحديث :

يتضمن معنى مفهوم التحديث التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث؛ والتحديث عملية تمايز بنائي أي هي نتاج لتمايزات بنائية، أو الانتقال من مجتمع متجانس إلى مجتمع يقوم على التخصص في الوظائف وتقسيم العمل وانتشار الصناعة، وإن هذا التحول يتم في أربعة قطاعات اجتماعية (قطاع التكنولوجيا، الزراعة، الصناعة، قطاع زيادة الحراك الاجتماعي والسكاني)، والتحديث عملية تغير اجتماعي يتحول المجتمع النامي بمقتضاها إلى اكتساب الخصائص الشائعة المميزة للمجتمعات الأكثر تحضرا [1].

8-عوامل التغير الاجتماعي:

إن تحديد تصنيف موحد للعوامل التي تتسبب في إحداث التغير الاجتماعي، في ظل هذا التشعب النظري لهو أمر في غاية الصعوبة والتعقيد، وذلك بسبب مشكلة التداخل بين هذه العوامل ومشكلات التعليل ومشكلة تصنيف عوامل التغير الاجتماعي، إلا أنه وبالرغم من كل ذلك يمكن تحديد التصنيف على النحو التالي:

8-1-العوامل الخارجية:

أ – العوامل البيئية: يقصد بالعوامل البيئية مجموعة التفاعلات بين الإنسان وبين محيطه الجغرافي البيئي وأثر التوزيعات الجغرافية مثل التضاريس نوع المناخ، نوع التربة، استقرار التربة أو تعرضها لحركة تغيُّر دائمة جراء الزلازل أو البراكين أو التصحر أو الجفاف وغيُّرها، وهي عوامل تسهم إلى حد بعيد في

1 عبد الرحمن العمري، مرجع سابق، ص62.

تحديد طبيعة النشاط الإنساني ونوعه، وكذا الاستقرار أو الهجرة، ويرى ابن خلدون أن للبيئة أثرا فعالا على البشر جسميا وعقليا حيث أفرد ذلك بعنوان بارز حول (اختلاف أحوال العمران في الخصب والجوع وما ينشأ عن ذلك من الآثار في أبدان البشر وأخلاقهم)[1]

ويمكن إجمال العوامل البيئية التي تؤثر في التغير الاجتماعي فيما يلي:

- المناخ مثل) الرطوبة والرياح والحرارة والأمطار).
- الموقع الجغرافي مثل (القرى أو المدن من البحر أو الصحراء أو خط الاستواء)
- وجود المصادر الطبيعة مثل (البترول والمعادن والغازات والمياه)
- الكوارث وما يصاحبها من أمراض والكوارث الطبيعية.

ب –العوامل الديموغرافية: إن التغير في حجم السكان سواء أكان بالزيادة أو النقصان، سيؤدي إلى تغيرات في تركيب المجتمع، فهناك ارتباط بين عدد السكان ومستوى المعيشة الذي ينعكس على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أن هناك ارتباطا بين حجم السكان والعمالة والبطالة ومستويات الأجور وقيام الصناعات واستعمال الآلات وغيرها مما يؤثر على الأفراد وعلى التركيب الاجتماعي للمجتمعات البشرية.

ج – العوامل الثقافية: حيث أن معظم السمات الثقافية الجديدة تنتقل من خلال الانتشار، فإن المجتمعات الوثيقة الاتصال بغيرها من المجتمعات هي أكثر عرضة للتغير السريع، فأي تغير أو تطور اجتماعي يعود إلى العامل الثقافي وهذا ما يراه أنصار هذا العامل فكلما حدث تغير ثقافي في

1 عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، ط5،بيّروت، دار الرائد العربي،1982، ص8.

داخل المجتمع سواء أكان هذا التغير مادياً أم معنوياً أدى إلى أحداث تغيرات اجتماعية، في العادات والتقاليد والأعراف أو تتعدل أو تختفي هذه المفاهيم كلياً. وأن التغيرات التي تحدث في الجانب المادي هي أسرع من الجانب المعنوي وخلال ذلك يحصل التخلف الثقافي كما أطلق عليه (وليم أوكبرن)، وليس بالضرورة أن يكون التغير الثقافي نتيجة لعوامل داخلية وإنما يحدث نتيجة لاستعارة سمة ثقافية أو مركب ثقافي من مجتمع أخر عن طريق الاتصال أو الهجرة أو وسائل الاتصال الأُخرى مما يؤدي إلى حدوث تغير اجتماعي[1]، فالعامل الاقتصادي له أهمية كبرى في التعجيل بالتغير الاجتماعي، ولكنه ليس العامل الحتمي، لأن باقي العوامل تتفاعل معه لتغير المجتمع.

فالاتصال الثقافي عملية تسهم في إحداث تغير اجتماعي واسع النطاق خاصة في الثقافات المستقبلية، يظهر تأثير هذا الاتصال في الأفكار والمعتقدات السياسية والدينية وأساليب الحياة والتكنولوجيا، كما يعمل الاتصال على تنشيط العمليات الاجتماعية، وبالتالي يضفي بعداً ديناميياً على البناء الاجتماعي القائم.

فالاتصال ببساطة هو تلك العملية التي تنتقل بواسطتها الرسالة أو الفكرة أو الاختراع من المرسل إلى المستقبل، الاتصال والتغير الاجتماعي ليسا مترادفين، إلا أن الاتصال هو العنصر المهم والفعال خلال عملية التغير الاجتماعي، لذلك فان مفهوم التغير الاجتماعي يتضمن (علاوة على

1 محمد سعيد فرح، ما علم الاجتماع، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1987، ص265.

عملية الاتصال) النتائج الفردية والجماعية التي تنجم عن ابتكار جديد أو حتى الاعتراض عليه ورفضه.

د- عوامل التحديث: التحديث عملية معقدة تستهدف إحداث التغيرات في جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والإيديولوجية، الاتصال والاحتكاك هو مطلب سابق للتحديث، يلعب التحديث دوراً هاماً في عملية التنمية التي تستلزم تشبعاً وتعقيداً مستمراً في النظم الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع، والتي تتطلب بدورها تغيرات في التزامات الأفراد الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية، فالتحديث هو أحد عوامل التغير الاجتماعي الهامة.

هـ- العوامل الاقتصادية: يقصد بالعوامل الاقتصادية شكل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ونظام الملكية السائدة في المجتمع والتصنيع، تلعب هذه العوامل دوراً هاماً في إحداث التغير الاجتماعي، فطبيعة النشاط الاقتصادي للسكان تؤثر في العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات، لأن العامل الاقتصادي هو المحور الأساسي لبناء المجتمع وتطوره، كما أن أسلوب الإنتاج هو الذي يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية في حياة الأفراد، وتختلف الصناعة الحديثة بصورة جوهرية عن أنساق الإنتاج السابقة التي كان مستوى الإنتاج فيها ساكنا إلى حد بعيد لأنه يهدف إلى تلبية الحاجات الاستهلاكية المعتادة، على عكس النسق الحديث نجد الرأسمالية تشجع إعادة النظر في ثقافة الإنتاج التي يجري فيها تطبيق كل الاكتشافات العلمية، ومن الأمثلة على التغير في المجتمعات الصناعية دخول المرأة بقوة إلى سوق العمل، حيث لعبت

أدواراً مهمة في العمل والوظائف الحكومية والأعمال المهنية الأخرى. وتعتبر العوامل الاقتصادية ذات تأثير بليغ في إحداث التغير الاجتماعي، حيث يرى ماركس أن عملية الإنتاج الاجتماعي تجعل الأفراد يدخلون في علاقات محددة معينة، تلك العلاقات توجد بغض النظر عن إرادتهم، وهي تطابق مرحلة معينة من مراحل تطور القوى المادية للإنتاج، وهي التي تحوى الكيان الاقتصادي للمجتمع، وهي الأساس للبناء القانوني والسياسي الذي يعرف بالبناء الفوقي. أي بعبارة أخرى، يعتبر ماركس الكيان الاقتصادي كقاعدة أساسية يقوم عليها القانون والسياسة وغيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى، لذلك فشكل الإنتاج في الحياة المادية هو الذي يقرر الطبيعة العامة للعمليات الروحية والاجتماعية والسياسية في المجتمع، كما تؤكد نظريته أن أي تغير في الأساس الاقتصادي يؤدي إلى تغير في الظواهر الاجتماعية الأخرى، أي أن تغير وسائل الإنتاج يؤدي إلى التغير في الكيان الاجتماعي[1] .

من هنا نجد أن العامل الاقتصادي يلعب دوراً رئيساً في تطلعات المجتمع وإمكاناته ومشكلاته النوعية، فبعض البلاد تمثل الزراعة نسبا هامة من نشاطها الاقتصادي، وبلاد أخرى تمثل الصناعة اللون وفحم الغالب في نشاطها الاقتصادي، في حين أن بلاداً أخرى تمثل الثروة المعدنية من بترول وفوسفات وحديد أو غيرها من مصادر الطاقة، مكاناً رئيساً في اقتصاداتها.

8-2- العوامل الداخلية:

1 عادل مختار الهواري، مرجع سابق، ص59-60.

أ- النظام السياسي: يلتقي العامل السياسي والأيديولوجي فيما يمكن تسميته بدور العامل الذاتي في التغير الاجتماعي، فالفئة الحاكمة المتواجدة على رأس السلطة تحاول من خلال موقعها السياسي فرض أيديولوجيتها على المجتمع ككل، في حين تحاول الفئة أو الفئات المعارضة أن تتسلح بأيديولوجية مضادة من أجل الوصول إلى السلطة، وبهدف التحكم في عملية التغير الاجتماعي بما يخدم مصالحها، ويقوم النظام السياسي بتنظيم العلاقات الخارجية ويقوم بوضع استراتيجيه عامة تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار والأمن، كلما حقق النظام السياسي درجة من القوة استطاع أن يكون فاعلاً في إحداث التغيرات الداخلية وضبطها، ويلعب النظام السياسي دوراً في إحداث التغير ويرتبط ذلك بظرفين:

- أن يكون النظام عميلاً متواطئ ضد شعبه.
- أن يكون النظام عدوانياً يمارس التهديد العسكري للدول الأخرى.

8-3- العوامل التكنولوجية:

يقصد بالعوامل التكنولوجية العوامل التي هي من ابتكار الإنسان، فاكتشاف أية وسيلة من شأنها أن تشبع حاجات الفرد والمجتمع تؤدي إلى إحداث تغيرات اجتماعية، وتشمل التكنولوجيا الآلات الحديثة والقديمة والمبتكرات التصنيعية والصناعية والمعرفة العلمية المتعلقة بها وبأسرارها وبالمهارات والخبرات المزاولة في نطاقها[1]، فالسيارة أحدثت انقلابا في البيئات الصغيرة والمنعزلة، فيسرت وسائل التبادل وأوسعت من دائرة

1 علال سيناصر، البعد التكنولوجي في الحداثة، الأكاديمية ،العدد 10، سنة1993، ص75.

العلاقات الاجتماعية، والهاتف والانترنيت وكل وسائل الاتصال الحديثة جعلت من العالم قرية صغيرة فتزاوجت الثقافات، واختلطت الأجناس والقيم، ومن هنا كان لكل ظاهرة من هذه الظواهر انعكاساتها وردود أفعالها على العلاقات الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي، ومن هنالك تغيرت العلاقات الاجتماعية وتطورت من نمط إلى آخر، حيث شمل التغير كثيرا من الاتجاهات والتقاليد والمعتقدات، وتحولت أوضاع اجتماعية كانت تعد ظواهر ثابتة وراسخة ولا تقبل التغيير أو حتى التعديل.

ويرى شندر أن معظم التغيرات الاجتماعية ليست ناتجة عن التغير في العمل أو في الدولة، ولكن نتيجة للتغيرات التكنولوجية، ويقول أنه باستمرار التغير التكنولوجي يستمر التغير الاجتماعي.

والتغير التكنولوجي ليس عاملاً وحيداً في إحداث التغير الاجتماعي وإنما هناك عوامل أخرى تعمل على إحداثه.

8-4- العوامل الفكرية والإيديولوجية:

تشكل العوامل الفكرية والإيديولوجية عادة دافعا مهما للتغييُر، وقد تشكل الأرضية الأساسية للمطالبة بتغييُر جذري وشامل لما هو قائم من نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي، فهي تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية الواقعية طبقا لسياسة تكاملية ووسائل هادفة، وتساندها في ذلك تبريرات اجتماعية ونظريات فلسفية وربما أحكام عقائدية وأفكار تقليدية[1]، من هنا ترتبط الايديولوجيا بالحركات الاجتماعية، فهي ليست مجرد مجموعة من

1 محمد علي محمد، الشباب العربي والتغير الاجتماعي، دط، بيُروت: دار النهضة العربية، 1985، ص50.

الأفكار والمعتقدات والاتجاهات التي تصور جمعا معينا من الناس . سواء كان هذا طبقة اجتماعية، أو مذهباً من المذاهب، أو حزبا من الأحزاب، أو مجتمعاً ككل، أو أمة من الأمم . إنما هي فكرة هادفة لها فعالية إيجابية في البيئة الاجتماعية، وفي العلاقات الاجتماعية، كما تنعكس روحها على التنشئة الاجتماعية، مما يؤدي إلى حدوث تغيير في القيم الاجتماعية، والتدرجات الطبقية، والعمليات الاجتماعية المختلفة. كما يؤدي انتشار المذاهب والتيارات الفكرية إلى تشريعات جديدة، وتنميط لأساليب حياة اجتماعية جديدة، وتقدير لعلاقة الفرد بغيره وبالجماعات التي يعيش فيها، والمؤسسات الاجتماعية التي يتعامل معها، ومن هنا يكون انبثاق الأفكار والآراء المحركة من الوضعيات والفئات الاجتماعية الصادرة عنها عاملا محركا لكثير من التغيرات في المجتمع[1].

9- نظريات التغير الاجتماعي:

لقد أثبتت الدراسات الاجتماعية والانثربولوجية منها على وجه الخصوص أنه لا توجد هناك مجتمعات في حالة ستاتيكية، وإنما هناك مجتمعات في ديناميكية مستمرة، حتى المجتمعات البدائية منها، أي أن كل المجتمعات في تغير مستمر، والتراث السوسيولوجي أهتم بتفسير هذا التغير والعوامل المؤدية إليه، وهناك كثير من النظريات التي تفسر التغير الاجتماعي وتشرح طبيعته، وتحدد أبعاده، وتكشف اتجاهاته، ويذهب علماء الاجتماع مذاهب شتى في تصنيفهم لنظريات التغير[2]، حتى صدق فيها القول: "إن

1 محمد أحمد الزغبي، التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، بيروت، دار الطليعة، ص67.

2 عبدالله الرشدان، علم اجتماع التربية، ط1، عمان، دار الشروق، 1999م ص74.

الفكرة القائلة بأن علم الاجتماع يمكن أن يمدنا بنظرية واحدة عن التغير الاجتماعي هي أسطورة"[1] .

9-1- النظريات الحتمية: فمن تصنيف2 علماء الاجتماع للنظريات الخاصة بالتغير:

النظريات التي تعالج العوامل أو الميكانزمات المؤدية إلى التغير، وفي هذا التصنيف يكون الرأي أن أغلب الاجتماعيين يرجعون التغير إلى عامل واحد فقط أو داخلي أو خارجي، وتفترض كل نظرية من هذه النظريات أن عاملاً واحداً كالاقتصاد أو المناخ أو غيرها هو العامل الوحيد الذي يحرك كل العوامل الأخرى.

توصف هذه النظريات بأنها نظريات اختزالية، أي أنها تختزل كل العوامل في عامل واحد، وتعتبر أن هذا العامل هو العامل الكافي وحده لحدوث التغير، ومن النظريات الحتمية:

أ- الحتمية الجغرافية: هناك اعتقاد قديم سائد بان ثمة علاقة بين طبيعة الطقس الذي يعيش فيه الإنسان وبين طابعه الاجتماعي، ولقد تأثر المنظرون الاجتماعيون الأوائل بهذا الاعتقاد ، وحاولوا من خلاله أن يميزوا أوجه التشابه والاختلاف بين البشر ، وكانت النتيجة نظرية شاملة في الحتمية الجغرافية، بالرغم من أن فكرة الحتمية الجغرافية فكرة قديمة، إلا أنها شاعت من خلال استخدام عدد من المفكرين لها في تفسير نشأة المجتمعات وتغيرها، ومن أشهر هؤلاء الجغرافي الأمريكي (هنتنجتون

1 عادل الهواري، أسس علم الاجتماع، ط1، الكويت، مكتبة الفلاح، 1988، ص75.

2 تصنيف بيرسي كوهين (PERCY COHEN) في كتابه "النظريات الاجتماعية الحديثة" نقلاً عن الرشدان.

1965) الذي استخدم هذا المفهوم لا في تفسير تغير الاختلاف بين البشر فحسب، ولكن في تفسير تغير المجتمعات[1].

ب – الحتمية البيولوجية: تتأسس على فرضية مؤداها أن الناس في العالم ينقسمون إلى أجناس وجماعات متميزة بيولوجيا، وان الأجناس تختلف في قدرتها على تطوير الحياة الاجتماعية وتنميتها، وان نوعية الحياة لدى شعب من الشعوب هي مؤشر على قدراتها البيولوجية – العرقية. وفى ضوء ذلك تتبلور الفروق بين الشعوب.كما تفسر التغيرات الاجتماعية التي تظهر لدى هذه الشعوب، سواء التغيرات السلبية (المرتبطة بالتخلف أو التقهقر الحضاري)، أو التغيرات الايجابية التي تفسر بظهور أشكال من التفوق الكامن في شعب من الشعوب.

تقوم هذه النظرية على فرضية سادت في مجتمعات قديمة منذ القدم، وهى تلك الخاصة بتفوق طبقات داخل المجتمع على طبقات أخرى. وارتباط هذا التفوق بالخصائص البيولوجية، لعب (دي جوبيون 1816 – 1882) دوراً في ترويج هذه الفكرة من خلال بحثه عن تفاوت السلالات البشرية الذي ربط فيه بين تفوق شعب من الشعوب أو انحطاطه وبين خصائصه العرقية. وشن حرباً على الاشتراكية لمحاولتها خلق نوع من المساواة بين البشر.

نقد النظرية:

أ– أنها نظريات اختزالية ذات نظرة أحادية.

1 دلال ستيتة، التغير الاجتماعي والثقافي، ط3، عمان، دار وائل، 2008، ص120 – 121.

ب- أنها نظريات متحيزة تميل إلى تبرير أفكار بعينها كتفوق بعض الشعوب أو سيطرتها على شعوب أخر.

ج- أنها نظريات غير علمية لأنها تؤكد سببا واحدا دون تمحيص علمي[1] دقيق في الأسباب الأخرى.

د- أدت إلى كثير من الصراعات بين الشعوب.

هـ- أنها ولدت أشكالا من العنصرية السياسية التي يعانى منها عالمنا المعاصر.

9-2- النظرية التطورية: انتشرت النظريات التطورية في القرن التاسع عشر وظهرت من خلال الاعتقاد بان المجتمعات تسير في مسار واحد محدد سلفاً عبر مراحل يمكن التعرف عليها، ويتفق التطوريون على هذه القضية، ولكنهم يختلفون حول قضايا ثلاث تتصل بمراحل التطور وحول العامل الرئيسي المحرك للتطور، وأفكار ومعتقدات أم تكنولوجيا وعناصر مادية تتصل بوجهة التطور خطى تقدمي أم مسلك دائري[2].

تعتبر النظرية التطورية من النظريات الأولى التي حاولت تفسير التغير وفق معايير الفن والاقتصاد والثقافة من حيث الأسس البنائية للمجتمع، فقد حاول رواد الأنثروبولوجيا الأوائل تحديد التطور الثقافي للإنسان، وتفسير عملية التطور من خلال التحليل البنائي الوظيفي حيث استخدم التطوريون الكلاسيكيون الاتجاه الشمولي لدراسة التطور الثقافي، بتناول مفهوم التطور بشكله العام والابتعاد عن الشكل الإقليمي المحدود، ليتحول التوجه نحو تناول اتجاه التغير وليس تفسير العوامل التي أدت إليه، حيث يرى (دوب)

1 نفس المرجع، ص123.

2 نفس المرجع، ص123.

أنهم حاولوا توضيح مسارات الثقافة دون تقديم تفسيرات سببية للثقافة [1]"
فالثقافة تتسم ببدايات متشابهة- حسب التطوريين- لدى كل المجتمعات، نظرا للتشابه في الوحدة الفكرية والنفسية للجنس البشري، ومنه يعتقد التطوريون أن هناك مسارا مستقيما للتطور الثقافي، حيث تطورت الثقافة عبر مراحل متتابعة ومتشابهة وموحدة بين جماعة الإنسان بفعل التماثل العقلي للكائنات البشرية. ولذا فإن تفسير مراحل التطور وفق معايير الفن والاقتصاد والثقافة، يعتبر أهم ما قدمه أصحاب الاتجاه التطوري، أما الاتجاه الانتشاري فرأى أن قدرات الإنسان محدودة، خاصة فيما يتعلق بعملية الابتكار، إلا أن (القدرات) غير محدودة على امتصاص ابتكارات الغير[2]، كما يرى أصحاب الاتجاه الانتشاري أنه يمكن أن تنمو الثقافة وتتفوق على أصولها الموجودة بالفعل، ويرجعون تشابه الأنماط الثقافية في مناطق جغرافية معينة، إلى عملية الانتشار الثقافي المعتمد أساسا على الهجرة والاستيطان للعناصر الثقافية المهاجرة،

أ - **النظريات الخطية:** هي نظريات تهتم بالتحولات التقدمية المستمرة أو المطردة الموصلة في النهاية إلى هدف محدد، ويمر المجتمع في حالة تحوله نحو تحقيق هذا الهدف بمراحل أو خطوات ثابتة، هذه الفكرة هي فكرة قديمة ظهرت في الفلسفة الإغريقية القديمة، وأعيد إحياؤها في عصر التنوير على يد (فيكو) الذي حدد مسار المجتمع في ثلاث مراحل أساسية في ضوء علاقة الإنسان بقوى ما فوق الطبيعة، قويت هذه الفكرة في القرن التاسع عشر عندما انشغل المفكرون الاجتماعيون بالبحث عن

1 أس س دوب، التغير الاجتماعي، ترجمة عبد الهادي الجوهري، 1998، ص4 .

2 نفس المرجع، ص49

الأصول الأولى لمجتمعاتهم ومحاولة تحديد المرحلة التاريخية التي وصلت إليها هذه المجتمعات.

سار الفكر التطوري في خطين رئيسين في محاولة تحديده لمراحل التطور:

- التركيز على عنصر واحد من عناصر الحياة الاجتماعية أو الثقافية وتحديد المراحل الزمنية التي سارت فيها المجتمعات وفقاً لهذا العنصر، مال البعض إلى التركيز على الجوانب الاقتصادية، ومال البعض الآخر إلى التركيز على الأسرة كمؤسسة اجتماعية[1].

- بدلاً من التركيز على عنصر واحد، مال بعض التطوريين إلى النظر للتطور الكلى في البناء الاجتماعي أو الثقافي. وتحديد المراحل بشكل كلى دون التركيز على عنصر بعينه، مثال ذلك: نظرية أوجست كونت عن تطور المجتمعات من المرحلة الوضعية، ونظرية ماركس في التحول من المجتمع المشاعي إلى المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الشيوعي، ونظرية سبنسر عن التحول من المجتمع العسكري إلى المجتمع الصناعي، ذلك التحول الذي يصاحبه تحول من حالة التجانس المطلق إلى حالة اللا تجانس غير المستقر.

وسواء ركزت النظرية على متغير واحد أو على المجتمع ككل، فإنها تتميز بتحديد مراحل تقدمية تسير نحو هدف محدد يكمن الخلاف بين المفكرين التطوريين في عنصرين أساسيين: الأول يرتبط بعدد مراحل التطور، والثاني يرتبط بطبيعة العامل المحرك للتغير.

1 دلال ستيتة، مرجع سابق: ص125

أوجست كونت يرى أن الإنسانية تسير سيرا تلقائيا تقدميا، والتقدم في نظره سير اجتماعي نحو هدف معين، وهذا السير يخضع لقوانين ضرورية هي التي تحدد بالضبط مداه وسرعته[1]، ويستدل كونت على خضوع الإنسانية لظاهرة التقدم والارتقاء المطرد، بأنها مرت بثلاث مراحل: الحياة الاجتماعية في العصور القديمة، الحياة الاجتماعية في القرون الوسطى المسيحية، التنظيم الاجتماعي الذي قام غداة الثورة الفرنسية، وهو ما يؤكد فكرته في التطور الارتقائي ويزيد على ذلك بان الارتقاء واضح في مظهرين: حالتنا الاجتماعية والإنسانية، التقدم الاجتماعي في نظره مظهر من مظاهر التطور العقلي، وقوانينه مستمدة من قوانين تطور الفكر التي تصور انتقال التفكير الإنساني من المرحلة اللاهوتية إلى المرحلة الفلسفية الميتافيزيقية، ثم إلى المرحلة العلمية الوضعية.

هنرى مورغان يفترض أن مراحل التطور التكنولوجي ونظم القرابة ترتبط بمختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية، استنتج أن الثقافة تتطور في مراحل متتابعة، وان ترتيب هذه المراحل هو ترتيب حتمي، وان محتواها محدد لان العمليات العقلية تتشابه بين الناس في ظل ظروف متشابهة في المجتمعات المختلفة، وصف تقدم النوع الإنساني من خلال ثلاث مراحل رئيسية للتطور: المرحلة البدائية وقسمها إلى عليا ووسطى ودنيا، المرحلة البربرية وقسمها إلى عليا ووسطى ودنيا، مرحلة المدنية. ويؤكد مورجان أن كل مرحلة قد بدأت بابتكار تكنولوجي أساسي، ويؤكد أن كل مرحلة

1 محمد فؤاد حجازي، التغير الاجتماعي، ط2، القاهرة، مطبعة النبوي، 1978، ص209.

من مراحل التطور التكنولوجي ترتبط بعلاقة متبادلة مع تطورات مميزة في الأسرة والدين والنظام السياسي وتنظيم الملكية[1].

ب – النظريات الدائرية: يذهب أصحاب هذه النظريات إلى أن التغير يتجه صعودا وهبوطا في تموجات على شكل أنصاف دوائر متتابعة وبنظام مطرد، بحيث يعود المجتمع من حيث بدأ في دورة معينة. تنقسم النظريات الدائرية إلى نوعين بعضها يفسر جانباً محدوداً من جوانب الحياة الاجتماعية أو يشرح ظاهرة أو نظاماً اجتماعياً واحداً وبعضها الآخر يهدف إلى تفسير المجرى العام للتاريخ، متناولاً جميع الظواهر والنظم والأنساق الاجتماعية دون أن يركز على ظاهرة واحدة أو نظام بذاته، ومن أصحاب النظريات الدائرية، ابن خلدون، فيكون، شبلنجر، وتوينبي.

- **نظرية ابن خلدون**[2]: يرى ابن خلدون أن المجتمع الإنساني كالفرد يمر بمراح منذ ولادته حتى وفاته، وإلى أن للدول أعماراً كالأشخاص سواء بسواء، وعمر الدولة في العادلة ثلاثة أجيال والجيل أربعون سنة، فعمر الدولة إذن مائة وعشرون سنة، وفى هذه الأجيال الثلاثة يمر المجتمع بمراحل ثلاث هي[3]:

– مرحلة النشأة والتكوين وهى مرحلة البداوة. – مرحلة النضج والاكتمال وهى مرحلة الملك، وفيها يتحول المجتمع من البداوة إلى الحضارة. –

1 دلال ستيتة، مرجع سابق:127

2 عبدالله الرشدان، مرجع سابق، ص287

3 مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، القاهرة، الدار القومية للطباعة، 1966، ص207

مرحلة الهرم والشيخوخة وهي مرحلة الترف والنعيم أو الحضارة ويبلغ الترف ذروته، وينتهي الأمر بالمجتمع إلى الهرم.

أ–مرحلة النشأة والتكوين :وهي (مرحلة البداوة) ويقتصر الأفراد فيها على الضروري في أحوالهم، وتتميز بخشونة العيش، وتوحش الأفراد وبسالتهم، كما تتميز بوجود العصبيات.

ب–مرحلة النضج والاكتمال :وهي (مرحلة الملك)، وفيها يتحول المجتمع من البداوة إلى الحضارة، ومن الشظف إلى

الثروة والخصب، ومن الاشتراك في المجد إلى انفراد الواحد به، وفيها يحدث تركيز السلطة في يد شخص أو أسرة أو أمة واحدة بعد أن كانت عامة وشائعة.

ج– مرحلة الهرم والشيخوخة: وهي (مرحلة الترف والحضارة) وفيها ينسى الأفراد عهد البداوة الخشونة، وتسقط العصبية، ويبلغ الترف ذروته، وينسون الحماية والمدافعة ويؤدي النعيم بالدولة إلى الانقراض والزوال تسبقه حالة من الضعف والاستكانة وفساد خلق تسمى بالاضمحلال، وينتهي الأمر بالمجتمع إلى الهرم.

– **نظرية فيكو**: وهو من أبرز مفكري القرنين السابع والثامن عشر، وقد وضع نظرية دائرية في تطور المجتمعات، مؤداها أن المجتمع الإنساني يمر في ثلاث مراحل هي:

أ– المرحلة الدينية أو الإلهية :وفيها يرجع الناس كل شيء إلى الآلهة.

ب– المرحلة البطولية :وفيها يرجعون كل شيء إلى العظماء والأبطال.

ج- المرحلة الإنسانية :وفيها أصبحت الجماهير أو الشعوب هي المحرك الحقيقي لكل شيء.

ويؤدي منطق نظريته إلى أن الإنسانية لا تستقر ولكنها تسير سيراً دائرياً، فعندما تستقر فترة معينة في المرحلة الأخيرة، سرعان ما تعود إلى القهقري، أي إلى المرة الأولى ولكن بشكل مغاير وبصورة أكثر رقياً، أي أن آخر طور من هذه الأطوار إنما يمهد للطور الأول ولكن بشكل راقي، ولذلك أطلق على نظريته "قانون النكوص"[1]

-نظرية شبلنجر: نظريته دائرية في التغير في كتابه "سقوط الغرب"، وقد درس شبلنجر سبع حضارات حاول أن يستكشف عوامل صعودها وهبوطها، وتبين له أنها جميعاً مرت بمراحل إنشاء ونمو، ونضج، ثم انحدار.

-نظرية أرنولد توينبي: فقد قام بدراسة إحدى وعشرين حضارة في مختلف أنحاء العالم شرقاً وغرباً، وحاول أن يصل إلى معرفة القوانين العامة التي تتحكم في قيامها وتطورها وانحلالها، وقد أجمل توينبي طبيعة الانهيار الحضاري في ثلاث نقاط:

أ- إخفاق الطاقة الإبداعية في الأقلية المبدعة، وعندئذ تتحول تلك الأقلية إلى أقلية مسيطرة.

ب- يرد أغلبية المجتمع على طغيان الأقلية بسحب الولاء لهذه الأقلية وعدم محاكاتها.

1 العادلي فاروق محمد، التربية والتغير الاجتماعي، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، 1990. ص86

ج- يستتبع فقدان الثقة بين أقلية المجتمع الحاكم وأغلبيته المحكومة ضياع وحدة المجتمع الاجتماعية وانهياره.

ويرى (سوروكن) أن المجتمعات تتحرك جيئة وذهابا من نمط معين من الحضارة إلى آخر، وتحتاج الكائنات الإنسانية في البداية إلى اكتساب المعرفة لكي تسيطر على اتجاه التغير، لكي نفهم ذبذبة التغير الاجتماعي يجب على دارسي علم الاجتماع أن يكونوا على إلمام تام بالنماذج المختلفة للمجتمع، ويمدنا (سوروكن) بثلاثة أنواع للحضارات هي:

الحسية – التصورية – المثالية، هذه الأنواع الثلاثة توجد فقط كنماذج مثالية، ولا يوجد فيها نوع خالص[1].

أولا: الثقافة الحسية: توجد عندما تتقبل عقلية الجماهير حقيقة الأشياء وتستطيع ملاحظتها بالأعضاء الحسية، لذلك تتجه الحضارة الحسية نحو استخدام الإمبريقية كمصدر للحقيقة.

ثانياً: الثقافة الصورية عبارة عن إحساس روحي، تعتمد على اتجاه ديني إلى حد بعيد، تعتمد على الدين والوحي كمصادر للحقيقة، ولا تهتم بالجوانب الامبريقية، فإذا كان الشخص الحسي يكتسب المعرفة من الظواهر التي يمكن ملاحظتها ويستطيع معالجتها ببراعة، فان الشخص الصوري هو ببساطة الذي يطابق بين الأنماط وأحوالها في مجموعة كلمات ويضع تنبؤات خيالية, ويكون أزليا ومطلقا

ثالثاً: الثقافة المثالية مزيجا من الأنماط الحسية والصورية، هذا النوع من الثقافة يرتقى فوق النوعين السابقين نظرا لإضافة السبب كمصدر للحقيقة.

1 دلال ستيتة، مرجع سابق128

رابعاً: الثقافة المختلطة: وهو مركب من الثقافة الحسية والصورية بدون (سبب) كمصدر للحقيقة، يجب أن تعتمد هذه الثقافة إلى حد ما على الامبريقية والزهد أو التقشف[1].

يعتقد سوروكين أن هذه المجتمعات ترتد جيئة وذهابا ما بين الحضارة الحسية والصورية أحيانا ترتفع بدرجات كبيرة وتحرز تقريبا الثقافة المثالية، وفى أحيان أخرى تمر بالثقافة المختلطة.

من الواضح أن أصحاب النظريات الدائرية يتفقون على أن التاريخ يعيد نفسه، وان الخبرات التاريخية للمجتمعات يمكن أن تتكرر، ولكنهم مع ذلك يختلفون في رؤيتهم لهذه الحركة الدائرية للمجتمعات، بعضهم يحدد مراحل ثابتة تمر بها كل المجتمعات كما في نظرية شبنجلر أو سوروكين، بينما يميل البعض الآخر إلى الحديث عن دورات يمكن أن تتكرر هنا وهناك دون تحديد مراحل ثابتة كما هو الحال في نظرية توينبي.

– إنها تفرض مخططا تطوريا ثابتا على كل المجتمعات دون النظر إلى واقع هذه المجتمعات وسياق أبنيتها الداخلية.

– أنها تعتبر التطور عملية حتمية.

– أنها تهمل التطور متعدد الخطوط، فالتطور إما خطى وإما دائري.

– أنها تفترض أن التطور إما أن يكون تقدميا أو رجعيا، وهي بذلك تهمل أشكال التطور الأخرى الوسيطة[2].

الصور الحديثة التطورية: رغم أن البعض يؤكدون أن التطورية المحدثة قد تخلصت من كثير من مشكلات التطورية الكلاسيكية، فلم يعد الفكر

1 المرجع نفسه، ص129.

2 المرجع نفسه، ص131

التطوري يركز على الحتمية التاريخية، كما لم يعد يركز على أحادية التطور، ولم يعد يناظر بين التطور على المستوى البيولوجي ونظيره على المستوى الاجتماعي. بالرغم من ذلك كله إلا أننا لا نجد خلافا كبيرا بين الفكر التطوري القديم والفكر التطوري المحدث، بل إن الفكر التطوري – قديمة وحديثه – قد نشأ لتحقيق نفس الهدف، وهو تأكيد تفوق الحضارة الغربية وتقدمها.

نماذج من الفكر التطوري الحديث:

أ- **نظرية مراحل النمو:** قدمها (والت روستو) 1961، وتقوم على فرضية مؤداها أن النمو الاقتصادي في المجتمعات جميعا يمر بمراحل محددة، وان الفرق بين مجتمع وآخر هو في الدرجة التي قطعها المجتمع على طريق النمو الاقتصادي حدد روستو مراحل النمو بخمس مراحل وهى: مرحلة المجتمع التقليدي – مرحلة شروط التهيؤ للانطلاق – مرحلة الانطلاق – مرحلة الاتجاه نحو النضج – مرحلة الاستهلاك الوفير[1].

ب- **نظرية الالتقاء أو التقارب:** قدم هذه النظرية كلارك كير وزملاؤه 1960، وتفترض أن العالم قد دخل إلى مرحلة جديدة وهى مرحلة التصنيع الكامل، ولا شك أن هناك من الأفكار ما يقترب من هذه المرحلة، وبعضها الآخر ما يزال بعيدا عنها، وللتصنيع خاصية جوهرية هي انه يجعل المجتمعات متشابهة ويخلق نظما متشابهة، ولقد وصلت المجتمعات الصناعية إلى هذا التشابه الذي يشكل مستقبل المجتمعات غير الصناعية، ويقوم هذا التشابه على المظاهر التالية:

1 المرجع نفسه، ص135

-الإنتاج الواسع النطاق.

-الحراك الاجتماعي الرأسي والأفقي.

- طور التعليم وتفرعه.

-التحضر وزيادة عدد السكان

-تحقيق درجة من الإنفاق على القيم.

-نمو الاعتماد المتبادل وتناقص فرص قيام الحرب.

ج- نظرية نهاية التاريخ: من احدث نظريات التطور قدمها المفكر الأمريكي (فرنسيس فوكوياما) 1989 م بعد سقوط الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، تتأسس هذه النظرية على آراء هيجل التطورية التي تنظر إلى التطور على انه انطلاق نحو الكمال، العقل الكامل، الدولة الكاملة والقيم المطلقة، انه تطور نحو المطلق يختمه قانون الجدل ويسعى به إلى أفضل الصور وأكملها.

لقد اعتمد فوكوياما على فكرة هيجل حول: الرغبة في الاعتراف والتقدير، والتي اعتبرها هيجل فكرة محركة للتاريخ، ينظر فوكوياما إلى الديمقراطية الليبرالية المعاصرة والتي تمثلها أمريكا على أنها ألغت فكرة العلاقة بين السادة والعبيد، والتي كانت موجودة بشكل أو بآخر في النظم السياسية الأخرى، كانت هذه النظم تنشغل بالبحث عن الاعتراف، الذي يتمثل في صورته الملموسة في النزاع بين شخصين متحاربين، إن هذه الرغبة في الاعتراف هي التي تجعل أيا منهما يموت استسلاما للآخر وهى التي

تجعل النظم السياسية تتأسس على علاقات تسلطية، وهى التي تجعل دولا تسيطر على دول أخرى وتقيم إمبراطوريات[1].

لقد ظل الأمر هكذا طوال البشرية، طالما أن الرغبة في انتزاع الاعتراف تتأسس على أسس لاعقلانية، أما الليبرالية الديمقراطية – التي ظهرت بعد الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية – فقد بدلت الرغبة غير العقلانية في الاعتراف بالدولة أو الفرد، وأحلت محلها رغبة عقلانية في الاعتراف بالدولة أو الفرد، على أساس من المساواة.

ويعنى ذلك أن الليبرالية الديمقراطية قد حلت معضلة الصراع التاريخي من خلال قيمة المساواة. وهي بذلك تكون قد أوقفت التاريخ عن الحركة، فهي إذن نهاية التاريخ وسوف تتطور نفس المجتمعات لتصل إلى نفس هذه النهاية. وليس ثمة مجال آخر للتطور بعد الديمقراطية الليبرالية التي تحقق للفرد ذاته وكماله وتخلق إطارا من المساواة، وتختفي فيه السيطرة الامبريالية .

9-3- **النظريات البنائية – الوظيفية:** يقدم هذا المدخل رؤية سوسيولوجية ترمي إلى تحليل ودراسة بنى المجتمع من ناحية والوظائف التي تقوم بها هذه البنى من ناحية أخرى تستند المقاربة الوظيفية البنائية على عدة افتراضات أساسية:

– أن استقرار وتنظيم المجتمع إنما يرجع إلى قيمته الوظيفية، ولذلك فإن أي نمط اجتماعي لا يمكن فهمه بصورة سليمة إلا في ضوء نتائجه ووظائفه التي يقدمها للمجتمع.–أن المجتمع يتكون من مجموعة من

1 أحمد زايد، اعتماد علام؛ التغير الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1992، ص87

الأجزاء يعتمد بعضها على بعض وتكون ضرورية لأداء وظائفها -أن تغير أي جزء من هذه الأجزاء في النسق المجتمعي يؤدي إلى تغيّرات في كل الأجزاء الأخرى، إلا أنها في آخر الأمر تتكامل ككل أو كوحدة واحدة وككل المجتمعات تفاضل دائما تجاه المحافظة على التوازن[1] ويعد هربرت سبنسر أول من طبق بشكل منهجي مفاهيم البنية والوظيفة[2]، فلابد من وجود شروط معينة يجب توافرها في كل مجتمع إلى حد معقول قبل أن يتحقق تماسكه ويجب استكمالها تماما حتى تكتمل الحياة الاجتماعية، منها التناسل مثلا للحفاظ على النوع الاجتماعي ،الإنتاج البقاء الاجتماعي ، التبادل للتوزيع الاجتماعي ، الاتصال لربط الأعصاب، وضبط السلوك الفردي للتنظيم الاجتماعي[3]، قدم "سبنسر "تصورا مخالفا لتصور"كونت " Conte للتغيّر الاجتماعي والثقافي، فهو ينظر إليه على أنه عرضي ، أو استثنائي وهو مذهب غالبية منظري هذا الاتجاه بالرغم من وجود ضروب من الاتفاق بين هذه الصور ، إلا أن ثمة اختلاف بينهما، وهو اختلاف نابع من طبيعة الظرف التاريخي الذي ظهرت فيه كل صورة من هذه الصور. هناك وظيفة القرن 19، والتي تأسست من خلال أعمال سبنسر ودوركايم وباريتو، ولفيف من علماء الأنثروبولوجيا.

وهناك وظيفة القرن 20 والتي أسسها تالكوت بارسونز. وهناك أخيرا نظرية التنمية الوظيفية التي طورها تلامذة للوظيفيين الأوائل والمحدثين، في محاولاتهم لفهم طبيعة التغير الاجتماعي في المجتمعات النامية.

1 السيد عبد العاطي السيد وآخرون ، التغير ودراسة المستقبل ،دط،القاهرة:دار المعرفة الجامعية ،،2002ص104

2 ميشيل طومسون وآخرون ،نظرية الثقافة ،،العدد ،223يوليو، 1997، ص205

3 المرجع نفسه، 206

أ- **الوظيفية الكلاسيكية:** تنظر إلى التغير الاجتماعي باعتباره تغيرا توازنيا تدريجيا لا يؤدى إلى هدم البناء الاجتماعي أو تبديله ، وإنما يؤدى إلى استمراره في حالة متكاملة ومتوازنة، التغير الاجتماعي يظهر في شكل إضافات في الحجم وتباين في المكونات، يصاحبه دائما عمليات للتكامل والتوازن.

نظرة سريعة على إسهامين من إسهامات الوظيفية الكلاسيكية: يتغير المجتمع من وجهة نظر هربرت سبنسر في ضوء نفس القوانين التي يتحول بها عالم المادة التي تتحول من حالة لا تجانس ولا تحدد إلى حالة التجانس والتحدد والانتظام المجتمع يشبه في تكوينه الكائن العضوي، عندما ينمو المجتمع تتباين مكوناته وتصبح غير متشابهة، وهنا يظهر ضرب من التباين البنائي.

هذه التباين لا يفقد المجتمع تكامله لأنه يطور أشكال جديدة لتكامل أجزائه المتباينة، المجتمعات تبدأ بسيطة وتتحول بالتدريج إلى مجتمعات مركبة، ويتحول المركب إلى مركب المركب، إلى أن يظهر المجتمع الصناعي الذي يتميز بتباينه وعدم تجانسه الشديدين، المجتمع البسيط يطلق عليه (المجتمع العسكري) يؤسس على القهر والتعاون الإجباري، المجتمع الصناعي يؤسس تكامله على التعاون الاختياري[1].

إميل دوركايم قدم نظرية في التغير الاجتماعي تشبه إلى حد كبير نظرية سبنسر، دون التزام بالمماثلة العضوية، أو تشبيه التغير في المجتمع بالتغيرات في عالم المادة أو عالم الكائنات الحية، انطلق من منظور

1 إحسان محمد الحسن، رواد الفكر الاجتماعي، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1991، ص133-134

وظيفي يتأسس على فكرتي التباين والتضامن، ويتضح ذلك من العلاقة التي أقامها بين مفهوم تقسيم العمل ومفهوم التضامن الاجتماعي. تقسيم العمل تصاحبه ضرورة مختلفة من التباين الاجتماعي تتمثل في زيادة السكان وزيادة الكثافة الأخلاقية، هذه التباينات هي التي تجعل العمل ضرورة، فالمجتمعات إذن في تغيرها تميل إلى أن تتباين في مكوناتها بل إن حدوث إشكال من التباين يؤدى إلى زيادة الكثافة الأخلاقية (تنوع القيم والاتجاهات والميول والمعتقدات)، وهذه بدورها تؤدى إلى تقسيم العمل، وهكذا... تحول المجتمعات منضبط بقواعد ومعايير قانونية، من هنا يأتي مفهوم (التضامن).

فالمجتمعات البسيطة هي مجتمعات بسيطة غير متباينة ولا يوجد فيها تقسيم عمل، يكون تضامنها وتكاملها من خلال (القانون القهرى)، أما المجتمعات الحديثة فهي مجتمعات متباينة وفيها أشكال من تقسيم العمل، يكون تضامنها من خلال القانون المدني أو التعويضي، فالمجتمعات عند دوركايم تتحول من البسيطة (غير متباينة، ولا يوجد فيها تقسيم للعمل) إلى مجتمعات حديثة (متباينة وفيها تقسيم للعمل) أطلق على الأولى مجتمعات التضامن الآلي، وأطلق على النوع الثاني مجتمعات التضامن العضوي[1] .

ب- نظرية التوازن الدينامي: يعد عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز أشهر من طّور الأفكار الوظيفية في هذا الاتجاه، فالمجتمع عند بارسونز هو احد الأنساق الأساسية للفعل التي حددها بارسونز في أربعة

1 قيس النوري، أفاق التغير الاجتماعي النظرية والتنموية، مطابع التعليم العالي، بغداد 1990، ص172

انساق: النسق العضوي، نسق الشخصية، المجتمع، الثقافة، والمجتمع بدوره ينقسم من الداخل إلى أربعة انساق فرعية هي: الاقتصاد، السياسة، الروابط المجتمعية، نظم التنشئة الاجتماعية، فالمجتمع كنسق يعيش في حالة توازن من الداخل حيث يحقق انساق علاقات منتظمة ومتوازنة، عندما يتعرض المجتمع لحالة تغير فانه لا يفقد توازنه، فهذا التوازن دينامى ومستمر، لذلك فانه يمكن للمجتمع دائما من أن يتكيف مع التغيرات الجديدة ويدمجها داخل بنائه، عند بارسونز نوعان من التغير:

– التغيرات قصيرة المدى: هي تغيرات تظهر داخل المجتمع نتيجة عوامل داخلية (من داخل المجتمع كالتوترات التي تفرض اتجاها للتغير مثل تلك الناتجة عن ظهور الاختراعات والأفكار الجديدة). أو عوامل خارجية (تظهر في أي نسق من الأنساق التي تشكل بيئة المجتمع كتغير أساليب استغلال الطبيعة، أو الحروب)[1]

إن هذه التغيرات تحدث تأثيرا على حالة التوازن التي ينتظم فيها المجتمع، إنها تكسر التوازن أو تهدده من جراء ما تخلفه من توترات في بناء العلاقات الداخلية بين مكونات النسق الاجتماعي. إذا استمرت هذه التغيرات فقد تؤدى إلى القضاء على المجتمع أو إلى إحداث تغيرات بنائية عامة فيه (كما يحدث في حالة الثورات)، ولكن هذا لا يحدث إلا في ظروف نادرة، لان المجتمعات لديها قدرة تكيفيه داخلية ناتجة من حالة التوازن الدينامى التي يتميز بها المجتمع عندما تحدث التوترات والضغوط المولدة للتغير داخل المجتمع، فإنها تؤثر على حالة التوازن، ولكن

1 إحسان محمد الحسن، المدخل إلى علم الاجتماع، بيروت، دار الطليعة للطباعة،1975ص89

المجتمع ما يلبث أن يمتص هذه التوترات والضغوط ويستعيد توازنه ويظل محتفظاً بهذه الحالة من التوازن، حتى تظهر توترات أخرى، وهكذا يوصف التوازن بأنه دينامى، أي مستمر قابل لان يستوعب كل ما هو جديد، وان يعيد تكيف النسق معه بحيث تظهر التغيرات في أضيق الحدود.

وتتصف التغيرات قصيرة المدى داخل النسق الاجتماعي بعدة خصائص:

أ – تدريجية لا تؤدى إلى انهيار النسق أو تغيره بشكل جذري.

ب– ترتبط بعمليتين ملازمتين هما التوازن واللا توازن. تعتبر الأولى دائمة والثانية عملية عارضة.

ج– جوهر التغير هو التغير البنائي الوظيفي.

د– الاتفاق العام على القيم وأدوات الضبط هما اللذان يحفظان للنسق الاجتماعي توازنه الدائم.

– التغيرات بعيدة المدى: أي تغيرات واسعة النطاق تحدث على فترات متباعدة، فسر بارسونز هذه التغيرات من خلال مفهوم العموميات التطورية، يقصد بالعمومية التطورية التجديد البنائي الذي له قدرة على الاستمرار والبقاء، ويخلق بدوره تجديدات وتطويرات أخرى، إنها تخلق ضربا من الانكسار في البناء القائم وتدفعه إلى آفاق جديدة من التغير[1].

هذه العموميات التطورية هي التي خلقت كل التحولات بعيدة المدى في تطور المجتمعات، فظهور نسق الشرعية الثقافية وظهور نسق التدرج الاجتماعي، قد أدى إلى أن تتحول المجتمعات البدائية إلى مجتمعات

1 بسامة المسلم، علم اجتماع التربية والتنمية، (1996م)، الكويت: ذات السلاسل، دون طبعة، ص78.

وسيطة. كما أن ظهور النقود والأسواق والقانون هو الذي أدى إلى تحول المجتمعات الوسيطة إلى مجتمعات حديثة.

عندما تظهر العمومية التطورية تخلق تبايناً اجتماعياً واسع النطاق وتحولات بنائية ملموسة، ولكن هذا التباين لا بد وان يقابله عمليات تكامل تضبط هذا التحول وتقوده إلى أن يصبح هذا التحول الذي خلقته العمومية التطورية تحولاً عاماً أو طبيعياً، استخدم بارسونز هذا التحليل لرصد حركة التطور في المجتمعات الحديثة عبر تطورها من المرحلة البدائية إلى المرحلة الوسيطة إلى المرحلة الحديثة.

ج- نظرية التحديث الوظيفية: أي يحدث التغير الاجتماعي في الأبنية التقليدية التي تقع خارج نطاق المجتمعات الصناعية الحديثة من خلال عوامل خارجية ناتجة عن عملية اتصالها بمصدر الثقافة الحديثة الغربية، فالاتصال الثقافي بالحضارة الغربية يؤدى إلى نشر الثقافة الحديثة في شكل دوائر تتسع باستمرار إلى أن تشمل قطاعات المجتمع بأسره، وتقاس التقليدية هنا بدرجة سكون البناء الاجتماعي وتجانسه وانخفاض مستوى التكنولوجيا، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، عندما يحدث هذا الاتصال تبدأ الثقافة التقليدية في الخروج من جمودها وتشهد عمليات تباين واسعة النطاق تؤدى إلى تغيرها لكي تقترب من النموذج المثالي في المجتمعات الغربية، ويطلق على هذه العملية عملية التنمية أو التحديث، وهى عملية تتمثل في اكتساب واستيعاب المجتمعات النامية لقيم العمومية والانجاز والتخصص، وهى القيم التي تتأسس عليها الثقافة الحديثة. إن التغير الاجتماعي المرتبط بعمليتي التنمية والتحديث ليس تغيرا جذريا،

بل هو تغير تدريجي (خطى وتقدمي) يتم بمقتضاه تحول الأبنية التقليدية إلى أبنية حديثة، ويفرز التغير أثناء حدوثه بعض المشكلات كالتناقض بين القديم والجديد، وحدوث الهوة الثقافية، كل هذه التوترات تكون طبيعية وسوف تختفي بالتدريج مع الاتساع في عملية التغير على اختلاف بين المجتمعات في درجة الاستيعاب لهذه التناقضات والتغلب عليها. وكلما كان المجتمع أكثر قدرة على التكيف الداخلي والمرونة، كان أكثر قدرة على التغلب على مشكلات التحول، من الواضح أن نظرية التحديث تميل ميلا وظيفيا شديدا، فتفترض وجود تغيرات تدريجية ترتبط بعمليات التباين والتكامل كما تفترض أن خبرة التغير في المجتمعات الغربية يمكن أن تتكرر في المجتمعات النامية[1].

9- 4- النظريات المادية التاريخية: إذا كانت النظرية الوظيفية تركز على التغير التدريجي التوازني، فان المادية التاريخية تركز على التغيرات الثورية التي تنقل المجتمع من حالة إلى حالة مناقضة، وإذا كانت الوظيفية تركز على التكامل والاتفاق، فان المادية التاريخية تركز على الصراع والتناقض، الصراع هو المحرك الأساسي للمجتمع، وتاريخ المجتمعات هو في التحليل الأخير تاريخ الصراع بين الطبقات، ترجع الصياغات الأساسية للنظرية المادية التاريخية إلى إسهامات كارل ماركس، ظلت هذه الصياغات تتطور بالحذف أو الإضافة حتى يومنا هذا، ومثلما حدث في النظرية الوظيفية، فان كثيرا من القضايا المادية التاريخية وأساليبها التحليلية قد استخدمت في تفسير عمليات التغير في

1 دلال ستيتة، مرجع سابق، ص 140.

العالم الثالث، في ضوء هذا نلقى نظرة سريعة على صورتين من صور التحليل المادي التاريخي للتغير الاجتماعي، الأولى : الصورة الماركسية الكلاسيكية، الثانية: الصورة المرتبطة بتحليل التغير الاجتماعي في العالم الثالث فيما سمى بنظرية النمو المتكافئ أو نظرية النسق الرأسمالي العالمي.

أ- النظرية الماركسية: تنظر الماركسية إلى الحياة الاجتماعية على أنها دائبة الحركة، وتمثل حركتها شكلا خاصا من أشكال حركة المادة. أنها تحتوى في داخلها على دوافع التغير وتنطبق عليها نفس قوانين حركة المادة. الماركسية هي نظرية للتغير الاجتماعي، ومفهوم التغير يعد مفهوما محوريا فيها[1].

يتأسس المجتمع على أساس اقتصادي ينحصر في علاقات الإنتاج وأنماط الإنتاج السائدة في المرحلة التاريخية، والاقتصاد يشكل كل عناصر البناء الاجتماعي الأخرى والتي أطلق عليها ماركس البناء الفوقي كالقانون والدولة والأسرة والثقافة، يحدث التغير الاجتماعي كانعكاس للتغير الذي يطرأ على أساس المجتمع الاقتصادي أو بنيته التحتية في مرحلة من مراحل تطورها تدخل القوى الإنتاجية في المجتمع في تناقض مع علاقات الإنتاج السائدة، أي إن علاقات الإنتاج تصبح غير ملائمة للتطورات التي تحدث في قوى الإنتاج، ولذلك فلا بد أن تتغير علاقات الإنتاج، وان تتغير معها كل عناصر البناء الفوقي لتدعم هذا التغير الجديد وتحميه، هنا تحدث الثورة التي تنقل المجتمع من مرحلة إلى

1 نيقولا تيماشيف، "نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، "ترجمة : محمود عودة وآخرون، ط6 ،الكتاب الثاني، القاهرة ، دار المعارف 1980، ص86

مرحلة، ويشهد المجتمع في كل مرحلة من مراحل تطوره طبقتين متعارضتين: واحدة تمتلك قوى الإنتاج – والأخرى تشغل هذه القوى وتولد فائضا يعود على الطبقة المالكة، ويؤدى التحول من مرحلة إلى مرحلة إلى ظهور تغير في التركيب الطبقي من خلال ظهور طبقة جديدة تقود ثورة التغير، لتصبح هي الطبقة المالكة أو المهيمنة في المرحلة الجديدة[1].

ميز ماركس في تاريخ المجتمعات بين خمس مراحل تبدأ: المرحلة البدائية – مرحلة الإنتاج الآسيوي –المرحلة الإقطاعية – المرحلة الرأسمالية – المرحلة الشيوعية. تتميز كل مرحلة بوجود نمط إنتاجي معين، ووجود طبقتين متعارضتين (فيما عدا المرحلة البدائية والشيوعية حيث يفترض خلوهما من الطبقات والملكية الخاصة). ينظر ماركس إلى الصراع الطبقي على انه حالة طبيعية في المجتمعات، بل هو المحرك الرئيسي للتاريخ. فإذا كان التناقض الاجتماعي بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج هو الذي يحرك البناء نحو التغير، فان الصراع الطبقي ينجز هذه المهمة، والمجتمعات لا تتغير إلا بوعي أفرادها، ومهمة التغير تقع على كاهل طبقة معينة فالطبقة البرجوازية هي التي قادت التغير من الإقطاعي إلى الرأسمالي، ويفترض أن الطبقة العاملة هي التي ستقود التحول إلى الشيوعية[2].

ب- نظرية التنمية التابعة: ترتبط هذه النظرية بتوصيف التغير الاجتماعي في دول العالم الثالث، هي تختلف عن النظرية الوظيفية فإذا كانت نظرية التحديث الوظيفية ترى أن التحول في دول العالم الثالث

1 بسامة المسلم، مرجع سابق،ص104.

2 عبد الحليم رضا عبد العال، التغيير الاجتماعي وهيكلة المجتمعات المعاصرة، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، 2005، ص 172

يسير بشكل منتظم نحو تحقيق النموذج المثالي للمجتمعات الغربية، فان أنصار نظرية النسق الرأسمالي يرون خلافا لذلك أن حركة التغير في مجتمعات العالم الثالث تسير نحو مزيد من التخلف، وانه إذا تحقق فيها جوانب التنمية فإنها تظل تنمية تابعة غير مستقلة.

إن البناء الاجتماعي في دول العالم الثالث هو بناء متخلف تابع محكوم بنمط معين لتقسيم العمل الدولي، وقد اكتسب هذا البناء المتخلف خصائصه من خلال العلاقات التاريخية التي دخل فيها مع الرأسمالية العالمية، لم تؤد هذه العلاقات إلى تحويل الأبنية التقليدية إلى أبنية حديثة، ولكن جعلتها خاضعة لخدمة مصالحها وحولتها إلى أبنية تابعة متخلفة، فنتج التخلف هنا من خلال امتصاص الفائض من هذه المجتمعات ونقله إلى مراكز النظام الرأسمالي العالمي.

في ضوء هذه الرؤية فان تحليل عمليات التغير الاجتماعي في دول العالم الثالث، لا بد وان يتم في ضوء تحليل ظهور النظام الرأسمالي وتطوره عبر الزمن، وتحليل القوانين التي عمل على ضوئها هذا النظام، ظهر هذا النظام من خلال التوسع الرأسمالي الذي اخضع النظم غير الرأسمالية لسيطرته الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وبذلك أصبحت العلاقات داخل هذا النظام علاقات غير متكافئة وتخضع لما يطلق عليه (التبادل اللا متكافئ) والذي يعنى احتكار التبادل والسيطرة عليه بواسطة الدول الرأسمالية القوية، وكذلك احتكار الإنتاج، الأمر الذي يجعل الدول المتخلفة عاجزة عن الدخول في علاقات تبادل في موقف خاص، هذا التبادل غير المتكافئ قد حول العالم إلى دول متخلفة ودول غنية متقدمة

ترتبط بنظام لتقسيم العمل الدولي تقوم فيه كل وحدة من وحدات النظام بدور اقتصادي وسياسي معين[1].

– الطبقة البرجوازية العالمية تتحالف مع البرجوازية المحلية لتسهيل نقل الفائض وتدعيم شبكة العلاقات غير المتكافئة.

–أجهزة الدولة تعمل على خلق الأطر الدستورية والقانونية التي تعمل في إطارها هذه العلاقات.

– تعمل الثقافة والايدولوجيا على خلق الإطار الفكري العام الذي تعمل في ضوئه هذه العلاقات.

النتيجة المنطقية لكل هذا أن ينتج في دول العالم الثالث نمط خاص من التغير يصفه البعض بأنه (تنمية تابعة أو تنمية رثه) في ضوء هذا النمط من التغير، تفهم كل الظواهر والمشكلات التي تتكشف في دول العالم الثالث أثناء تحولها مثل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والصراعات العرقية والإيديولوجية والديون .....الخ. إن هذه المشكلات هي من منتجات هذا التغير التابع أو هذه التنمية التابعة[2].

9- 5- النظريات السيكولوجية – الاجتماعية: تركز على دور الفرد في التغير وعلى دور الأفكار التي يحملها الأفراد في تغير أنماط الحياة ومسارها، تتأسس على فرضية أن التغير الذي يصيب المجتمع يحدث أساسا في الأفراد، فالأفراد هم الذين يغيرون وهم الذين يتغيرون، ولهذا فان هناك مكانا للعوامل النفسية في حركة التغير الاجتماعي.

1 دلال ستيتة، مرجع سابق، ص 155.

2 المرجع نفسه 156.

العوامل النفسية ضرورية لتخلق دينامية التغير الاجتماعي، العوامل النفسية تدفع المجتمع إلى الحركة كما وتخلق الأفراد ذوى القدرات الخاصة، وتدفع أفراد المجتمع إلى الخلق والابتكار، تبلور هذا الاتجاه من خلال أعمال (ماكس فيبر)[1] وتطور فيما بعد إلى صياغات حديثة كالتالي:

أ- **الدور التغيري للأفكار**: نظرية فيبر ظهرت أهمية الأفكار في إحداث التغير الاجتماعي من خلال دراسة ماكس فيبر عن الأخلاق البروتستينية وروح الرأسمالية.

ب- **نظرية الشخصية المحددة**: إيفرت هاجن ركز هاجن على دور المجددين في إحداث التغير الاجتماعي، يفترض أن ثمة علاقة قوية بين طبيعة البناء الاجتماعي وبين نمط الشخصية، بحيث يمكن القول أن البناء الاجتماعي لن يتغير إلا إذا تغيرت الشخصية، والتغير يرتبط بعوامل نفسية أي يخلق أنماط الشخصية القادرة على التجديد، تتسم هذه الشخصية بالابتكارية والفضول والانفتاح على الخبرة وتسعى إلى ابتكار الحلول الجديدة ولا تقبل ما هو قائم منها، وتكون قادرة على حل المشكلات .....الخ.

ج- **نظرية المجتمع المنجز**: ديفيد ماكليلند مثل هاجن مال ميلا سيكولوجيا في تحليله لعملية التغير في المجتمعات التقليدية، وكانت نقطة الارتكاز عنده هي الدافعية للإنجاز، فهو المحرك الأساسي لعملية التغير الاجتماعي، لقد أكد على أن عملية التنمية الاقتصادية سواء في المجتمعات القديمة أو الحديثة تظهر دائما بناءا على ظهور متغير سابق

1 بوتومور، علم الاجتماع منظور اجتماعي نقدي. ترجمة عادل مختار الهواري، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1979، ص 111 - 115

عليها الحاجة إلى الانجاز، ويقصد بها القدرة على الانجاز الاقتصادي الفردي الذي ينتج النمو الاقتصادي، ومن مقاييس الدافعية للإنجاز: تراكم النقود، تفضيل الأعمال الصعبة، تفضيل الدخول في المخطرات المحسوبة، وجود نشاط تجديدي خلاق، وجود قدر من تحمل المسؤولية، ميل نحو تخطيط الأفعال الفردية. فإذا أردنا معرفة حجم التغير في مجتمع، وجب علينا معرفة حجم الدافعية للإنجاز بين أفراده، وذلك من خلال قياسها عبر المؤشرات الدالة عليها.

انتقدت هذه النظرية لإسرافها في إبراز العوامل النفسية والدافعية للإنجاز على أنها هي المحرك للنمو الاقتصادي، لذلك عدل في النظرية ليركز لا على التنشئة الاجتماعية فقط، ولكن على التدريب وتغيير الاتجاهات[1].

1- النظريات التطورية: تشتمل هذه النظريات بوجه عام كمدخل تفسيري وتحليلي للتغير الثقافي على فكرتين أن التغير الثقافي يحدث بمعدلات أكثر تباطؤاً، وأن التغير الثقافي يسير بالضرورة في مجموعة من المراحل التعاقبية، الفكرة الأولى يعبر عنها سمنر في كتابه (الطرائق الشعبية)، ويقدم (وليم اوجبرن) بعض التعديلات فيها، أما الفكرة الثانية فقد قدم لها (اوجست كونت) و(سير هنرى مين) و(سبنسر)و (دوركايم)[2]

2- **النظريات الشرطية** : القضية الأساسية ليست هي اكتشاف الاتجاه العام للتطور الثقافي، بل هي تحديد الوزن النسبي لعوامل التغير المختلفة في مجال أحداث هذه التغيرات، عرفت هذه النظريات الحتمية لأنها تحدد عاملا واحدا بعينه دون غيره، من أشكال هذه الحتميات: الحتمية

1 عادل الهواري، مرجع سابق، ص 145.

2 دلال ستيتة، مرجع سابق، ص154-157

الاقتصادية، الحتمية التكنولوجية. وتواجه هذه النظريات صعوبات منهجية تتعلق بحدود التفسير العلمي للظواهر الاجتماعية والثقافية.

وإزاء هذه الصعوبات تقدم نظريات (العوامل المتعددة) مدخلا لتفسير التغير الثقافي يتعارض مع مدخل النظريات الحتمية يعترف بتعقد التفسير العلمي للتغير الثقافي ويؤكد أن: التغير الثقافي ينبثق عن عدد كبير من المصادر ولا يرجع إلى عامل واحد بعينه، كما أن التغير يعتمد على عدد متنوع من المصادر.

يميل العلماء في الوقت الحاضر إلى رفض النظريات الحتمية والنظريات التطورية، ويميل التفسير السوسيولوجي اليوم إلى الاتجاه نحو بناء تفسير اقل تعقيدا، حيث يهتم بالبحث عن عوامل التغير التي إن وجدت ارتبط بها عدد من التغيرات الثقافية[1].

10- عوائق التغير الاجتماعي:

يولي علماء الاجتماع الاهتمام بدراسة عوائق التغير الاجتماعي لما لها من الأهمية في ميدانه، بعكس علماء التاريخ الذين لا يعيدونها التفاتاً كبيراً نظراً للفترة الزمنية الطويلة التي يؤرخون لها، ففي كثير من الظروف والأحوال تقف بعض العقبات والمعوقات في طريق التغير الاجتماعي، مما يؤدي إلى ركوده، وبطء تقدمه لفترات قد تطول أو تقصر، وهذه العوائق عديدة ومختلفة ويمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام هي:

1 المرجع نفسه، ص161.

10-1- عوائق اجتماعية: وأهمها

أ- الثقافة التقليدية: يرتبط التغير الاجتماعي إلى حد كبير بثقافة المجتمع، فالثقافة التقليدية القائمة على العادات والتقاليد والقيم بوجه عام لا تساعد على حدوث عملية التغير الاجتماعي بيسر، فالعادات والتقاليد التي تميل إلى الثبات تقاوم التغير وكل تجديد سواء أكان ماديا أم معنويا، وكلما سادت هذه الثقافة وانتشرت كلما كانت المقاومة اشد وأقوى.

ب- طبيعة البناء الطبقي: لطبيعة البناء الطبقي في المجتمع الأثر الكبير في قبول أو رفض التغير الاجتماعي فالنظام الصارم للطبقات الاجتماعية يعيق عملية التغير الاجتماعي، لأن أنماط التفاعل فيها يكون محدودا نتيجة للانغلاق الطبقي فالنظام الطبقي المغلق يحد من عملية التغير[1].

ج- الميل للمحافظة على الامتيازات: تظهر المقاومة للتغير من قبل الأفراد الذين يخشون على زوال مصالحهم تلك المصالح التي قد تكون في المكانة الاجتماعية أو الامتيازات الاقتصادية أو الاجتماعية أو غير ذلك، وأمثلة على ذلك عديدة في المجتمعات فالطبقة الرأسمالية تحاول أن تبقى على علاقات الإنتاج دون تغير الأمر الذي يجعلها تقف معارضة لكل ايجابي للطبقة العاملة، ولهذا حين يشعر أولئك الأفراد بأن امتيازاتهم مهددة بالزوال نتيجة للتجديد سرعان ما تقوم المعارضة.

د- عوائق اقتصادية: ومن أهم تلك العوامل:

1 محمد فؤاد حجازي، مرجع سابق، ص 60-59 .

-**ركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية:** وتعود إلى عوامل فرعية كثيرة منها :انخفاض المستوى العلمي، والمستوى الاجتماعي وعدم وجود الحاجة الملحة الدافعة إلى الاختراع....

فهناك مجتمعات في أمس الحاجة إلى اكتشاف ثرواتها من معادن وبترول وغير[1]، ذلك إلا أن قصور المستوى التكنولوجي يحول دون الانتفاع بهذه الثروات وغيرها بالإضافة إلى الركود فإنه يوجد عامل آخر وهو احتكار الدول الغربية للتكنولوجيا والاكتشافات العلمية وتمنع تصديرها لدول العالم الثالث مما يزيد في تقهقره وبطء التنمية فيه.

- **التكلفة المالية:** في الكثير من الحالات يرغب الأفراد في امتلاك المخترعات التكنولوجية إلا أن ارتفاع تكلفتها المالية يحول دون ذلك أي أن توفر الرغبة لا يكفي ما لم تتوفر القدرة المالية التي تسمح بالاقتناء.

-**محدودية المصادر الاقتصادية:** إن شح الموارد الاقتصادية لدى المجتمعات من شأنه أن يعيق عملية التغير، فالمجتمعات التي لا تتوفر فيها الثروة المعدنية أو الطبيعية لا يحدث فيها تغيرات اجتماعية كبيرة[2].

10-2- العوائق الايكولوجية: إن تأثير البيئة الطبيعية على المجتمعات واضح سواء كان ايجابيا أو سلبيا فالبيئة الطبيعية من مناخ وسهول وجبال وأنهار تؤثر في تكوين حضارة المجتمعات فقد قامت الحضارة القديمة مثل

---

[2] محمد الدقس، مرجع سابق، ص 220.

[2] محمد علي محمد، مرجع سابق، ص 223.

حضارة البابليين والآشوريين والفراعنة وغيرها حول المناطق الغنية وخاصة حول ضفاف الأنهار مكان لسير

الحياة وغناها الأثر الكبير في إقامة الحضارة لدى هذه المجتمعات دون غيرها والعكس فإن شح الموارد الطبيعية وقسوة المناخ ووعرة التضاريس يعيق عملية التغير[1].

10-3- العوائق السياسية: وتنقسم إلى قسمين هما:

أ-عوائق سياسية داخلية: وتتفرع بدورها إلى:

- ضعف الإيديولوجية التنموية: تخضع عملية التغير للسياسة الداخلية للدولة وذلك وفق الإيديولوجية التي تتبنها فحينما تكون الإيديولوجيا غير واضحة ومتأرجحة فإن ذلك ينعكس على المنهج التنموي القائم الأمر الذي يؤدي إلى قصور في خطط التنمية.

- تعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع :غالبا ما تقف تعدية القوميات والأقليات أمام التغير حفاظا على التوازن العام داخل المجتمع فأي إصلاح أو تغير غالبا ما يقابل بعدم الاستجابة أو بمعرضة من قبل الفئات التي قد تتضرر مصالحها داخل المجتمع.

-عدم الاستقرار السياسي :أن وجود الاستقرار السياسي من شأنه أن يسهل عملية التغير ويؤدي إلى تحقيقه حيث تتوجه جهود السلطة والشعب نحو التغير المنشود وفي حال عدم توفر الاستقرار السياسي فإن جهود الدولة تكون موزعة بين إعادة استتاب الأمن وتنمية المجتمع وناهيك عن أن عدم

1 المرجع نفسه، ص224-223.

الاستقرار يؤدي إلى هجرة الأدمغة مما يحرم المجتمع من فاعليتها في عملية التغير[1].

ب- العوائق السياسية الخارجية : وهي في الغالب مفروضة على المجتمع من الخارج وأهمها:

- السياسة الامبريالية: من المعروف أن الامبريالية تفرض هيمنتها على المستعمرات وتحارب كل تغير ايجابي قد يحدث في البلدان المستعمرة، فهي تفرض السياسة التي تتلاءم مع وجودها وهي سياسة مناقضة لمصالح الشعوب المقهورة.

- الحروب الخارجية: لاشك أن الحروب الخارجية تستنزف موارد مالية هائلة يكون المجتمع بحاجة إليها من أجل إحداث التنمية، كما أنها قد تؤدي إلى تدمير الثروة المادية والبشرية ومن المؤسف أن معظم المجتمعات النامية بعد أن استرجعت استقلالها بدأت بمنازعات فيما بينها مما يؤدي إلى إعاقة عملية التغير فيها .يتبين مما سبق أن العوائق كثيرة ومترابطة ولاشك أن معالجة تلك العوائق وإزالتها للتغير الاجتماعي نحو الأفضل مرهون ومشروط بالوعي الاجتماعي والرغبة في التغيير[2].

1 المرجع نفسه، ص 234

2 محمد علي محمد، مرجع سابق، ص157.

المحور الأول: – الفاعلون الاجتماعيون في التغير الاجتماعي.

الفعل الاجتماعي

1– تعريف الفعل الاجتماعي:

استعمل علماء الاجتماع مصطلح الفعل الاجتماعي بكثرة في كتاباتهم ونظرياتهم، حيث يعتبر علماء الاجتماع أن الفعل يصبح اجتماعيا عندما يتصرف الفاعل بطريقة معينة تؤثر على تصرف الآخرين، والتصرف الاجتماعي هو أساس التفاعل الاجتماعي وهو الذي ينمي شخصيات الأفراد الذين يكونون العلاقات والتفاعلات الاجتماعية، ويعتبر ماكس فيبر أول من ادخل مصطلح الفعل الاجتماعي في علم الاجتماع وجعله القاعدة الأساسية للنظرية الاجتماعية فقد قسم فيبر الفعل والسلوك الاجتماعي إلى ثلاثة أقسام: السلوك الاجتماعي الانفعالي، السلوك الاجتماعي التقليدي والسلوك الاجتماعي العقلي، إلا أن ماكس فيبر اعتمد على اصطلاح السلوك الاجتماعي العقلي اعتمادا كبيرا عندما قام بتحليل الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية.

الإنسان كائن اجتماعي، سلوكه موجه بفعل لإنجازه هدف ما، فإذا كان الفعل مجرد لا يستهدف كائنا آخرا أو غايته ذاتية بحتة يختص بالكائن ذاته فالفعل يعتبر فعلا غير حي، لكن حين يكون السلوك والممارسة فعل موجه لإنجاز هدف محدد لكنه يستهدف كائناً آخراً، أي أن الهدف المنجز منه ليس ذاتيا صرفا وإنما هدف جماعي يعتبر فعلا اجتماعيا، فغاية الهدف أو دافع الفعل ذا طبيعة اجتماعية لا يمكن انجازه دون أن يؤثر فيه كائن آخر يستفيد أو يتضرر منه.

ولكل فعل دافع محدد، له غاية محددة وبغض النظر عن نوع الهدف وقيمته فليس هناك أفعال عشوائية عديمة الأهداف والغايات كونها ناتجة عن كائنات عاقلة يحركها العقل وإلى حد ما الغريزة لذلك تكون أفعالها ناتجة عن تفكير مسبق، والتفكير حالة من التعقل لإنجاز هدف أو غاية ما.

والجدل هنا لا يمس العلاقة بين شدة الفعل وقوة السبب، ولا بدقة أو عدم دقة تحقيق الهدف وإنما درجة القياس تبحث في ممارسة الفعل وغائيته ذاتية أو اجتماعية الذي يحدده السلوك الفردي المرتبط بالوحدة الذاتية للكائن المستقل الذي يبغي هدفا محددا من فعله، وبذات الوقت فإن السلوك الفردي المرتبط بالوحدة الذاتية للكائن باعتباره جزء من وحدات اجتماعية متماسكة، يؤثر ويتأثر بها فالهدف المنجز حينئذ يكون هدفا مشتركا يحقق غاية مشتركة.

ولقد أشارت الدراسات التحليلية للحياة الاجتماعية إلى أنها تبدأ بفعل اجتماعي يصدر عن شخص معين يعقبه رد فعل يصدر من شخص آخر ويطلق على التأثير المتبادل بين الشخصين أو بين الفعل ورد الفعل اصطلاح التفاعل، لذا لابد أن نفرق بين الفعل الاجتماعي وبين غيره من الأفعال غير الاجتماعية فالفعل الاجتماعي وفقا لتعريف ماكس فيبر هو " السلوك الإنساني الذي يحمل معنى خاص يقصد إليه فاعله بعد أن يفكر في رد الفعل المتوقع من الأشخاص الذين يوجه إليهم سلوكه "هذا المعنى الذي يفكر فيه الفرد ويقصده هو الذي يجعل الفعل الذي يقوم به اجتماعيا.

2- خصائص الفعل الاجتماعي: يعد التساند والصراع والتوافق إحدى مقومات التنظيم الاجتماعي، فعلاقة الفرد وتفاعله مع الآخرين مرتبط بالكيانات الاجتماعية التي تواجد بها، حيث تتحدد قوة توجيه فعله الاجتماعي نحو مختلف المواقف الاجتماعية التي يواجهها، ومن ثم فإن هذا التفاعل الاجتماعي لا يتم خارج الجماعة، ولا ينشأ بدونها وعليه فالفعل الاجتماعي لا يكون اجتماعيا إلا بتوفر خصائص ومميزات اجتماعيه ومنها:

أ-يجب على الأفراد أن يأخذوا في اعتبارهم، حضور الآخرين ووجودهم حولهم أو في مجالهم هذا يعني حتى لو أن الأفراد موجودين في نفس المكان، لكن كل منهم غير أخذ بعين الاعتبار لهذا الوجود أو الحضور للطرف الأخر لا يعتبر فعلا اجتماعيا من وجهة نظر ماكس فيبر لأنه ينتفي التفاعل الاجتماعي.

ب- أي أن يكون للفعل قيمة الدليل أو الرمز بالنسبة للفرد وللأفراد الآخرين أي أن سلوك الفرد يندرج ضمن نسق الاتصال بين الأفراد.

ج -ينبغي أن يتأثر أي فعل اجتماعي لإدراك الفرد أو المجموعة من الأفراد بفعل الآخرين أي يبرهنوا عبر سلوكهم أو فعلهم الاجتماعي أنهم فهموا غايات ومقاصد الآخرين.

3-سوسيولوجيا الفعل الاجتماعي:

- الفعل الاجتماعي عند ابن خلدون:

الإنسان كابن اجتماعي، سلوكه و ممارساته اليومية موجه بفعل هدف ما، ذلك أن غريزة الاجتماع تعد لازمة أساسية من لوازم الطبيعة البشرية ومن خصائص الكائن البشري البيولوجية والنفسية، ويعتبر ابن خلدون الفعل الاجتماعي من الأحوال التغيرية على اعتبار أن جميع التحولات التي يشهدها العالم العربي الإسلامي يجب النظر إليها في إطار العلاقة الجدلية بين الفكرة الدينية والإنسان العربي المسلم وبناءا على ذلك فإن نظرية ابن خلدون في التغيير الاجتماعي تقوم على دعائم أساسية هي: الاستبصار الإيمائي (الرؤية الدينية) الأداة التاريخية (الجماعة أو العصبية)، الاقتران بين الاستبصار الإيمائي والواقع الاجتماعً في حدوث عملية التغير الاجتماعي

- الفعل الاجتماعً عند ماكس فيبر:

الفعل الاجتماعي هو أحد أنواع الفعل الإنساني، وله خصوصيّة تميزه عن غيره من الأفعال، وهو يعتبر الأساس الذي تقوم عليه "السوسيولوجية الفيبرية"، ففي الوقت الذي يعرف فيه فيبر الفعل الإنساني على أنه سلوك أو نشاط يرتبط بمعنى ذاتي خاص بالفاعل، فإن فيبر يعرف الثاني على النحو التالي""يكون الفعل اجتماعيًا؛ إذا تعلق معناه المقصود من قبل فاعله أو فاعليه بسلوك الآخرين، الذين يوجهون حدوثه".

إذاً الفعل الاجتماعي هو الذي يتوجه بسلوك الغير، ويرتبط بمعنى مشترك معه، فمثلًا: إذا قمت بفتح نافذة الحجرة لكي يدخل الهواء النّقي، فإن هذا

السّلوك هو فعل إنساني، له معنى ذاتي مقصود للفاعل، ولكنه ليس فعلًا اجتماعيًا، وكذلك الحال إذا أردت أن أُروح عن نفسي، فأخذت أُدندن وأنا جالس وحدي في غرفتي، فإن هذا الفعل ليس اجتماعي، ولكن لو أنني كنت أشاهد مباراة كرة القدم مع مجموعة من الأصدقاء، وأخذنا ننشد سويًا أناشيد حماسيّة لتشجيع الفريق في الملعب، فإن هذا السّلوك يمكن أن يسمى: فعل اجتماعي، لأنه ارتبط بسلوك الآخرين، الذين وجهوا سلوكي. والأمر كذلك لو أنني كنت في عرسٍ ريفي واصطف الحضور في صفين يجيب كلاً منهم الآخر بمقطع من الأهازيج الشّعبيّة، وقد كنت من بينهم، فإن سلوكي هنا أيضًا هو استجابة أو متأثر ومتوجّه بسلوك الآخر، وبالتالي فإنه سيكون فعلاً اجتماعيًا.

ومن جهة أخرى فإن التأثير الذي يمارسه الآخر على سلوكي أو فعلي الاجتماعي ويسهم في توجيهه له أنواع يحددها فيبر، على النّحو التالي: "الفعل الاجتماعي: يمكن أن يتوجه بمؤثر آخر حاضر أو ماض أو منتظر في المستقبل، و يمكن أن يكون هذا الآخر – أو الآخرين– معروف أو غير معروف".

إذًا الفاعل الآخر الذي يوجه سلوكي فيجعل منه فعلاً اجتماعيًا، قد يكون موجود أمامي حاضر– على سبيل المثال – عندما أجلس بصمت وهدوء في قاعة يتكلم فيها أحد النّاجين من مجازر القتلة، فتنساب الدّموع من مقلتي. ولكن قد يكون الباعث لهذا السّلوك مؤثر قديم كأن أتذكر زوجتي المتوفاة من عدة سنوات فأذرف لفقدها الدّموع. وقد يكون الباعث مستقبلي؛ كأن أتذكر واجب تسديد مبالغ طائلة للدائنين في نهاية العام

فأصاب بالحزن وأرثي لحالي، وكذلك فإن هذا الباعث الذي يؤثر في فعلي قد يكون واحد أو متعدد، معروف أو غير معروف، مثلاً عندما أذهب للحلاق، وأطلب منه أن يهذب شعري؛ لكي أظهر بمظهرٍ لائق أمام زبائني في المتجر الذي أعمل به، فإن المؤثر في سلوكي هو متعدد وغير معروف، وبالتالي فإن هذا السّلوك هو فعل اجتماعي، خضع لتوجيه العديد من الناس الذين يزورون متجري، وهم زبائن متوقعين، وليس بالضرورة أن يكونوا معروفين بالنسبة لي أم لا، ولكن من جهة ثانية يرى فيبر أنه ليس كل فعل خضع لمؤثر خارجي هو فعل اجتماعي، أو كما يقول: "ليس كل نوع من الفعل، يخضع لمؤثر خارجي يكون فعل اجتماعي– بالمعنى الثابت للكلمة – ولكن فقط عندما يتوجه الفعل بسلوك موضوعات واقعية".

من جهة أخرى أيضًا لا يُعتبر كل سلوك ترافق مع تواصل بين فاعلين فعل اجتماعي، يقول فيبر:"ليس كل نوع للتواصل الإنساني يكون ذا طابع اجتماعي، بل فقط بالشكل الذي يوجه فيه سلوك الآخر السلوك الخاص".

فمثلاً لو أنك جلستَ إلى طاولة في أحد المقاصف، ثم وأنت ترشف فنجان من القهوة جلس مجموعة من الزبائن إلى نفس الطاولة ليتناولوا كذلك القهوة، فإن مثل هذا السّلوك لا يعتبر تواصل أو فعل اجتماعي، إذ أن هذا الاجتماع كان محض صدفة، ولا يتضمن توجيه للسّلوك الخاص، وإن كان يتمظهر بطابع اجتماعي، في حين لو أن هذا اللقاء كان عن تعارف وموعد مسبق، فلا شك حينها أنه سوف يكون فعل اجتماعي. ثم

إن فيبر يفترض وجود أربعة أنواع، هي بمثابة أنماط مثالية للفعل الاجتماعي هي:

أ- النمط المثالي للفعل الموجه بأهداف عقلية: وهو ببساط كل فعل اجتماعي يقوم به الفاعل بتحديد السّبل والشّروط الصّحيحة الّتي تمكّنه من بلوغ هدفه بصورة عقلانيّة.

ب- النمط المثالي للفعل الموجه بالقيم: وهو كل فعل ذا طابع اجتماعي يقوم به الفاعل على خلفية توجهه بقيمة أخلاقية أو بتعاليم دين أو مذهب ما، وذلك بصورة عقلانية محسوبة.

ج- النمط المثالي للفعل الموجه بالعواطف: هو جميع الأفعال التي يكون الباعث الموجه لها، نابع من العاطفة؛ إيجابية كانت أم سلبية.

د- النمط المثالي للفعل الموجه بالتقاليد: وهو من الأفعال المنتشرة في المجتمع على نطاق واسع، فهو كل فعل اجتماعي نأتي به على خلفية التوجه بالتقاليد والعادات الخاصة بنا.

من جهة ثانية، فإن فيبر يتحدث عن فعل اجتماعي يمكن أن يتوجه بعدة بواعث في آن واحد، فمثلًا لو أخذنا حالة (أستاذ جامعي يمتنع عن التدخين)، ثم يتبين لنا أنه أقدم على هذا الامتناع لعدة بواعث، هي:

- باعث عقلي: لأن التدخين مضر بالصحة كما أثبتت الأبحاث الطّبية والنّفسيّة، فهذا هو النوع الأول من أنماط الفعل.

- باعث قيمي: لأنه أستاذ جامعي فهو يريد أن يحقق في شخصه مفهوم القدوة لطلبته، لذلك فقد عدل عن التدخين، وهذا هو النوع الثاني من أنماط الفعل.

– باعث عاطفي: لأن زوجته تكره رائحة التدخين، وحبه لها يدفعه لتجنب إزعاجها بهذه الرائحة الكريهة، لذلك ترك هذا الفعل السيئ، وهذا هو النوع الثالث من أنماط الفعل.

– باعث تقليدي: التقاليد الأكاديمية لا تعتبر أن وجود أستاذ جامعي مدخن شيء مألوف، بل هي لا ترحب بمثل هذا الفعل، لذلك تماشيًا مع تقاليد العمل الأكاديمي أقلع عن التدخين، وبالتالي هذا هو النمط الرابع من الأفعال. .

– الفعل الاجتماعي عند دوركايم إميل:

يعرف دوركايم الفعل الاجتماعي على أنه:" كل طرق السلوك والتفكير والشعور، وهذه الطرق خارجة عن الفرد، وهي تتمتع بسلطة من القسر تفرض نفسها، فديناميكية الفعل

الاجتماعي من منظور دوركايمي تتجلى بوضوح عند انتقال المجتمع من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي وذلك يكون من خلال تقسيم العمل الذي يترتب عليه تباين بين الأفراد، وما يؤخذ على تعريف دوركايم للفعل الاجتماعي لا يبين عملية التفاعل ويركز فقط على القسر الخارجي، ويحدد الفعل من خلال البيئة، فهو يجمع بين ما هو داخل ذوات الأفراد بما هو خارج الأفراد.

– الفعل الاجتماعي عند فلفريد باريتو:

يميز باريتو بين نموذجين من الفعل الاجتماعي، الأول سلوك منطقي، والثاني غير منطقي، أما المنطقي فيكون عندما يهدف الفاعل لتحقيق غاية بطريقة موضوعية، والوسائل المتبعة متفقة معها، وأما غير المنطقي

فهو ما خرج عن دائرة ما وصفناه بالمنطقي، وهذا لا يعني أنها أفعال مضادة للمنطق، ومن ميزة الأفعال المنطقية أنها وليدة الطبيعة
البشرية، ضف إلى ذلك أنها تسعى لتحقيق مصالح دقيقة، تشكل قوة دافعة بعد إدراكها لتكون محركا للسلو ، لأن الفعل المنطقي يتحرك وفق الاستدلال العقلي بين الغاية والوسيلة. إذن فديناميكية الفعل الاجتماعي عند باريتو"تتضح عند اعتباره أن المجتمع نسق يحقق التوازن، ويتألف من أجزاء مساندة، وأي تغيير يمس جزءا من أجزائه يؤثر على الأجزاء الأخرى، وترتبط حالة النسق بالبيئة الخارجية) الظروف الخارجية(إلى جانب العناصر الداخلية للنسق والتي لها دور أساسي في توازن النسق.

- الفعل الاجتماعي عند تالكوت بارسونز:

يعتبر تعريف بارسونز للفعل الاجتماعي من أهم التعريفات وذلك من خلال تحليله البنائي لأنساق الفعل، والتي يرى فيها أن تعمل للتكامل فيما بينها من أجل المحافظة على التوازن ولإحداث تغيير يكون تدريجيا دون مشاكل أو خلل داخل البناء من خلال الارتباط الدينامي لأنساق الفعل الثلاثة)نسق الشخصية، النسق الثقافي، النسق الاجتماعي (كما حدد أسس للفعل الاجتماعي ويرى أن الفاعل مجبر على الاختيار بين ضروب السلوك دون أخرى، وذلك عند توجيهه لفعله من خلال متغيرات النمط، وأكد بارسونز أن الفعل الاجتماعي لا وجود له إلا من خلال أربع عمليات أو وظائف، وظيفة التكيف، تحقيق الهدف، التكامل وأخير المحافظة على النمط، وبالتالي فالنسق دائما يسعى إلى التوازن لأن الفعل ما هو إلا عامل يؤدي إلى التوازن أو عدمه.

ومن تعريفه للفعل الاجتماعي الموصوف بأنه "فعل متبادل بين فاعلين أو أكثر، ويتطور من خلال مجموعة من القواعد السلوكية، المعايير والقيم المجتمعية والنظامية التي توجد في الثقافة التي تحيط بالفعل الاجتماعي ذاته، يتبين أن الفعل الاجتماعي متعلق بالبيئة، المشاعر، الأفكار والدوافع، وردود الفعل.

النخب والفعل الاجتماعي

1- تحديد مفهوم النخبة:

لغة: مفردة النخبة مشتقة من نخب وانتخب، ينتخب، انتخابا ويقال: نخب الرجل الشيء نخبا وانتخبه أي اختاره وانتقاه بمعنى الانتخاب والانتقاء. بينما عرف ابن منظور النخبة في قاموس لسان العرب بأنها اشتقت من نخب وانتخب الشيء بمعنى إختاره ونخبة القوم هم خيارهم واصطفى الشيء بمعنى إختاره واستخلصه، وهناك من يرى بأن مفردة "الصفوة" هي نفسها كلمة "النخبة" والصفوة مشتقة من صفا، يصفو، صفوا. ويقال صفا فلان القدر بمعنى أخد واستخلص ما فيها، والمصطفى هو المختار والصفي هو النقي من كل شيء.

- **اصطلاحا:** يرى "توماس بوتومور" أن أقدم استخدام لكلمة "نخبة" في اللغة الانجليزية وفقا لقاموس أكسفورد كان سنة 1823، حيث تم توظيف مفهوم "النخبة"(Elite) في القرن السابع عشر لوصف السلع ذات النوعية الممتازة، ثم اتسع هذا المفهوم للدلالة عن الجماعات الاجتماعية العليا كبعض الوحدات العسكرية العليا أو المراتب العليا من النبالة.

أما سوسيولوجيا: وحسب المعجم النقدي لعلم الاجتماع فإن "باريتو" هو الذي أعطى صيتا لمصطلح النخبة حيث يرى أن النخبة هم أفراد توفرت فيهم شروط التميز والنجاح في إطار نشاط اجتماعي معين وهو يقول في هدا الشأن[... لنضع إذن طبقة من الذين يتمتعون بالمؤشرات الأكثر ارتفاعا في الفرع، الذي يؤدون فيه نشاطهم ولنعط لهذه الطبقة اسم النخبة...] وعلى هذا الأساس فان النخبة هم طبقة متميزة بخصائص نفسية واجتماعية تبوئها مراكز الطليعة في مجالات اجتماعية واقتصادية وفنية معينة.

ويعرفها هانز دريتزل بقوله: "تتكون النخبة من الذين يحتلون مواقع سامية في جماعة ما، أو في منظمة أو مؤسسة، وقد وصلوا إلى هذه المواقع المتميزة والعالية بفضل انتقائهم على أساس قدراتهم الكفائية الأساسية. ويملكون السلطة والتأثير بفضل المناصب التي يشغلونها، ولها قوة النفوذ، ويملكون قرار تغيير بنية المجتمع والمعايير التي تتحكم فيها. وتؤهلهم مكانتهم ليكونوا نموذجا للاقتداء والتأثير في أفراد جماعتهم.

2- مفهوم النخبة عند الرواد:

- **النخبة عند فلفريدو باريتو (1848-1923):** سعى "باريتو" لتوظيف نظرية النخبة كرد فعل على نظرية الطبقة السياسية عند "كارل ماركس" فهو يرى بأن النخبة هي مجموعة صغيرة من الأفراد الذين نجحوا في مجالات الحياة الاجتماعية واستطاعوا أن يرتقوا في بنية التراتب الاجتماعي وأن يقوموا بإنجازات في المجال المهني حيث أن هذه الفئة

تنبثق من المجتمع لتقوده وتحكمه فلا يعقل أن يبقى أفراد المجتمع دون قيادة.

لقد فسر"باريتو" بناء وتشكل النخب انطلاقا من بعد سيكولوجي محض يتمثل في المواهب والفروق الفردية بين الأفراد لأن هذه الفروق السيكولوجية هي التي ستؤهل بعض الأشخاص الأذكياء ليرتقوا إلى مصاف النخب. كما أنه قام بالتمييز بين فئتين من النخب، إحداهما نخبة حاكمة أما الثانية فإنها نخبة لا تحكم؛ حيث أن الأولى تتولى أمور الحكم والسياسة والثانية فهي نخبة يتواجد أفرادها في مراكز اجتماعية مختلفة كالإدارة والصناعة والسينما...إلخ. فإذا كان التاريخ عند "ماركس" يتجسد في الصراع الطبقي في المجتمع فإن "باريتو" قد قام بتحليله في إطار صراع النخبة مع عامة الجماهير حيث تظهر الأقلية القائدة والأغلبية المنقادة؛ فالتاريخ عنده ما هو إلا مقبرة للارستقراطيات.

- **النخبة عند جيتانو موسكا (1858-1941):** لقد تساءل "جيتانو موسكا" عن سبب احتكار السلطة من طرف أقلية صغيرة العدد وهو ما دفعه إلى الاعتقاد أن التاريخ هو صيرورة لسيطرة الأقلية على الأغلبية، وهو بذلك عمل على توظيف مفهوم الطبقة السياسية للدلالة على مفهوم النخبة غير أنه قام بتفريغ مفهوم الطبقة من مضمونه الاقتصادي كما كان يراه الماركسيون. حيث أنطلق "موسكا" من الفكرة التي مفادها بأن ممارسة السلطة تحتاج إلى القوة، من أجل إضفاء الشرعية على وجودها تحتاج إلى الإيديولوجية الديمقراطية التي تبرر بأن ممارسة السلطة في الواقع

الاجتماعي إنما تحدث بسبب وجود أقلية تسمى "الطبقة السياسية" أو الطبقة القائدة وبالتالي ستتحول هي في حد ذاتها إلى نخبة حاكمة.

- **النخبة عند شارل رايت ميلز (1962-1916):** قام "رايت ميلز" بتوظيف مفهوم " نخبة السلطة " وهو نفس العنوان الذي ظهر به كتابه الصادر سنة 1963 حيث تركزت أعماله عن القادة الحقيقيين الذين يحكمون الولايات المتحدة في عهد الرئيس "أيزنهاور" حيث أنه توصل إلى أنهم يتموقعون في ثلاثة مؤسسات كبرى وهي: المؤسسة السياسية (الأحزاب - البرلمان) والمؤسسة الصناعية - والمؤسسة العسكرية. وقد أرجع ذلك إلى طبيعة المنظمات الحديثة التي نشأت بسبب التغير والتحول الذي عرفه العالم المعاصر (التقدم العلمي-الشركات العملاقة - الرفاه الاقتصادي) فهذه العوامل هي المسؤولة عن ظهور" نخبة السلطة " في المجتمعات الرأسمالية.

لقد انتقد "رايت ميلز" مفهوم الطبقة الذي وظفه "موسكا" باعتبار أن هذا المفهوم يعبر عن مجموعة من الأفراد تربطها علاقات اقتصادية أو مصلحيه بينما نظام الحكم والسلطة فهو ذو دلالات سياسية، لدى فإنه يرى بأن مفهوم " نخبة السلطة " هو المفهوم الذي يستطيع أن يشرح لنا ديناميكية الهيمنة التي استعملتها هذه الأقلية للسيطرة على صناعة القرار في أمريكا كما وجد بأن هناك عاملان يجمعان هذه الفئة وهما:

- المصالح المشتركة : تقوم مجمعات الصناعة العسكرية بتمويل حملات مرشحي الأحزاب السياسية، بينما سيعمل هؤلاء عند تسلمهم لمقاليد السلطة بتسليح الجيش الأمريكي عن طريق شراء أسلحة المصانع

العسكرية أو لشن حروب خارجية بغية تمكين أصحاب هذه المصانع من بيع الأسلحة التي ينتجونها عبر العالم.

- التقارب الاجتماعي : يظهر في نوعية التوافق النفسي والاجتماعي بين هذه الفئة والتي ستكلل بعلاقات مصاهرة وقرابة عائلية فيما بعد.

3- مميزات النخبة: إن توافر مميزات معينة في الأفراد كفيلة بأن تؤهلهم إلى الانتماء إلى مصاف النخبة والتي نجد من بينها:

أ/التميز: ينظر أصحاب الاتجاه السيكولوجي في تناول "النخبة" ومنهم "باريتو" إلى أفراد النخبة باعتبارهم عناصر يشكلون فئة تتوفر فيها مميزات النبوغ والتفوق والذكاء والقدرة على القيادة والتميز على الآخرين في النشاطات التي يشرفون عليها وحسب نظرهم فإن هذه المميزات الذاتية هي التي تجعلهم في صدارة الطبقات الاجتماعية.

ب/التنظيم: من بين مميزات النخبة حسب أنصار الاتجاه التنظيمي في دراسة النخبة والذين نجد من بينهم "موسكا" وتلميذه "متشلز" اعتقادهم بأن آية مجموعة لا يمكنها الوصول إلى مصاف الفئة النخبوية إلا إذا توفرت فيهم القوة التنظيمية وتقديرها الدقيق لمصادر السلطة ومراكز القوة في المجتمع، وتعد هذه الميزة من بين أهم الميزات التي تختص بها النخب الحالية خاصة في عهد العولمة المبنية على المصالح و التحالفات.

ج/الاحتكار: تسعى النخب إلى احتكار رؤوس الأموال المتوفرة لديها سواء أكانت رؤوس أموال اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو رمزية...الخ، لأنها تشكل عامل قوة بيدها، وفي حالة ما إذا لم تتوفر لديها رؤوس الأموال هذه، ستسعى للحصول عليها بكل الطرق المتاحة.

د/الدوران: إن البشر هم صانعو التاريخ عبر ملاحمهم وإنجازاتهم وإخفاقاتهم وأخطائهم، ولذلك فكما يمكن للأفراد الانتقال من طبقة إلى أخرى عبر ما أصطلح عليه علماء الاجتماع "بالحراك الاجتماعي" فكذلك الأمر بالنسبة للنخبة، حيث أنه يمكن للأفراد أن يدوروا بين نخبة واحدة، أو بمقتضى عملية تحتل فيها نخبة معينة مكان نخبة أخرى، كما يمكن لأفراد من الطبقات الفقيرة أو المتوسطة الوصول إلى مستوى الطبقات الحاكمة خاصة في مجال السياسة.

4- مصادر صناعة النخبة: يمكننا القول بأن صناعة النخبة تختلف حسب الظروف الزمنية والمكانية لكل مجتمع، غير أننا نعتقد بأننا لسنا في غنى عن التحديد الذي وضعه الفيلسوف الايطالي "انطونيو غرامشي" الذي رأى بأن كل فئة اجتماعية مسؤولة عن صنع وإيجاد مثقفيها، فالطبقة العصرية ستختار مثقفين عضويين، أما الطبقات الآيلة للزوال فحتما سترتبط بمثقفين تقليديين. وبهذا سيشكل هؤلاء المثقفين نخبا مستقبلية إذا توفرت لهم شروط معينة. وفي واقع الأمر يمكننا أن نؤكد بأن صناعة النخبة تتم وفق مصدرين مختلفين هما:

- **مصدر رسمي:** حيث أن إعداد النخبة يتم بطريقة موجهة وفي إطار مؤسسات رسمية ولأهداف محددة ومخطط لها سلفا، فمثلا تعمل الجامعات على إيجاد نخبها الخاصة بها، كما أن التجار ورجال الأعمال يوجدون نخبهم في المدارس العليا لإدارة الأعمال...الخ.

- **مصدر غير رسمي:** حيث يمكن لأي فرد غير مرتبط بطبقة أو مجموعة معينة أن ينجح في مجالات الحياة الاجتماعية وأن يدخل إلى

عالم النخبة وهو ما يحدث كثيرا في أيامنا هذه ونجد من بينهم العلماء والكتاب، الفنانون، الرياضيون...الخ.

5- أنواع النخب: تختلف التصنيفات التي ميزت بين أنواع وأشكال النخب المتواجدة في جل المجتمعات تقريبا غير أنه يمكننا تناول أهمها و هي كالآتي:

أ- النخبة المثقفة (الأنتيلجنسيا): وتشمل جميع الأشخاص الذين حازوا على تعليم عال سواء في الجامعات أو في المعاهد أو المدارس العليا و يشتغلون في مجال الفكر والثقافة والذين نجد من بينهم الكتاب الصحفيون الروائيون المفكرون الفلاسفة المنظرون الأساتذة الجامعيون.

ب- النخبة السياسية: حيث أن كثير من الدراسات ركزت عليها كأقلية تتحكم في مقاليد السلطة خاصة دراسات "موسكا" وتلميذه "متشلز" اللذان تناولا الفئة التي تتحكم في السلطة وعموما يمكن القول بأن زعماء الأحزاب السياسية ورؤساء الحكومات والوزراء وأعضاء البرلمان ومجلس الشيوخ، كلهم يشكلون صدارة النخبة السياسية في المجتمعات المعاصرة

ج- النخبة البيروقراطية: وكذلك تسمى بالنخبة التكنوقراطية وهم مجموعة من الإداريين الذين تخرج أغلبهم من الجامعات ومراكز التكوين وبعد شغلهم لوظائف إدارية بواسطة الخبرة والترقية يرتقون إلى مصاف النخبة الإدارية التي تصبح من صانعي القرار الإداري والتسيير وإدارة الشأن العام

د- نخبة رجال الأعمال: تتكون هده الفئة من أفراد تمكنوا عن طريق التجارة أو الصناعة أو السياسة أو المضاربة من تكوين ثروات بحيث أنهم يشكلون أرقاما مهمة في مجال المال والأعمال وهم أصحاب ممتلكات

وعقارات وشركات وأرصدة مالية ضخمة وهم يتجمعون في اتحادات خاصة بهم، حيث ينظر إليهم بأنهم من أخطر النخب المؤثرة على صناعة القرار السياسي المحلي والدولي

هـ- النخبة العسكرية: ينظر إلى الضباط السامون بأنهم يشكلون نخبة القوات العسكرية حيت يتوزعون على قيادة الأركان أو كعمداء للنواحي العسكرية كما أن هناك من يرى بأن نخبة جنود القوات المسلحة إنما تكمن في "قوات القناصة" بالإضافة إلى "القوات الخاصة ".

و- النخبة الدينية: وتتمثل في القادة الدينيون ووجهاء الطوائف الدينية وعلماء اللاهوت والعقيدة وكل من يشكلون مراجع دينية أو أصبحوا زعماء لأتباع تجمعهم رابطة دينية، فمثلا يشكل بابا الكاثوليك وكاردينالات الفاتيكان نخبة المسيحيين، بينما يعد الفقهاء و علماء الدين عند المسلمين نخبة النخب الدينية بلا منازع

ز- النخبة الرمزية: يعتقد بعض الباحثين بأن هناك بعض النخب التي لا يتم إيلائها أهمية بالغة رغم أهميتها مثل رؤساء الأحزاب السياسية ونجوم الفن والسينما والرياضة...الخ. حيث يعتبرون كرموز ومرجعيات لمجموعة هائلة من الأتباع والمعجبين.

ح- النخبة النسوية: هناك من الباحثين من يرى بأن نساء العالم تقودها نخبا نسويه في إطار ما يسمى بالحركة النسوية والدفاع عن حقوق المرأة، كما أن السياسيين يعملون على توظيف ورقة النساء في الانتخابات عن طريق اختيار قيادات ترمز لمطالب المرأة وذلك من أجل استمالة هذه القوة

الانتخابية لصالح برامج الأحزاب المتنافسة مثلما هو حاصل حاليا في كل بلدان العالم تقريبا.

النخب المثقفة الجزائرية قبل وأثناء الاحتلال الفرنسي

إن دراسة النخبة المثقفة الجزائرية بقصد الوقوف على ملامحها وأدوارها يتطلب الرجوع إلى بداية تشكلها لتتبع مسيرة تشكلها عبر مراحل حساسة من التاريخ، ويمكن تقسمها إلى أربع مراحل تاريخية:

المرحلة الأولى :1962- 1830 البدايات الجنينية الأولى لتبلور النخب المثقفة الجزائرية التي ساهمت عدة عوامل في تشكيلها وبلورتها واتجاهاتها في الواقع لقد كان المجتمع الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي يتكون من ثلاث نخب اجتماعية مسيطرة لكل منها وظيفتها ومكانتها الاجتماعية، وأن أهم ما يميزها كونها نخب تقليدية .الدخول لكنها لعبت دورا مهما ضد الاحتلال وكانت ترى فيه أنه احتلال ديني صليبي أكثر منه سياسي، وتخوفها من المساس بالإسلام جعلها تستنجد بالأتراك باسم التضامن الإسلامي، وعليه كان الوظيفة الأساسية لنخب الجزائرية في ذلك العصر هو بالدرجة الأولى

الحفاظ على الإسلام أما عن تلك النخبة فقد تمثلت حسب كتاب النخب الجزائرية للأستاذ محفوظ سماتي في ظل الاستعمار

أ- **نخبة الجواد:** هذه النخبة تنتمي إلى قبائل المخزن وتنتمي إليها شخصيات ثورية مثل الأمير عبد القادر الشيخ المقراني، بوعمامة.....الخ ولعل ما يميز هذه النخبة هو الجانب العسكري، واتبعت هذه النخبة إستراتيجية للحفاظ على قوتها ومكانتها الاجتماعية عن طريق توجيها

أبنائها للتعليم في المدارس الفرنسية آنذاك وذلك لإعادة إنتاج نفسها، والنخبة المثقفة الناتجة عن هذه الإستراتيجية وهؤلاء الشبان الجزائريين هم الذين تكونت وتشكلت منهم النخبة المعاصرة.

ب- نخبة الحضر: المقصود بالحضر هم سكان المدن، وبعد الدخول الفرنسي للجزائر هاجر جزء منهم إلى فرنسا، ويسمون كذلك بالبرجوازيين، كما أنهم انجذبوا وتأثروا بالحضارة الغربية.

ج- نخبة المرابطين: تلتقي هذه النخبة أساسا مع نخبة الجواد في معنى الجهاد الإسلامي، ولا غرابة في أن هذه النخبة كان لها الباع الطويل في المقاومات الشعبية ضد فرنسا، وهم ممثلو الزوايا وأتباع الطرق الصوفية : الرحمانية والقادرية والدرقاوية والقادرية الخ.....، إن هذه النخبة تجددت وأعادت إنتاج نفسها بتوجيه أبنائها للتعليم العربي الإسلامي بالمعاهد العربية الإسلامية في المشرق والمغرب وكانت النتيجة هي ظهور نخبة جديدة والتي عرفت بالتيار السلفي.

من خلال هذا السرد التاريخي يتضح اندثار النخبة التقليدية وظهور النخب الجديدة سببه فشل النخب التقليدية أمام الحنكة والقوة الاستعمارية التي عبث بالثقافة الجزائرية وأرادت طمسها.

- النخبة المعاصرة: إن هذه النخبة لهل رؤية مختلفة وذات مطالب جديدة، وهي متكونة في الأساس إما في المدارس الفرنسية أو المعاهد العربية الإسلامية كجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فمنهم الإداري والإمام والمحامي، والمحاسب والأستاذ المكونين للنخبة المفرنسة، ومنهم

المعلمين في المدارس العربية الحرة الخاصة ومن بين أهم النخب التي برزت في ذلك الوقت "الشبان الجزائريين " les geunes Algériens وأهم ما ميز هذه النخبة هي مطالبها في تحسين أوضاع المجتمع الجزائري، وتحقيق المساواة مع الفرنسيين وحرية المعتقد ... الخ، وعليه كانت هذه النخبة ذات طابع وطني، لها بعد سياسي لكنه اجتماعي وثقافي، وأهم ما ميزها كذلك أنها جاءت بأفكار جديدة ، أما عن تأثيرها و نجاحها داخل المجتمع فإنه لم يكن يتسنى لها ذلك، لأن غالبية أعضائها متجنسين بالجنسية الفرنسية ودرسوا في المدارس الفرنسية أو متزوجين بأجنبيات حاملات للثقافة الغربية داعين للاندماج، وقد حاولت الإدارة الفرنسية منذ الوهلة الأولى للاحتلال تكوين نواة تتولى المناداة بالاستغراب والاندماج لتسهيل مهمة الاحتلال ومن جهة أخرى نظمت إدارة الاحتلال سنة 1938رحلات إلى باريس للأعيان ولبعض الأطفال للتأثير على اتجاهاتهم وأفكارهم، وبالفعل ساهم ذلك في ظهور أدب الرحلات ذي الأهداف الدعائية، ومن أبرز تلك الأعمال رحلة محمد ولد القاضي المعنونة بالرحلة القاضية في مدح فرنسا وتبشير البادية.

وإلى جانب ذلك استخدمت الإدارة الفرنسية أسلوبا غريبا لتشكيل نخبة مثقفة "مغتربة"،وقد تمثل ذلك في خطف الأطفال سنة 1843 الذين بلغوا العاشرة من أعمارهم وحملهم إلى فرنسا وفصلهم عن ذويهم، وإدخالهم إلى مدارس مجهولة، كحقل تجارب للتأكد من قدرة الإدارة الاستعمارية على استمالة جزء من الشعب الجزائري، وتكوين طابور موال لها وقد تخرج من هذه المدرسة وغيرها بعض المترجمين والكتاب والمعلمين، الذين شكل

بعضهم نواة التيار الاندماجي، الذي كان يعتقد أنه الداعي لثقافة الأنوار، وأصبح بعض هؤلاء من أكثر المدافعين عن نظام الاحتلال، بوصفه السبيل الوحيد للنهوض والتطور مما جعل هذه النخبة تقابل بالرفض، وعدم إقبال المجتمع الجزائري عليها وكانت ترى فيها تهديدا على هويتها ومعتقداتها

ولغتها وتقاليدها وثاني نخبة التي ظهرت وكان لها تأثير كبير داخل المجتمع الجزائري الحركة الإصلاحية أو ما تعرف ب : جمعية العلماء المسلمين كنخبة جديدة وعصرية أخذت بزمام الأمور كان تاريخ ظهورها في ماي 1931، لقد كانت الظروف القهرية التي تعيشها الجزائر جد صعبة وخاصة مع تصاعد النزعة الاندماجية وانتشار الخرافات والدجل من جراء السياسة التعليمية الفرنسية ، فمن بين هذه الظروف المساعدة والتي دفعت فئة مثقفة تأخذ على عاتقها مهمة حماية المجتمع الجزائري من محاولة طمس الهوية وتهدد كيانه ، إن تأثير هذه النخبة المثقفة بالأفكار الإصلاحية تعود جذورها إلى زيارة محمد عبده للجزائر عام 1903، الأمر الذي ساعدها للاطلاع على وجه الإسلام المعاصر، منذ تلك الفترة أخذ التيار الإصلاحي يأخذ مجراه في صنع تاريخ الحركة الإصلاحية الجزائرية، دون أن ننسى الحرب العالمية الثانية وما لها من تأثير في توعية الجزائريين من خلال مطالبتهم بتحسين الأوضاع، وعودة فئة طلبة العلم من المشرق العربي مثل الشيخ ابن باديس والشيخ الإبراهيمي متأثرين بأفكار الشيخ محمد عبده وزميله رشيد رضا وغيرهم

من المشايخ حاملين بذلك أفكار جديدة ومقتنعين بضرورة التغيير و الإصلاح .

– المرحلة الثانية 1962 أي مرحلة الاستقلال ، في حين المرحلة الثالثة بدأت مع بداية1967أي مع بداية انطلاق تجربة التنمية الجزائرية أما المرحلة الرابعة 1980 فبدأت بعد التعديل مسار التنمية، و قد شهدت حقبتين حاسمين بدأت الأولى مع شروع السلطة الحاكمة في تعديل المسار التنموي للجزائر ما أعقب ذلك من تغيرات اجتماعية وسياسية وثقافية انعكست على كافة النخب الاجتماعية بما فيها النخبة المثقفة، أما الحقبة الثانية فتميزت بالصراع الاجتماعي وتعميق الفجوة بين السلطة الحاكمة والجماهير مما جعل هذا الأخير يتخذ موقف الرافض للسلطة القائمة خاصة بعد وأد التجربة الديمقراطية في الجزائر من خلال هذا المدخل الذي كان الهدف من وراءه ليس السرد التاريخي ، أو التأريخ لفترة، بل كان الهدف منه هو محاولة منا استقراء لدور النخبة المثقفة ومدى فعاليتها وتأثيرها داخل المجتمع الجزائري ، بشرط إذا توفرت الإرادة وفئة تحمل على عاتقها المسؤولية ، مستعدة للتضحية في سبيل قضايا الأمة.

بعض الدراسات حول النخب الجزائرية:

يرى عبد الناصر جابي، أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة الجزائر أن "القطاعية" ساهمت بشكل كبير في انعدام الفاعلية لدى النخبة المثقفة الجزائرية، التي منعتها كذلك مشاكلها الاقتصادية من أن تستسلم لإغراءات السلطة الغنية. ويرى أن التاريخ الجزائري تميز في فترات

مفصلية بعملية إفراغ للمجتمع من نخبه، ويرى أن النخبة الجزائرية "من أكثر النخب انتهازية" في العالم، والمقصود بالقطاعية هو الانقسام على المستوى الإيديولوجي واللغوي، فالمثقف لم يستقل لكن تأثيره يبقى قطاعيا، المثقف المعرب يحاور جمهورا معينا والمثقف المفرنس يخاطب جمهورا آخر، وكل واحد يستعمل لغة محددة ومفاهيم محددة ولا يتوجه إلا إلى جزء من الأمة. وعندما نصل إلى المستويات السياسية يتحول الأمر إلى قطاعية. هناك جرائد تتوجه إلى جمهور معين. جريدة "الوطن" ذات تأثير كبير جدا لكن في قطاع معين، في الفئات الوسطى والإطارات وكبار السن. أما "الشروق" فلها تأثير لدى قطاع آخر الذي يمثله المتعلمون باللغة العربية. نحن في مستويين متباينين والنتيجة هي ضعف تأثير المثقف وعدم وجود مثقفين يقومون بعملية تجسير. "المثقف الوطني" غير موجود في الجزائر لكنه موجود في تونس وموجود أيضا في المغرب وفي مصر.

أما الأستاذ نورالدين زمام فقد كتب حول المثقف أن ثنائية الخطاب الثقافي في أي مجتمع، تُخفي وراءها تباين في المواقف واختلاف في الأدوار، بحيث تجعل من المستحيل الحديث عن نخبة مثقفة متجانسة قادرة على توحيد الرؤى والأفعال خلف هذه الثنائية المتوازية تحتشد صفوف المثقفين من صناع الفكر وأهل الفن والمبدعين على طرفي نقيض، بحيث يحفلَ كل فريق بما لديه من مورد ومعين، ويحتفي كل طرف بما يجود من أثر وخطاب.، فدورنا كباحثين سوسيولوجيين، كما يقول بورديو، هو استنطاق المجتمع والاستماع إليه وليس الحديث باسمه، دون أن يعني ذلك أن يحرم

أهل العلم من التعبير، وتترك الكلمة لغيرهم، ويمكن القول بأن تذبذب مواقف النخب المثقفة، وتنازلها الطوعي عن مكانتها جعلها تفقد دورها القيادي في المجتمع،

والدكتور فوزي أوصديق كتب حول أزمة النخب المثقفة في الجزائر قد تكون إفرازا للعديد من الأنظمة القائمة المحبطة بداية بالبيئة التي قد تشجع الرداءة.. على حساب النوعية مما خلق نخبا تابعة ومتزلفة، فالمثقف أصبح لا دور له، والدور الوحيد الموكل له تزيين الجلسات والنشاطات بالعديد من الشطحات غير الفكرية، وأحيانا بترويج أفكار ولو على حساب قناعته ومعتقداته أما الدكتور مصطفى ماضي الذي نجده في كثير من مقالاته يتناول موضوع المثقف الجزائر، و هو يرى " أن المثقّف ليس بعالِمٍ ولا بمبدع، بل أصبح جزءاً من نظام إعلامي معولَم، وهو في معظم الأحيان يعيد إنتاج تقاليدنا القديمة في الهجاء أو المديح السياسي الطابع. وهذا وضع معاكس تماماً لمفهوم الثقافة والمثقف إذ لا نرى في الكتابات..... الظرفية الطابع إلا في حالات محدودة مساهمة فعالة في زيادة معارف الأمة وفي نهضتها يقول وهم يتحدث عن الصراع الموجود في الجزائر بين التيار الفرونكفوني والتعريبي مخطئ من يعتقد أن بلدان أوربا الشرقية تخلصت من هيمنة السلطة الشمولية لولا عمل المثقف الانتيليجنسي بالفكر والإبداع والممارسة بالتأليف والنشر بأسماء مستعارة خارج جدار برلين، ونعتقد أن الشارع التونسي تمكن من فرض رأيه أولا وأساسا بفضل المشاركة الفعلية والفاعلة لهيئة المحامين ورجال القانون وبعض تنظيمات المجتمع المدني الفاعلة منذ سنوات.

وفي دراسة قام بها أستاذ علم الاجتماع الدكتور مولود سعادة: إن انغلاق النخب على نفسها لا يفسح المجال للتفاعل بينها لإيجاد النفاذية المتبادلة والتنسيق المثمر، وأشار إلى خصائص نخب الجزائر منها، الارتباط العضوي للنخبة المثقفة بالأيديولوجية الرسمية، استمرار المشروعية من البعد الوطني المتماهي مع الأيديولوجية الغالبة.

الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني

1 – تعريف الحركات الاجتماعية

يعرف قاموس " أكسفورد " الإنجليزي الحركات الاجتماعية Social Movement على أنها " سلسلة من الأفعال والمساعي لمجموعة من الأشخاص من أجل تحقيق أهداف معينة"، ويعتبر هذا التعريف للحركة الاجتماعية من وجهة نظر علماء الاجتماع تعريفا غير ملائم للمفهوم على اعتبار أنه لا يميز بين الحركة الاجتماعية وأي شكل من أشكال السلوك الاجتماعي. وقد حاول هيربي Herbee، تعريف الحركة الاجتماعية فيقول أنها: نمط من الفعل الملموس للجماعات يستمر لمدة أطول من استمرار بعض التجمعات مثل الجمهرة أو الازدحام، إلاّ أنه (الفعل) ليس منظما بنفس الصورة التي تحققها التنظيمات الأخرى، لكن وعي الجماعة الذي يعني بالانتماء والتضامن بين أعضاء الجماعة يعتبر ضرورة ملحة للحركة الاجتماعية، ومن هذا المنطلق تتغير الحركة الاجتماعية عن الاتجاهات التي تنتج عن أفعال مشابهة لكنها غير منسقة لعدد من الأفراد، ويعني هذا أن الحركات الاجتماعية لا تكون محصلة

للتغير الاجتماعي، أو نتيجة من نتائجه فحسب بل تعمل على خلق التغير وتوجيهه أيضا. ويرى بعض المهتمين أن الحركة الاجتماعية لا تزدهر في المجتمعات التقليدية، أين يكون المجتمع قائما على خلفية ثقافية تميزها علاقات اجتماعية بين الأفراد غير قابلة لفعل التغير لما لعناصر الثقافة من قرابة ودين وعرف من تأثير في مواجهة التغير وبالتالي تكون فيه الحركة الاجتماعية – الحاملة لمبدأ التغير– ضعيفة وغير قادرة على الاستمرار، وبالتالي يكون المجتمع بمنأى عن التأثير في عملية التغير، في حين يكون " التجديد " أحد المطالب الأساسية للمجتمعات الحاصلة على الوسائل التكنولوجية وتكتسب أدوات التغيير، وتكون فيها عمليات التغير متسارعة والفعل أو السلوك الملموس للجماعات الاجتماعية مستمر حيث تهدف الحركة الاجتماعية إلى خلق ظروف اجتماعية جديدة تعتبر وجها من وجوه التغير الاجتماعي، فهي أداة من الأدوات التي تستخدم لتوجيه التغير في الاتجاهات التي تناسب النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم

يحاول الوظيفيين تفسير مفهوم الحركة الاجتماعية، تفسير وظيفيا فيرون أنه طالما أن الوظيفية تنظر إلى الظواهر الاجتماعية على اعتبار أنها أجزاء في بناء متكامل ومتشابه، فإن أي " انحراف" أو "انفجار" يتخذ صورة جمعية، يمكن دراسته في ضوء الصور التقليدية للسلوك الجمعي، وهو ما يتفق حسبهم مع موقف "بارسونز" القائل بأن النسق يمكن أن يحافظ على توازنه " المتحرك " باستمرار في مواجهة التغير، وأن أي سلوك غير مألوف أو عرضي يمكن إذا استمر خلال الزمن أن يتحول

إلى شكل نظامي، فيفقد بذلك الخصائص التي ميزت بداياته الأولى، وبالتالي يمكن استيعابه في الأنساق الأخرى المكونة للبناء الاجتماعي.

إن اشتراط " الوظيفية " لشرط " الفعل الغير المألوف " للاهتمام بالحركة الاجتماعية أسقط وتجاهل حركات اجتماعية وسياسية هي بالمعنى الوظيفي، لا تشكل الشكل المألوف للحياة الاجتماعية، فالحركات الاجتماعية يجب أن تعامل على أنها "وعي ذاتي" للأفراد، وكمحاولات ناجحة لخلق التجديد في النسق الاجتماعي، ويعني هذا أن الحركات الاجتماعية قد تظهر في بعض الفترات بصورة واضحة ومحددة وقوية، وقد تظهر في فترات أخرى بصورة هامشية وضعيفة غير قادرة على الاستمرار، والتحول إلى قوة تغيير أساسية في المجتمع، فهذا " سملسر" يرى بأنه يمكن أن ينظر إلى الحركات الاجتماعية باعتبارها نتيجة " للنمو والتقدم " وليس "للتدهور الاقتصادي "كما يغلب الظن لدى الأفراد، والمطلوب في ذلك هو القدرة على تحديد "الظروف " التي تساند أو تعجل بالتحول من مرحلة لأخرى، أو تعمل على وقفه التحول

والإبطاء فيه، ويرجع "سملسر" ذلك إلى ظهور التحديات المؤثرة على الترتيبات المعيارية التي تكون فيها فرص النجاح والفشل متوازية، وهي ظروف تظهر بمجرد ظهور الحركة الاجتماعية مما قد يؤدي إلى ظهور الحركة الموجهة معياريا" وهي "الحركة التي يحاول من يتبناها أو يدفعها إلى خلق أو تعديل أو حماية المعايير المناسبة في المجتمع القائم." أما ميرتون فيرى أن "دور العلم والإنجازات التكنولوجية، يجب التأكيد عليها وإبرازها، إذ أنه بدونهما يمكن أن يتعرض أي تجديد لمقاومة توقف نموه

وانتشاره أو تحويله إلى شيء عقيم، ويتبين من موقفي "سملسر" و"ميرتون" على اختلاف مداخلهما إلى طبيعة الحركة الاجتماعية المفضية إلى "التجديد" أو إلى المعايير المطلوب خلقها أو تعديلها أو حتى حمايتها، يتفقان في الأهداف النهائية التي ينبغي أن تصل إليها أية حركة اجتماعية، والتي من خلالها (الأهداف) يحقق النمو الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي من خلال طرح التجديدات وخلق المعايير التي تساندها وتعمل على تأكيدها، بحيث تصبح جزءا مدعما للأنساق الاجتماعية القائمة. مع الإشارة أن "روبرت ميرتون" قد ميز بين "التغير الموجه" و"التغير الغير الموجه"، فينظر إلى الأول بأنه محكوم عليه بالفشل ما لم يأخذ بعين الاعتبار مفاهيم الوظائف الظاهرة والكامنة، فيقول ..."بحث التغير الاجتماعي دون إدراك الوظائف الظاهرة والكامنة التي يؤديها تنظيم اجتماعي خاضع للتغير يعني أن ننغمس في شعائرية أكثر مما ننخرط في هندسة اجتماعية، تختلف الاستجابة إلى التجديد في المجتمعات، من مجتمع لآخر، ففي المجتمعات ذات الطابع التقليدي، حيث تنتشر " التكنولوجيا" بصورة تقليدية، تكون الاستجابة لتغيير أساليب الحياة الاجتماعية بطيئة، بينما يكون الحال أسرع في المجتمعات المتقدمة، الأمر الذي يؤدي المناخ الملائم لنمو الحركات الاجتماعية فيها، فقد لاحظ الكثير من المهتمين أن التجديد الاجتماعي الذي تخلقه الحركات الاجتماعية يجذب الانتباه إلى دور الجوانب التنظيمية في التجديد، ومن ثم " زاد الاهتمام بدور القيادة "، " ففكرة الحركة الاجتماعية كمجموعة من الأشخاص يهدفون إلى التوصل إلى تجديد اجتماعي،

تستلزم بحث أيديولوجيتها...والظروف التي واجهتها في تاريخها ومجموعة العوامل المتداخلة التي تؤثر في تشكيل وبناء الحركة، لكن ما هي الدوافع التي تدفع الأفراد للانتماء إلى حركة اجتماعية ما؟ يحدد "ماكس فيبر تلك الدوافع فيما يلي:

أ- هدف الحركة: المتمثل في الجانب الأخلاقي للحياة الاجتماعية، الذي يعبر أيضا عن أحد أوجه حقوق الإنسان.

ب- المواقف المشتركة للأفراد: والتي تجمع بين الأفراد الذين يعيشون تحت ظروف واحدة ولديهم مشاعر مشتركة تجاه هدف واحد بغض النظر عن مستوياتهم الثقافية، فقد يشترك فيها المثقف العالي التكوين والأمي الذي لا مستوى له.

ج- العلاقة القرابية والحضور النوعي الاجتماعي: قد ينخرط الأفراد في حركة اجتماعية ما لكونها؛

- تضم بين عناصرها أحد المعارف أو الشخصيات من المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه الفرد.

- تضم فئة اجتماعية معروفة، أو أنها تمثل طبقة اجتماعية معينة تستقطب الآخرين للانضمام لها.

- توقعات الأفراد: فقد ينخرط الأفراد في حركة اجتماعية معينة، بغرض الحصول على مكاسب خاصة ومرتقبة كالمناصب المهنية والترقيات والارتقاء الاجتماعي.

هذه هي الدوافع حسب "فيبر" التي تدفع الأفراد للاندماج في الحركات الاجتماعية، وهي دوافع ذاتية، خاصة بكل فرد، أهمل فيها فيبر الدافع

الاجتماعي أو الحس الجمعي الذي يجمع بين الأفراد ويوحد توجههم نحو الانخراط الجماعي في الحركة والمنطلق أساسا من اشتراكهم في المعاناة من الأوضاع والمشكلات التي يواجهونها والتي تكون نشأة الحركة فيها عفوية تجمع بين كل الأفراد دون مراعاة للدوافع الفردية المذكورة آنفا.

2-أسباب نشوء الحركات الاجتماعية: يرجع "جوزيف هايمس" أسباب نشوء الحركات الاجتماعية إلى:

2-1-المحن الاجتماعية: والتي نتجت عن فشل المؤسسات الاجتماعية القائمة في تحقيق الأهداف والغايات التي وجدت من أجلها، مما يؤدي إلى بروز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وترتفع نسب البطالة، رغم ارتفاع نسب التكوين والتعليم، ويسود المجتمع ضعف في القيم والمعايير، وترتفع نسب الكآبة النفسية لدى الأفراد التي قد تؤدي إلى ارتفاع في منحنى الانحراف ودخول المجتمع في دوامة الإجرام، مما يساعد على البحث عن مخرج اجتماعي وتغيير الأوضاع وإعادة البناء، وقد لا يتوفر ذلك إلاّ من خلال حركات اجتماعية تخرج المجتمع من تلك المحن.

2-2-الإجهاد أو الإرهاق الاجتماعي: وينشأ من خلال شعور الأفراد بعدم تحقيق الضمان والأمان في حياتهم اليومية، وبات مستقبلهم غامضا وغير مؤكد، ويكون إدراكهم للحياة الاجتماعية بأنها أمست عسيرة وشاقة بسبب اضطرابها وارتباكها وعدم استقراها، مما يدفعهم إلى البحث عن سبيل للتنفس والمشاركة في تغيير الواقع القائم من خلال الانخراط في الحركة الاجتماعية الناشئة التي تكون الضامن للخلاص من ذلك الإجهاد أو الإرهاق الاجتماعي.

-3-2عدم الرضا الشخصي: وينشأ من عدم تحقيق رغبات الأفراد، الشيء الذي يؤدي إلى عدم الرضا مما يساعد على تبلور حالة القلق والاضطراب، وهو ما يحجب حالات الإبداع والابتكار من الخروج إلى حيز الظهور والتنفيذ، ويتعرف هذه الحالة بحالة الإحباط، وقد يؤدي انخراط الفرد في النشاط الحركي لمجموعة من الأفراد في مجالات معينة إلى الخروج من تلك الدائرة، مما يشعر الفرد بروح الانتماء والعمل على التغيير.

-4-2الرغبة في العمل "الجمعي: يساعد ظهور التنظيمات والتجمعات الاجتماعية بمختلف أحجامها وتوجهاتها وأهدافها، على تحقيق الفرد للطموحات والقابليات الخاصة لأجل الدفاع عن المجتمع والمساهمة في معالجة أزماته الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

3- أنواع الحركات الاجتماعية:

قبل الخوض في الحديث عن أنواع الحركات الاجتماعية، وجبت الإشارة إلى نقاط أراها أساسية في فهم التنوع في الحركات الاجتماعية، اعتمادا على الأهداف التي قامت عليها تلك الحركات، وقد لخصت تلك النقاط في:

أ- هناك حركات لا تعبر عن هدف المجتمع، بل هي تعبر أكثر عن الفرد ذاته وتعتبر مرآة يخرج من خلالها الفرد المنتمي لها ما يحمله من خواطر وأفكار ومشاعر أو حتى معاناة أو مواقفه الاجتماعية إلاّ من خلال اتصال جمعي، بحيث تصبح "الحركة" الناقل لمجموع الخواطر

والأفكار والمشاعر الفردية وإضفاء الصبغة الجمعية عليها لتصبح تعبيرا "جمعيا "، ملك للجماعة التي ينتمي إليها الفرد.

ب- بسعيها وتصميمها على التغيير، تعمل بعض الحركات الاجتماعية على طرح مؤسسات أو قوانين جديدة، أو حتى أنماط عيش أو معتقدات)أيديولوجيات(جديدة بمعنى آخر، تهدف الحركات الاجتماعية إلى تهذيب المجتمع وتنميطه بشكل أكثر حداثة لم يعرفها من قبل، ويعرف هذا النوع من الحركات بالحركات التقدمية التي تعتمد لتحقيق هدفها على الإبداعات الجديدة والجادة، وهناك من الحركات ما يعتمد في تهذيب وتنميط المجتمع من خلال المحافظة على

المؤسسات القائمة وعلى قوانينها وطرق عيشها وحتى المعتقدات الموجودة والدعوة لإحيائها،وترى أن ما وصل إليه المجتمع من فساد وفوضى إنما يعود إلى تخلي المجتمع وابتعاده عن معتقداته التي ترى)الحركة(أنها – المعتقدات)خاصة ما تعلق منها بالعامل الديني(- هي التي أوصلت الأمة إلى ريادة الأمم، وتعرف هذه الحركات بالحركات المحافظة أو الحركات الأصولية، والتي غالبا ما تجد مقاومة لأهدافها وأفكارها.

ج- تختلف الحركات الاجتماعية باختلاف منطق العمل حيث يتبع البعض منها آلية الحصول على النفوذ السياسي الذي من خلاله تتمكن من تحقيق التغيير المقصود في مجال العمل بالقوانين والمؤسسات والتنظيمات الاجتماعية القائمة، هدفها في ذلك هو السيطرة السياسية، لتتحول بعدها إلى جماعة ضغط أو حزب سياسي، يستطيع الولوج في

مؤسسات الدولة "البرلمان الحكومة"، ويصير أحد القوى الفاعلة والمؤثرة في الفعل السياسي للدولة.

إذا كانت الحركات الاجتماعية تختلف في أهدافها وطبيعتها وفي وسائل تحقيق الأهداف لإحداث التغيير الاجتماعي، فإن الآراء تكاد تتفق على أن الحركات الاجتماعية تتوزع على الشكل التالي:

-01-3الحركات النهضوية: وتهدف إلى إحياء التراث القديم للمجتمع، وكذا الثقافة السلفية أو التنظيمات الاجتماعية وحتى السياسية منها القديمة، سعيا منها لمواجهة التدمير الذاتي للبناء الاجتماعي للمجتمع، من خلال ما يتعرض له من تهديد أو تقويض، الشيء الذي يدفع بالأفراد أو النخبة من المجتمع إلى الدعوة بالتمسك بالجذور والحفاظ على مقومات الأمة حتى لا ينجرفوا وراء تيار المعاصرة التي قد تعرض المجتمع بما يحمله من خصوصيات ثقافية وبناء اجتماعي متميز إلى الزوال والذوبان في الآخر، ويدخل تحت هذا التصنيف ما يعرف بالحركات المحافظة التي تعمل على الحفاظ على القيم والمفاهيم السلوكية للمجتمع، وعدم تغييرها، والعمل أيضا على إبعادها عن عمليات التغيير.

-02-3الحركات الإصلاحية: وهي حركات لا ترفض التغيير، لكنها تحافظ وتقبل بالبناء الاجتماعي القائم وقيمه، مع بحثها عن التغيير نحو الأفضل، وتبحث عن الأهداف المسايرة لروح العصر ."..لأنها تهدف إلى التقويم وليس التفويض فهي حركة مشروعة تضع برامج إصلاحية ذات إستراتيجية خاصة ومبادئ معينة فعندما ."..يفقد الوطن جزءا من أحلام أبنائه وآمالهم في السعادة والحياة الكريمة نتيجة الإهمال وسوء الإدارة

والاستغلال، وتحويل المبدأ إلى شعار لا يعني أكثر من وسيلة للتظاهر والكسب غير المشروع البعيد عن التطبيقات القانونية، فيتحول الفرد إلى إنسان مغترب في وطنه فاقدا لإنسانيته تحت ثقل الواقع وفداحة الخسارة.

-03-3الحركات الثورية: ويهدف هذا النوع من الحركات إلى التغيير الجذري لمجموع المعايير والقيم وحتى المواقع الاجتماعية، والإحلال مكانها معايير وقيم جديدة ورتب اجتماعية مغايرة للتي كانت قائمة، ويعتبر "روبرت ميرتون"جماعة المتمردين على النظام السياسي القائم، واستبداله بنظام آخر، حركة اجتماعية " ثورية ."

يصنف " انتوني والس " الحركات الثورية إلى الأصناف التالية:

أ- الحركات الوطنية:وهي التي تظهر عندما يكون " الوطن " معرضا إلى السيطرة الأجنبية سياسيا واقتصاديا، حيث تشكل "نواة" المقاومة الجماهيرية ضد كل احتلال أو غزو أجنبي، تعرف تلك النواة بحركة المقاومة، وتأخذ شكلها الوطني عندما تلتف حولها الفئات الاجتماعية المختلفة.

ب- الحركات الدينية: وهي نوع من الحركات يهتم بالجانب الديني، وتأخذ صفة الخصوصية الضيقة بحيث تنتهج مذهبا خاصا بها، كالحركات الصوفية، أو الشيعة بالنسبة للحركات الدينية ذات الطابع الإسلامي، أو تتمحور حول شخصية المسيح والذي تنظر إليه علىأنه المنقذ الوحيد للإنسانية مما تعانيه من أزمات، ونفس الأمر بالنسبة للديانة اليهودية.

إلى جانب هذان النوعان من الحركات الثورية، يضع " والس " حركات أسماها بالحركات الرمزية و الحركة الألفية ويلتف أعضاء الأولى حول رمز وطني قيادي وليس حول فكرة أو عقيدة معينة، وهي ترى في رمزها

المخلّص والمنقذ من الهلاك والاستعباد، بينما يؤمن أعضاء الثانية بمثالية العصر الذهبي، والبحث عن " سبل وصيغ لشكل من أشكال الحكومة المثالية

4- الحركات الاجتماعية والتغير الاجتماعي:

يقول "جورج هربرت بلومر، "إن عقيدة الحركة الاجتماعية تغذي الحركة ذاتها من خلال فلسفتها الاجتماعية وتبريراتها والسبل الفكرية والوجدانية في دفاعها عن نفسها وهجومها على خصومها ويحدد "بلومر" وظائف تلك العقيدة في:

أ- تطرح المقدمات المنطقية والمفاهيم المنظرة من موضوع وهدف الحركة.

ب- تدين (العقيدة) النظام الاجتماعي القائم وتبحث عن تغييره.

ج- تقدم مجموعة أفكار دفاعية تخدم أهدافها.

-4تضع (تحدد) نمطا من المعتقدات السياسية وسبل محاربتها.

فالعقيدة التي تتبناها الحركة الاجتماعية حسب بلومر، هي التي تقوم بتركيز اهتمامات الأفراد وطموحاتهم وتوجيهها نحو رموز اجتماعية وفلسفة اجتماعية، تكشف من خلالها استياء الناس وسخطهم وتطرح آمالهم في شكل مطالب إصلاحية أو ثورية تهدف الحركة تحقيقها، لأن السعي وراء تحقيق التغير هو الهدف الأسمى للحركة الاجتماعية لأجل الاستجابة إلى مطالب القاعدة الاجتماعية للحركة أيا كانت طبيعة هذه الحركة)عمالية، فلاحية، طلابية، نسائية...الخ.(على اعتبار أن التغير الاجتماعي يمثل القاعدة الأساسية للحركات الاجتماعية، وعلى اعتبار أن

الحركة الاجتماعية مرتبطة بشكل قوي بالتغير الاجتماعي، فإن شدة العلاقة بينهما تكمن في:

-01أن التغير الاجتماعي هدف لأي حركة اجتماعية، حيث تبحث من أجل تحقيقه عن وسيلة لتبديل وتغيير واقع قائم، وإحلال واقع آخر يكون موافقا لما تسعى إليه الحركة ذاتها، كالتغيير الحكومي، أو أجهزة في النظام تشكل عائقا أمام العملية التنموية، أو خلق عادات اجتماعية جديدة تتماشى والتحول الاجتماعي، أو بناء مؤسسات جديدة تهدف إلى الاستجابة لعمليات النمو والتحول للمجتمع.

-02أن الحركة الاجتماعية لم تظهر في الفراغ، لأنها حلقة وصل بين التغير والمجتمع، فهي تحمل بذور التغير وتعمل على إقامة تحولات اجتماعية في الأنساق البنائية للمجتمع.

-03أنه يمكن تفسير التغير من خلال الحركة الاجتماعية ذاتها، إذ أن التغير يتأثر بشكل مباشر بمؤثرات الحركة الاجتماعية القائمة، فهي)الحركة(تخدم مصالح بعض الفئات على حساب الفئات الأخرى، سواء التي مسها التغيير أو تلك التي تكون خارج إطار الحركة، كما قد تتغير أيديولوجية الحركة، قوانينها وحتى شكلها التنظيمي مما يؤثر على الهدف والنتائج التي قامت من أجلها الحركة الاجتماعية. إلى جانب ذلك قد تؤثر الحركة الاجتماعية على تغير العمل

السياسي لنظام الحكم وقوانينه وحتى الثقافة السائدة، من خلال التغذية الراجعة للحركة ولأعضائها وبنائها، حيث' تتغير الأفعال والدوافع والميول والمواقع والأفكار، الأمر الذي يجعل من الحركة الرباط المشترك بين

التغيرات الداخلية والخارجية، وكما يدعي كل من "جيري ماركس" و "جامسي وود" فالحركات الاجتماعية أكثر دينامية وحيوية من باقي الأشكال الاجتماعية.

- التغير الاجتماعي من خلال الحركات الدينية:

حسب عالم الاجتماع العربي "سعد الدين إبراهيم "، للدين الإسلامي وجهان من الممارسة العملية ..." يركّز أحدهما على الغيبيات والسلفية ويقاوم التغير، ويكرس الطاعة لتقاليد جامدة، وبذلك يصبح قوة في أيدي أنظمة الحكم التسلطية والقوى الرجعية والعالمية التي تعادي الشعوب...والوجه الآخر للممارسة هو الإسلام الثوري، الذي يركز على الأصالة والعدالة والتقدم، ويذكي المقاومة ضد الاستغلال الداخلي، وضد الاستعمار والهيمنة الأجنبية، وبذلك يصبح قوة في يد الشعوب" ومن خلال هذان الوجهان للممارسة العملية للدين الإسلامي في المجتمع العربي، برز نوعان للحركة الدينية الاجتماعية، تكرس إحداها الوضع القائم في المجتمع وتعمل على إبقائه، وتقاوم أشكال التغير. وتعمل الثانية على تشجيع الإصلاح والتغير الاجتماعي، على اعتبار أن الدين هو صرخة لأولئك المضطهدين من الفئات الاجتماعية، وتستخدم الدين لتحريك " الجماهير " وتحقيق أهداف التغير. هذا النوع الثاني يعرف بالحركات الدينية الاجتماعية ذات الطابع التغييري الإصلاحي، وهي حركات إما أن تكون دينية بالأصل وتعمل على تحقيق الهدف وفق تعاليم الدين، أو أن حركاتها لا يغلب عليها الطابع الديني، غير أنها توظف الرموز والمؤسسات الدينية لتحقيق أهدافها، فمنذ العصر الأموي والمجتمع

العربي الإسلامي يفرز حركات دينية اجتماعية رافضة للواقع الاجتماعي المعاش، والعودة بالمجتمع إلى النموذج الفاضل الذي كان سائدا أيام الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين، البعض من (الحركات) تعثّر أو فشل كالخوارج والقرامطة، والآخر تحول إلى فرق مذهبية لا زالت قائمة إلى اليوم كالشيعة والدروز، وثالثها نجح في قلب السلطة السياسية وتحويلها إلى صالحهم كالعباسيين ومن بعدهم الفاطميين والمرابطين والموحدين أما في العصر الحديث فقد تمكنت بعض الحركات الدينية الاجتماعية من الوصول إلى الحكم كالحركة الوهابية في الجزيرة العربية التي أسست لدولة آل سعود، والحركة السنوسية التي قادت ليبيا إلى غاية إسقاطها من طرف الحركة التي قادها "القذافي" في نهاية الستينات والمعروفة بحركة الفاتح من سبتمبر، والحركة المهدية في وادي النيل والتي استطاعت اقتلاع النفوذ المصري من السودان عام 1881 وكونت دولة وطنية–إسلامية بزعامة المهدي (الرجل المنتظر)، وأسقطها الاحتلال البريطاني للسودان عام 1899.

لقد لعب العامل الديني دورا أساسيا في معظم الحركات الوطنية ضد الاستعمار الحديث والهيمنة الأجنبية في المجتمع العربي الإسلامي. فحتى القادة والزعماء " الغير الدينيين " في أيديولوجياتهم، والذين عملوا على تسريع عمليات التحديث، استخدموا الرموز الدينية والمؤسسة الدينية لتحقي الأهداف التي سطروها، ولم تخل حكوماتهم من هيئة)وزارة(تشرف على إدارة الشؤون الدينية، بل وعمل بعضهم على إضفاء الصبغة الدينية على المشاريع التنموية في المخططات الاقتصادية والاجتماعية، كبناء المساجد

والاهتمام بالتعليم القرآني، وإقامة الملتقيات والمنتديات الفكرية حول الإسلام.

لقد عملت الحركات الدينية الاجتماعية على بلورة نفسها وتحقيق أهدافها- في ظل الظروف التي ساعدت على بروزها كحركة إنقاذ للمجتمع من مختلف الأزمات التي يمر بها كحالات الاضطراب التي يكون فيها بقاء المجتمع وتماسكه واستمراره مهددا "لذلك كانت هذه الحركات الدينية الاجتماعية... بمثابة استجابات للأزمات الروحية والاجتماعية والسياسية الحادة التي شهدها ولا زال يشهدها مجتمعنا العربي الإسلامي من خلال قيادة " كاريزمية ملهمة وملتزمة بإحداث نقلة روحية أو ثورية للمجتمع"، وهي شرط أساسي لظهور هذه الحركات، فالكاريزما حسب ما ذهب إليه "فيبر" هي صفة خاصة لشخصية الفرد، وبها يتميز عن غيره من الأفراد العاديين، وبها يعامل على أنه يملك قوى فوق إنسانية، توصله إلى حد التقديس والعمل بما يقول وإتباع ما يفعل. وللشخصية الكاريزماتية- حسب فيبر- سمتان أساسيتان هما:

1- الكاريزما دعوة إلى العنصر الغير العقلي في الطبيعة الإنسانية.

2- تتسم بكونها خارجة عن الطبيعة العادية، وهي بذلك تشكل المعارض بشدة لكل من السلطتين البيروقراطية والتقليدية، وهي "القوة الثورية المتميزة في التاريخ الإنساني"، فبروز "الكاريزما" يعني الدعوة إلى نشر قيم جديدة وإحساس يرفض الماضي ووعد وأمل في المستقبل، إن الحديث عن الشخصية الكاريزمية لا يعني أن نضع "القيادات الملهمة" بالفكر التغييري في الحركات الدينية-الاجتماعية المعاصرة في نفس المرتبة مع الرسل

والأنبياء كما قد يبدو للبعض لأن الأنبياء والرسل يملكون فعلا القوى فوق الإنسانية حيث يوحى إليهم الفكر والسلوك. في حين أن قادة الحركات الدينية يستمدون كاريزميا تهم من طبيعة الظروف التي وجدوا فيها وقد يستخدمون ما جاء به الأنبياء والمرسلون قولا وعملا، هدفهم في ذلك إعادة المجتمع إلى التعاليم الدينية الصحيحة بعد ما مسها من سوء تفكير وتدبير.

المجتمع المدني:

أ/ تعريف المجتمع المدني:

تتعدد التعاريف التي عرف بها المجتمع المدني حسب كل منظر أو مدرسة نظرية و لكننا نعتقد بأن تعريف "فريدريك هيجل" يعد تعريفا شاملا لا زال الكثير من الباحثين يعدونه كتعريف مرجعي، و هو يقول في هذا الشأن "... يتموقع المجتمع المدني في الفرق الموجود بين الأسرة و الدولة، إن تكونه يأتي في فترة لاحقة عن الدولة التي تسبقه كواقع مستقل حتى يتمكن من البقاء، و علاوة على ذلك فإن إنشاء المجتمع المدني يرجع إلى العالم الحديث فهو وحده الذي اعترف له بالحق في الوجود بكل ما يحمله هذا التحديد من معنى...".

ب/ دعائم قيام المجتمع المدني:

1- الدعامة الأولى: تتمثل في توفر الفعل الإرادي الحر فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده و لذلك فهو غير الجماعة القرابية مثل: الأسرة، العشيرة والقبيلة ففي الجماعة القرابية لا دخل للفرد في اختيار عضويتها فهي مفروضة عليه بحكم المولد والإرث؛ فالمجتمع

المدني غير الدولة التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها على من يولدون ويعيشون على إقليمها الجغرافي دون قبول مسبق منهم وينظم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة خاصة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية.

2- الدعامة الثانية: و تتمثل في التنظيم الجماعي فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات وكل تنظيم فيها يضم أفرادا أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة و لكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد و قد تتغير شروط العضوية و حقوقها و واجباتها فيما بعد ولكن يبقى أن هناك تنظيما و هذا التنظيم الرسمي أو شبه الرسمي هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما؛ فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام إذا فهو مجتمع عضويات، فبقدر ما يحمل أي مواطن من بطاقات عضوية لهم في أحزاب أو أندية أو نقابات أو اتحادات أو غرف تجارية أو صناعية أو تعاونيات أو جمعيات أو روابط، فإنه يصدق عليهم وصف المهمشين.

3- الدعامة الثالثة: للمجتمع المدني ركن أخلاقي سلوكي و يتمثل في قبول الاختلاف و التنوع بين الذات و الآخرين و على حق الآخرين في تكوين منظمات مجتمع مدني تدافع و تحمي وتحقق مصالحهم المادية و المعنوية و الالتزام في إدارة الاختلاف داخل و بين منظمات المجتمع المدني ببعضها البعض و بين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة أي بقيم

المجتمع المدني و ضوابطه المعيارية وهي قيم: الاحترام، التسامح، التعاون، التنافس والصراع السلمي.

ج/ مكونات المجتمع المدني: يتكون المجتمع المدني من عدة روابط وهيئات غير أن أهمها يتمثل في ما يلي:

– الجمعيات: وهي تجمعات مرخصة قانونيا تتشكل من مجموعة أشخاص ينشطون لتحقيق أهداف مسطرة في مجال من المجالات الاجتماعية أو لتمثيل أشخاص أو مهن معينة.

– المنظمات غير الحكومية : تشبه الجمعيات في تكوينها وأهدافها ولكن نشاطها ذو بعد عالمي كما أن تمويلها يبقى مجهولا في أغلب الحالات.

– النقابات: هي هيئات ارتبط اسمها بالحركة المطلبية مثل الدفاع عن العمال خاصة في مجال ظروف الشغل، أو طلبة الجامعات حيث تعد النقابة شريكا اجتماعيا قويا باعتبارها هيكل مفاوض يدافع عن حقوق ومكاسب الطبقات الشغيلة.

– الأحزاب المعارضة: إن الأحزاب السياسية المعارضة التي تلتزم بالأسلوب السلمي وبالمبادئ الديمقراطية هي عماد المجتمع المدني بسبب ارتباطها بشبكة من المنخرطين والجمعيات والروابط ووسائل الإعلام.

– النوادي: هي هيئات يجتمع فيها أشخاص من أجل التسلية أو الرياضة أو نشاطات ثقافية أخرى.

– الصحافة المستقلة: هي إحدى المنابر التي يعول عليها في حماية الديمقراطية والمجتمع المدني وما يجري من أحداث للرأي العام وكشف كل محاولات تجاوز القانون ومحاربة جرائم الفساد.

د/ أدوار المجتمع المدني:

تختلف أدوار المجتمع المدني في الحياة العامة للمواطنين غير أن أهم دور يناط بمنظمات المجتمع المدني وفق الفلاسفة والمفكرين السياسيين هو العمل على عملية التغيير السلمي والديمقراطي لأنظمة الحكم في العالم. بالإضافة إلى عملية الوساطة بين أجهزة الدولة والمواطنين وترقية الحس العام والثقافة المطلبية وترقية حقوق الإنسان وتشجيع التعاون بين الأفراد على أسس قيم المواطنة، كما أن الهيئات الدولية تراهن عليه بشدة كشريك اجتماعي في عملية التنمية والتنمية المستدامة التي تعود بالنفع العام على الأفراد والجماعات خاصة في الدول السائرة في طريق النمو وإجمالا يمكننا تلخيص دوره في المجالات التالية:

- الجانب السياسي.
- المرأة و الطفولة.
- الجانب الاقتصادي.
- الجانب التنموي
- الجانب الثقافي.
- حفظ السلام العالمي.
- الجانب البيئي والصحي.

- التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر.

- التغيير الاجتماعي عند مالك بن نبي

جاءت النظرة الإسلامية للتغير الاجتماعي كاملة منذ البداية، فإذا كان تالكوت بارسونز رأى في الفعل الاجتماعي النواة الأساسية لكل التفاعل والوجود الاجتماعي فإن الرؤية الإسلامية رأت في الفطرة الإنسانية الوحدة النواة للوجود الاجتماعي، ففيها شفرات الخير والشر كما فيها شفرات

الاستقرار والتغير، فالفطرة هنا هي المرجعية والفعل الإرادي والعقل الإنساني هما أدوات الإنسان في تغيير الواقع الاجتماعي، وقد تحددت تحليلات واجتهادات بعض المفكرين الاجتماعيين المسلمين في العصر الحديث إلى أربعة تيارات هي:

- التيار التجديدي العقلي (الأفغاني، أرسلان، عبده، رشيد رضا، الكواكبي، الأمير عبد القادر، ابن باديس)
- تيار التغيير الثوري الحركي (حسن البنا، سيد قطب)
- التيار التحرري الإسلامي (مالك بن نبي، طه حسين، العقاد)
- التيار الشيعي الحديث (علي شريعاتي، محمد حسين فضل الله)
- **التغير الاجتماعي عند ابن خلدون:**

يعتقد ابن خلدون أن التغير سمة أساسية مستمرة، فالجماعة الإنسانية لا تبقى على حالها ولهذا وضع نموذجا لبداية الجماعة، وكيف تتحول تدريجيا إلى النموذج النهائي، يرى ابن خلدون أن البداوة تمثل نموذج الجماعة بداية، ثم تتحول تدريجيا لتصل إلى النموذج الحضري فيقول: (فالعمران وهو التساكن والتنازل في مصر أو حلة للأنس بالعشيرة، واقتضاء الحاجات، لما في طباعهم من التعاون على المعاش، ومن هذا المعاش ما يكون بدويا، وهو الذي يكون في الضواحي وفي الجبال وفي الحلل المنتجعة من القفار وأطراف الرمال، ومنه ما يكون حضريا، وهو الذي في المصار والقرى والمدن، للاعتصام بها والتحصن بجدرانها) فالبدو أصل للمدن والحضر وسابق عليهما...ومما يشهد لنا أن البدو أصل للحضر ومتقدم عليه...أن أحوال الحضارة ناشئة عن أحوال البداوة،

وأنها أصل لها...وقد تبين أن وجود البدو متقدم على وجود المدن والأمصار وأصل لها، وبالتالي يتحول النموذج البدوي تدريجيا بتبدل نحل العيش ليصل أو يندمج في النهاية في النموذج الحضري، ولأن مبدأ التطور يمثل قانون الطبيعة الذي ينطبق على كل أشكال الحياة، فانه يشمل التطور الاجتماعي فيقول ابن خلدون في هذا الصدد: (وذلك أن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على مر الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الأفاق والأقطار والأزمنة والدول)، تتضمن محاولة ابن خلدون في تناوله لعملية التطور الاجتماعي جانبين، يشير الجانب الأول إلى أن التغير عملية طبيعية مستمرة، أما الجانب الثاني فيشير إلى التباين في عملية التطور بين الجماعات لاختلاف ظروفها، يشمل هذا التباين الاختلاف في درجة سرعة التغير من جهة واتجاهه من جهة أخرى، للتغير لدى ابن خلدون أسباب خارجية وأخرى داخلية، تشمل الأسباب الخارجية علاقة الإنسان بالبيئة الطبيعية، مواردها جغرافيتها والمناخ وعلاقة الجماعة بغيرها من الجماعات سواء كان هذا بالاتصال أو التحالف أو الاتحاد، أو التبدل في الروابط الاجتماعية وضعف العصبية التي يمكن أن تعتبر نتيجة وسببا، هذه النظرية أساسية ويجب ربطها بجانبين من فكره: إقامة النماذج الاجتماعية (التنظيم الأسري، القبائل والأمم، التكنولوجيا، العلوم والأديان)، وهذه النظرية تتعلق بالنظام الاجتماعي في كليته، فالمدينة ليست مستقلة عن البادية أو العالم البدوي، فهي تستمد منه القوة العسكرية

والسلطة بمعنى الوسائل التي تسمح لها بالحفاظ على النظام الداخلي والاحتماء من الهجمات والأخطار الخارجية، حماية الطرقات وتنظيم الشبكات التجارية ذات السلم الكبير، ابن خلدون يصف شكل الحركة الاجتماعية أي الانتقال من حالة قديمة إلى حالة جديدة، حيث يبين تجديد السكان الحضريين وتركيبة النظام، ومنه فإن علم العمران البشري والاجتماع الإنساني علم شامل يتضمن بحث التشكيلات الاجتماعية وما تشمله من نشاطات وتنظيمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية بالإضافة إلى تطور المجتمعات وأسباب تغيرها.

ويؤكدا أن الدعامة الأساسية للحكم تكمن في العصبية، وقد اهتم بالعصبية اهتماما بالغا إلى درجة أنه ربط كل الأحداث الهامة والتغيرات الجذرية التي تطرأ على العمران البدوي أو العمران الحضري بوجود أو فقدان العصبية، كما أنها في رأيه المحور الأساسي في حياة الدول والممالك، وأن الملك والدولة العامة إنما يحصلان بالقبيلة والعصبية، فالعصبية نزعة طبيعية في البشر، ذلك أنها تتولد من النسب وإذا كانت العصبية تقوم عند ابن خلدون على أساس صلة الرحم والنسب وأيضا على أساس الولاء والحلف، وكان الولاء والحلف يعبران عن شكل من أشكال التفاهم والاتفاق فانه يمكن القول بان العصبية تقوم أيضا على أساس من التعاقد، على الأقل في جزء من مكوناتها، و هو الولاء والحلف وفي هذا المعنى، يمكن التأكيد على أن مفهوم التعاقد عند ابن خلدون، يستند على العصبية في أساسين: في أساس العصبية باعتبارها تعبر عن شكل من أشكال التجمع المعبر بدوره عن ضرب من الاتفاق بين الأفراد، وفي أساس الولاء

والحلف، باعتبارهما يعبران عن معنى من معاني الاتفاق أيضا، ويقرر ابن خلدون أن للدولة أعمارا طبيعية كما للأشخاص، وأن عمر الدولة لا يتعدى ثالثة أجيال حيث يقول: اعلم أن العمر الطبيعي للأشخاص...مائة وعشرون سنة،...وأما أعمار الدول ....، إلا أن الدولة في الغالب لا تعدو أعمار ثالثة أجيال. والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط، فيكون أربعين الذي هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته. وفي نفس السياق يبين هذه الأجيال ويشرحها...إن عمر الدولة لا يعدو في الغالب ثالثة أجيال: لان الجيل الأول لا يزال على خلق البداوة...والجيل الثاني تحول حالهم بالملك والترفه من البداوة إلى الحضارة...وأما الجيل الثالث فينسون عهد البداوة...ويفقدون حلاوة العز والعصبية...حيث يكون هرم الدولة وتخلفها، فهذه الأجيال هي:

1- جيل البداوة الذي يتميز بالخشونة والبسالة

2- جيل الحضارة الذي يتميز بالترف ومظاهر الدعة

3- الجيل الذي يبلغ فيه الترف حدا يصبح الناس عالة على الدولة ويفقدون عصبيتهم أي أن الجيل الثالث هو مؤشر لزوال الدولة وانقراضها.

- التغيير الاجتماعي عند مالك بن نبي:

يعد المفكر مالك بن نبي من أوائل الذين نادوا وعالجوا منهجية التغيير فقد ذهب ابن نبي إلى القول: بأن التغيير الاجتماعي هو الذي يستهدف إقامة الحضارة، وقيام أي حضارة لابد لها من توفر عناصر ثلاثة هي: الأشخاص، الأفكار، الأشياء، ثم أضاف عنصرا رابعا أطلق عليه شبكة

العلاقات الاجتماعية ولهذا تأتي معالجة ابن نبي لإشكالية التغيير من خلال تركيزه على إعادة البناء الاجتماعي وهذه المعالجة تندرج تحت ما يسمى بعلم الاجتماع التطبيقي، والذي يهتم بالمثاليات الاجتماعية والاعتبارات الأخلاقية، ويهدف إلى تقديم أساليب يستخدمها الإنسان للنهوض بالظروف الاجتماعية اعتمادا على مبادئ علمية يسترشد بها، إن مشروع مالك الإصلاحي النهضوي يمكن النظر إليه من خلال مستويين هما:

المستوى الأول: تشخيص أمراض المجتمعات الإسلامية، وهو صارم في تشخيصه هذا، فهو يعين العلل ويدرس أوجهها المختلفة، ومكامنها في ضوء معطيات العلوم الاجتماعية الحديثة.

المستوى الثاني: يتناول فيه وسائل وآليات التحول التي تجعل الإسلام يقوم فيها بدور أساسي ومحوري.

تبنى مالك بن نبي نظرية الدورة الحضارية متأثراً برواد هذه النظرية، إذ استخدم فكرة (الدورة) التي استنبطها ابن خلدون وطورها هو فيما يخص الارتفاع بها إلى مستوى الحضارة بدلاً من الدولة واستخدمها في تأكيد الجانب الحركي في الحضارة.

مفاهيم نظرية التغيير الاجتماعي عند مالك:

1- التغيير الاجتماعي: التغيير الاجتماعي عند مالك بن نبي يعد عملية بنائية تستهدف إقامة حضارة بواسطة نظام من العلاقات الاجتماعية. فالتغيير الاجتماعي بالضرورة من صنع الأشخاص، والأفكار، والأشياء جميعاً. ويفرق بن نبي بين التغيير الاجتماعي والتغير الاجتماعي. فيرى

أن التغيير يتجلى من خلال تدخل الإنسان بالتخطيط، أما التغير فهو ظاهرة تلقائية وتشمل التغير نحو الأسوأ أو الأفضل.

2- **الحضارة:** عرف الحضارة بعدة تعريفات بحسب الزاوية التي يتناول الحضارة منها فعرفها باعتبار جوهرها، وباعتبار مبدئها الذي تقوم على أساسه وباعتبار تركيبها وباعتبار وظيفتها، وباعتبار وحدة كيانها والصلة بين روحها ومنتوجاتها.

3- **المجتمع:** يفرق مالك في استعماله لمصطلح المجتمع بين مجتمع ما قبل الحضارة، ومجتمع الحضارة، فالأول هو المجتمع البدائي أو الساكن الذي لا يمارس وظيفته التاريخية والثاني هو المجتمع التاريخي الذي دخل نطاق الحضارة.

4- **الدين:** الفكرة الدينية عند مالك أساس كل مشروع تغييري وهو يهتم به في الغالب من حيث وظيفته الاجتماعية في صياغة الشخصية الحضارية وبناء العلاقات الاجتماعية فالدين القادر على التغيير هو الدين السماوي.

5- **الثقافة:** ينظر مالك للثقافة من خلال علاقتها بالحضارة ووظيفتها في التغيير الاجتماعي وقد جاء مفهومه من خلال زاويتين. أ/الزاوية التاريخية. ب/ الزاوية التربوية.

6-**الايديولوجيا:** يستخدم مصطلح المفهومية للتعبير عن الايديولوجيا ويعني بها العنصر الذي يحقق جمع وتحريك الطاقات الاجتماعية.

أساس التغيير الاجتماعي: يرى مالك أن الفكرة الدينية هي الأساس والمحرك الفاعل لأي حركة تغييرية فالدين عند مالك عامل أساسي في إحداث التغيير الاجتماعي، ويرى أن آلية الحركة التاريخية إنما ترجع في

حقيقتها إلى المجموع من العوامل النفسية التي تعتبر ناتجة عن بعض القوى الروحية وهذه القوى الروحية هي التي تجعل من النفس المحرك الجوهري للتاريخ. وكثيراً ما كان يتوقف عند لحظة دخول الدين إلى المجتمع ليوضح الأثر الذي تحدثه الفكرة الدينية في البناء الاجتماعي للمجتمع البدائي وكيف يتحول إلى مجتمع تاريخي.

قانون التغيير الاجتماعي: يرى أن قانون التغيير الاجتماعي هو القانون الدوري للحضارة، وينطلق في شرح هذا القانون من حقيقة جوهرية في التاريخ البشري هي (دورة الحضارة) فكل دورة محددة بشروط نفسية زمنية خاصة بمجتمع معين. ووفق هذا القانون فإن الحضارة تهاجر وتنتقل إلى بقعة أخرى تبحث عن شروطها، وهكذا تستمر في الهجرة وتستحيل خلالها إلى شيء آخر، بحيث تعد كل استحالة (تحول) تركيباً خاصاً للإنسان والتراب والوقت وقانون التغيير الاجتماعي عند مالك حدد نقطة الميلاد ونقطة الانحراف ونقطة الأفول لأي تغير اجتماعي، والحضارة عنده تمر بمراحل ثلاث: الميلاد، والأوج، والأفول وهي تتفق مع مراحل الروح، والعقل والغريزة. ويرى مالك أن القانون الدوري ليس حتمياً ويمكن للإنسان أن يتدخل في أي مرحلة من مراحله.

نطاق التغيير الاجتماعي: حدد بن نبي نطاق التغيير بتحديده للفئات التي يمسها التغيير وهذه الفئات هي:

1- الإنسان في تحوله من فرد إلى شخص.

2- التراب في تحوله من الحالة الخام إلى التكييف الفني والتشريعي.

3- المجتمع في تحوله من المجتمع البدائي إلى المجتمع التاريخي.

4- الثقافة في تحولها من الإطار الغريزي إلى الإطار المربي.

5- الزمن في تحوله من الحالة السائبة إلى الاستثمار الاجتماعي.

وبعد سرد نطاق التغيير الاجتماعي بشكل نقاط نذكر أن مالك بن نبي يرى أن الإنسان هو الجهاز الاجتماعي الأول وأنه (إذا تحرك الإنسان تحرك المجتمع والتاريخ وإذا سكن المجتمع) ويعد التراب من عناصر التغيير الاجتماعي ويقصد به كل شيء على الأرض وفي باطنها، أما الزمن فإن فكرته تتحدد بمعنى التأثير والإنتاج، وبالنسبة للمجتمع فإن مالك يقسمها إلى نوعين مجتمع طبيعي ومجتمع تاريخي ويرى مالك أن المتجمع التاريخي هو نموذج المجتمع المتحرك. وبالنسبة للثقافة فإن مالك بن نبي يرى أو ينظر إليها عند صياغته لتعريفها من خلال سلوك الفرد، وأسلوب الحياة في المجتمع والعلاقة المتبادلة بين هذه العناصر التي تحدد سلوك الفرد بأسلوب حياة المجتمع، وأسلوب حياة المجتمع بسلوك الفرد، ويرى مالك أن الثقافة ذات علاقة وظيفية بعملية التغيير الاجتماعي، وحدد العناصر التي تحتويها الثقافة كالتالي:

1- المبدأ الأخلاقي

2- الذوق الجمالي

3- المنطق العملي

4- الصناعة (الفن التطبيقي)

هدف التغيير الاجتماعي وشروطه: العملية التغييرية عند مالك تستهدف بلوغ المجتمعات مرحلة الحضارة، وكي يتحقق هذا يرى (أن مشكلة الإنسان تبقى مفتاحاً في عملية التغيير الاجتماعي أو التحضر، أي أن

معرفة إنسان الحضارة وإعداده أشق كثيراً من صنع محرك، أما شروط التغيير الاجتماعي عند مالك فإن الوعي بمنطق التاريخ والارتفاع بحلول المشكلات التي تواجه عملية بناء الحضارة إلى هذا المستوى ويرى من الشروط المهمة هو مواجهة مشكلاتنا بالتخطيط وأيضاً من الشروط المتعلقة بالتغيير الاجتماعي أن نركز منطقنا الاجتماعي والسياسي والثقافي على القيام بالواجب أكثر من تركيزنا على الرغبة في نيل الحقوق، ومما يتصل بشروط التغيير الاجتماعي عند مالك فكرة التوجيه، أي توجيه الإنسان ومجالاته.

القائم بالتغيير الاجتماعي: الدور التغييري يقوم به القادة المصلحون أو زعماء الإصلاح بوصفهم الذين يحملون الكلمة الصادقة والفكرة الثاقبة، ويجسدونها عند ذلك يكون هؤلاء القادة سبباً لتحول التغيير من نطاق القوة إلى الفعل.

مفهوم التغيير" الإصلاح" في نظر الأفغاني:

كان هدف جمال الدين الأفغاني في بداية طريقه الإصلاحي مقاومة الاحتلال الأجنبي حتى تعود الأقطار الشرقية مرتبطة بالرابطة الإسلامية كان هذا هدفه السياسي، كما كان يريد بث روح جديدة في الشرق حتى ينهض بثقافته وعلمه وتربيته وتنقية العقيدة من الخرافات والأوهام، وقد تيقن الأفغاني أن لا سبيل إلى إيقاظ المسلمين من نومهم إلا بتعليمهم وتثقيفهم من خلال إنشاء مدرسة جديدة من الكتاب تحرك الشعور والهمم، ذلك أن عصر الأفغاني سادته ظاهرة التواكل الذي كبل العقول عن التفكير اتكالا على القضاء والقدر, وقد كان الأفغاني يكافح هذه الظاهرة

بكل قوة، بإعطاء مفهوم جديد للقضاء والقدر يبين فيه أن القضاء والقدر يعدا من أصول الدين والعقائد في الإسلام وقد قام الاحتلال الأوربي بتأويلها وحصروا علتها في الاعتقاد بالقدر فقالوا: (إن المسلمين في فقر وتأخر في القوى الروحية الحربية والسياسية على سائر الأمم وحتى تفشى فيهم فساد الأخلاق فكثر الكذب والنفاق وتفرقت آلمتهم وجهلوا أحوالهم الحاضرة والمستقبل وغفلوا عما يضرهم وما ينفعهم وقنعوا بحياة يأكلون فيها ويشربون وينامون, ثم لا ينافسون غيرهم في فضيلة)

ويظهر أن الأفغاني يريد أن يبعث في النفوس الشعور بالعزة والكرامة والمجد من خلال محاورة العقول وتهذيب النفوس مخلصا العقيدة الإسلامية من البدع، وهنا نلاحظ أن الشيخ" عبد الحميد ابن باديس" كتب مقالة شبيهة بمقالة الأفغاني يؤكد فيها الشيخ ابن باديس مثلما فعل الأفغاني على أن الإيمان بالسببية ووجوب استخدامها في العلم ضرورة لا مفر منها مع أن الإنسان ضعيف وهو في حاجة دائمة إلى ربه كما أنه ليس في الاعتماد على الله ما يعارض مع حثه على البحث والعمل.

شروط التغيير الاجتماعي عند الأفغاني: يذكر الأفغاني شروط التغيير الاجتماعي والتي يرى فيها أن نيل الأمم السعادة والريادة لا يتم إلا بها:

الأول: صفاء العقول من كدر الخرافات وصدأ الأوهام، والإسلام يقتضي ذلك لأن أول ركن بني عليه الدين الإسلامي صقل العقول على التوحيد وتطهيرها من لوث الأوهام.

الثاني: أن تكون نفوس الأمم طامحة إلى بلوغ الغاية منه بأن يجد كل واحد من نفسه أنه لائق لأية مرتبة من مراتب الكمال الإنساني.

الثالث: أن تكون عقائد الأمم مبنية على البراهين والأدلة الصحيحة وأن تعمل عقولها وتترفع عن الاكتفاء بتقليد الآباء فيها.

الرابع: أن يكون في كل أمة طائفة يختص عملها بتعلم سائر الأمم وطائفة أخرى تقوم على النفوس تتولى تهذيبها.

الخامس: الجمع بين التعليم النظري والعملي لأن عصره سادت فيه العلوم النظرية والآراء الفلسفية والدراسات التاريخية وهذا أحد أسباب تأخر الشرق حسب الأفغاني حيث يقول: كما دخل دماغ التلميذ شيء من العلم أجبر أن يعمل بأعضاء جسده شيئا من العمل، فيعمل بالحدادة مثلا والنجارة والبناء، في المدرسة مع رفاقه وغير ذلك مما ينفعه جسديا أما محتوى التعليم فيرى بأن العلم ليس خيرا في ذاته أو شرا في ذاته وإنما التعليم الصحيح هو الذي يقود الأمم إلى السلام والرخاء والعدالة الاجتماعية لا للحرب والفناء.

ويرجع الأفغاني كل شيء إلى العامل البشري طبقا للآية الكريمة: (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) سورة الرعد الآية 11، وفي هذا الجانب الاجتماعي المهم نراه يتفق مع تلميذه "محمد عبده" الذي أخذ عنه الكثير وتأثر به واهتم بهذا الجانب التعليمي طيلة حياته.

مفهوم التغيير" الإصلاح" في نظر محمد عبده:

اقتصر حدوث التغيير الاجتماعي على الإصلاح الديني التربوي ومن ثمة كانت نظرته أقل طموحا وأهلا من أستاذه الأفغاني ذلك أن الإصلاح أو بالأحرى التغيير الحقيقي لا يتم بمعزل عن الإصلاح والتغيير السياسي حسب جمال الدين الأفغاني، حقا إن النهوض بالجانب التربوي شيء

ضروري في حداثته ولكن هل يمكن إعطاء طعام جيد ولذيذ لإنسان مريض لا يلائم طبعه فيزيد إلى علته حدة، وهل يمكن إعطاء الأسبقية للتربية والتعليم في القرن التاسع عشر بينما كانت البطون خاوية والأقدام حافية.

إذن: نستنتج مما سبق أن التعليم وحده لا يكفي وفكرة جمال الدين الأفغاني القائلة بإصلاح شامل كانت أبعد نظرا وأبعد مدلولا، خاصة إذا نظرنا اليوم إلى اغلب الدول الإفريقية والآسيوية التي مازالت في حاجة إلى وسائل العيش الضرورية قبل حاجتها إلى العلم والفلسفة، إلا أن الشيخان اتفقا على ضرورة الإصلاح لكن الاختلاف وقع في تحديد الطرق والوسائل، فالشيخ "جمال الدين الأفغاني" يطالب بالثورة ضد الاحتلال والاستبداد السياسي والروحي أما الشيخ" محمد عبده" فقد اكتفى بالتعليم وإصلاحه ومحاربة البدع والخرافات.

مفهوم التغيير في نظر محمد إقبال:

من المفكرين الذين اهتموا بالتغيير محمد إقبال حيث يرى أنّ الإسلام خاتم الرسالات السماوية تضمن على عنصر الثبات والمرونة والتطور معا، وأن عنصر الثبات يتمثل في عقيدة التوحيد، والتغيير في حركة الاجتهاد حيث يقول أن المجتمع القائم على التوحيد والطاعة لابد أن يوفق في وجوده بين مراتب الدوام والتغيير، فلابد أن يكون للجماعة مبادئ أبدية تنظم حياتها الجماعية وتضبط أمورها، لأن الأبدي الخالد يثبت أقدامنا في عالم التغير المستمر، كما أنه يرى أننا" إذا فهمنا أن المبادئ الأبدية تستبعد كل إمكان للتغيير وهو في نظر القرآن آية من الآيات الكبرى الدالة على الذات

الإلهية فإن هذا الفهم يجعلنا ننزع إلى تثبيت ما هو أساسا متغير في طبيعته، وإخفاق أوروبا في علم السياسة والاجتماع سببه الأخذ بمبادئ التغيير فقط وركود الإسلام في القرون الخمسة الأخيرة سببه الأخذ بمبدأ الثبات فقط.

- التغير الاجتماعي في الوطن العربي:

لكل مجتمع نمطه الثقافي الخاص به وكل مجتمع مر بمراحل تطورية تعكس طبيعته وتعبر عن ذاتيته وما يحيط به من ظروف وما يكمن في خلفيته من تراث تاريخي وهذا الموقف يجعلنا نستنتج أنه لا يمكن قياس التغيرات الحاصلة في الوطن العربي باستخدام نفس أدوات التحليل المستخدمة في المجتمعات الأخرى المختلفة عنا في عديد المظاهر، ناهيك عن تصورات الفاعلين التي تختلف بدورها من مجتمع لآخر، بحكم أن لكل مجتمع خصوصياته التي لا بد أن يراعيها الدارس لفهمه، فإن التغير إذا حدث فهو يمس جل مؤسسات المجتمع وبناه ونظمه وقيمه وهذا هو جوهر دراسة سوسيولوجيا "الثورات العربية".

1- الواقع القطاعي في العالم العربي:

أ- الوضع الاجتماعي والثقافي:

يتميز العالم العربي مثل أي مجتمع آخر بخصوصياته الاجتماعية والثقافية التي تمنحه جوهر هويته وأمكن تحديد أبرز مقوماتها في العناوين التالية: - العربية هي اللغة الرسمية - الاسلام هو الدين الرسمي

– الدور الريادي للأسرة التي لا تزال تحافظ على الكثير من القيم والروابط القديمة التي تتصل بالتراث، رغم التحولات التي مستها وذلك عكس موقعها في المجتمعات الغربية التي هيمنت عليها النزعة الفردانية بفعل الحداثة والتحرر.

– أهمية المقدس في تنميط تصورات الأفراد وتصرفاتهم.

– الحضور الفاعل للوعي القبلي في كافة المجتمعات العربية ولكن بدرجات متفاوتة، وهي لئن اختفت في مظاهرها البدائية فإنها لا تزال حاضرة في التصورات والوعي الجمعي للأفراد والجماعات، إذ ليس بروز القبيلة في اليمن مثل بروزها في الجزائر التي راهنت نخبة التحديث والاصلاح منذ وقت مبكر على اقصائها لصالح الدولة الوطنية، ولكن رغم ذلك يبق منطق الجهوية حاضرا في كل الأقطار العربية حيث ولايات الجنوب أقلّ حضا من ولايات الشمال.

وقد شهد الواقع الاجتماعي والثقافي في الوطن العربي وبحكم عوامل الداخل والخارج جملة من التحولات مست بناه وأحدث جملة من التحولات في مستوى هياكله ومؤسساته وتصوراته التي أصبحنا نشاهد معالمها واضحة في المعيش اليومي حيث" برزت أنماط جديدة من العلاقات والصراعات، نتيجة توحيد أنماط الاستهلاك الاقتصادي والإعلامي، وتأثير ذلك على العقول والهويات والخصوصيات الثقافية والحضارية المحلية، الشيء الذي جعل الحديث عن صراع الثقافات والحضارات يقفز فجأة إلى السطح باعتباره من أهم ردود الفعل ونتائج هذه العولمة، أما في الجانب

السياسي فهناك تحولات مهمة تتعلق بالمهام الجديدة للدول القومية وعلاقتها بالشركات والمؤسسات الدولية أو العابرة للقارات والجنسيات.

وبناء على ذلك، فإن أهم السمات التي تميز الواقع العربي يغلب عليها جانب السلبية رغم بعض مؤشرات التحول الايجابي الذي شمل قطاعات مثل التعليم وتحديث المؤسسات وبروز وعي جديد في صفوف النخب والفاعلين الاجتماعيين، إلا أن ذلك لم يكن تحولا نوعيا طبع المشهد الاجتماعي والثقافي في كليته، وعليه فإن المؤشرات الاحصائية تنذر بوجود وضع صعب، فالمنطقة العربية ورغم ثرائها بالموارد الطبيعية ونموها الديمغرافي الشاب لا تزال ترزح تحت طائلة الجهل والتخلف الذي فجر بدوره آفات اجتماعية أخرى كتدني مستوى الدخل الفردي في معظم الدول العربية ووجود فارق كبير في الدخل بين الأقطار العربية في حد ذاتها، خاصة بين بلدان المغرب العربي والخليج، فضلا عن تدني القدرة الشرائية وغلاء الأسعار وتزايد معدلات البطالة وفشل معظم التجارب التنموية وهشاشتها، فضلا عن ذلك تعاني المنطقة العربية من غياب العدالة الاجتماعية وتهميش النخب والإطارات وإقصائها من لعب دور فعال في عملية التنمية.

ب- الوضع الاقتصادي: ارتبطت اقتصاديات الدول العربية منذ وقت مبكّر بالقطاع النفطي ولو بدرجات متفاوتة، حيث هناك دول غنية بمواردها النفطية مثل الجزائر وليبيا والسعودية والإمارات وقطر والعراق... أو في الدول الأخرى الأقل إنتاجا للنفط وتعتمد على القطاع الفلاحي والسياحي إلى جانب الموارد النفطية مثل المغرب وتونس ومصر واليمن

والسودان وسوريا...فالنفط يمثل الشريان الفعلي للاقتصاد العربي أي أن" النفط أصبح محورا للحياة الاقتصادية من خلال الاعتماد المباشر على موارده في الدول المنتجة أو من خلال الاعتماد غير المباشر على قطاع السياحة وكذا تحويلات العاملين في الدول النفطية أو الدعم الاقتصادي والمساعدات والقروض التي تتلقاها الدول العربية غير النفطية من خلال علاقاتها بالدول العربية المنتجة للنفط".

وعلى العموم تتوفر الدول العربية على مقدرات اقتصادية هائلة ولكنها تعاني من سوء الاستخدام والتصرف، نتيجة عدة عوامل مثل انعدام الخبرات الوطنية الكافية أو تأخرها تكنولوجيا وعلميا وتفشي ظاهرة الفساد، ولاشك أن قدرة النظام الاقتصادي للدول العربية على مواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق معدل عالٍ من النمو الاقتصادي تعد معياراً للحكم على درجة نجاح النظام أو فشله، وبالتالي يحتاج النظام الاقتصادي العربي لكي يكون نظام ناجحاً وفعالاً أن يسير بخطوات ثابتة وسريعة في طريق مواجهة التحديات الاقتصادية وتحسين معدل النمو.

ج- الواقع السياسي: تتباين أنواع الأنظمة السياسية في الوطن العربي وذلك يعود إلى فعل الاستعمار والبعض الآخر إلى عامل حركات التحرر الوطني. فلئن تمكنت بعض الدول مثل تونس والجزائر ومصر والعراق من إلغاء الأنظمة الملكية وتعويضها بالنظام الجمهوري الذي يعطي هامشا كبيرا من الحريات الفردية وسيادة الشعب ولو من الناحية النظرية، فإن دولا أخرى مثل المغرب الأقصى ودول الخليج كافة حافظت على طبيعة الأنظمة الملكية الوراثية. من ناحية أخرى اتسم النظام السياسي العربي

منذ مرحلة تشكله بعد موجات الاستقلال بالصراع مع النخب السياسية التي استفادت من جملة التحولات، وقلما يكون هذا الصراع سلميا بحكم طبيعة النظام المتصلب، ذلك أن ما مميزه هو الاندماج بين مفهومي الدولة والحزب الحاكم أو الكاريزماتية التي يتمتع بها الحاكم العربي واحتكاره للسلطة والسعي إلى توريثها، من ناحية أخرى، فإن كل التجارب السياسية العالمية اتخذت من العالم العربي مصرحا لها لكي تعبر عن نفوذها وهيمنتها بدءا من الأحزاب القومية واليسارية غير عابئة بخصوصيات شعوب المنطقة، ولا زلنا إلى حد هذه الساعة نشاهد هذه الألوان السياسية التي فشلت حتى في بلدانها الأصلية التي كانت ولا تزال دولا عظمي، في الحقيقة فإن المشهد السياسي العربي مليء بالتناقضات وضبابية المفاهيم السياسية المستوردة، أي أنها لم تنبع من رحم الشعب وارثه الثقافي وخصوصياته الدينية وطموحاته المستقبلية، فتشابكت بذلك عديد المفاهيم، أي تلك التي نبعت من مكونات الداخل والوافدة من الخارج من ذلك مثلا مفهوم العلمانية، الرأسمالية، الاشتراكية، اللائكية، الديمقراطية، الدينية... فالأنظمة العربية وخلال تاريخها الطويل أنتجت حياة سياسية صعبة وقاسية على المواطن العربي إما لأنّها تواكب العصر ومستجداته، أو لأنّها لم تف بمتطلبات الإنسان العربي في النهضة، أو أن بعضها بقي يمارس السلطة بأسلوب وآليات قديمة، لا تتكافأ مع حقوق الإنسان.

2- الحركات الاجتماعية في الوطن العربي أسبابها وتقييمها: إن مسألة التغير الاجتماعي حتمية تاريخية لازمت الإنسانية على مر العصور،

فهي أحد خصائص الحياة الاجتماعية، وهذا التغير هو نتاج تفاعل مكونات المجتمع الحياتية، لتنبت أشكال جديدة من الأنماط والقيم الاجتماعية التي هي دليل التجدد، ومن هنا فإن جملة من العوامل تبرر حدوث الحركات الاجتماعية في العالم العربي، وهي تحولات لا تنفصل عن بعدها التاريخي القطري أو الكوني المتصل بالمجتمع الدولي، ومن باب الموضوعية لا يستقيم تحليل الظاهرة الاجتماعية دون ربطها بالمعطى الدولي خاصة وأن دوره آخذ في التعاظم إلى جانب المجتمع القطري، فما هي الخلفيات التي حركت ما يسمى بالثورات العربية؟ ما هي تجليات هذا الحراك وآليات التعبير عنه؟ وكيف يمكن أن نقيمه؟

أ- الخلفيات القطاعية للحراك الاجتماعي العربي: أفرز الواقع السياسي العربي بملامحه واقعا سياسيا صعبا انعكست آثاره على المواطن، ذلك أن الأنظمة السياسية لم تفي بتطلعات الأفراد إلى النهضة الشاملة كل هذه العوامل مجتمعة ستكون دافعا للبحث عن أمل ضائع يتوق إلى التنمية والحرية، وأمام غياب المقومات التقليدية للثورة فإن المطالب الشعبية هي التي حركت ولا تزال الشارع العربي من أجل التغيير، إن المكونات القطاعية في العالم العربي لها وقعها على الفاعل العربي الذي هو المواطن العربي بعدما بدأ يكتمل نضجه المعرفي- السياسي، إن حجم الأزمات التي مست المواطن العربي في معاشه اليومي كانت سببا وراء الاصطدام الفجائي والعنيف بين القاعدة الشعبية والقمة الحاكمة، حيث تعمقت ظاهرة البطالة وغياب العدالة الاجتماعية وانتشار الفساد، وبالتالي فإنه ليس من باب المصادفة أن تنطلق أولى موجات الغضب من بلدان

مثل تونس ومصر واليمن التي عجز فيها الأنظمة الحاكمة على امتصاص حجم التوترات الاجتماعية التي ضاقت بها السبل في مواجهة أوضاعها الآخذة في التأزم من ارتفاع معدلات البطالة التي بلغت نسبها في تونس مثلا وتحديدا من ذوي المستويات التعليمية العالية 18.4% بين 2001 و 2007، وتدني القدرة الشرائية واستفحال الجريمة والإرهاب الذي له علاقة قوية بالفقر والتهميش، وتراجع نسبة الاستثمار في التعليم والبحث العلمي الذي كان في الأصل شبه مغيب مقارنة بحجم الأموال التي تنفق في ميزانيات قطاعات أخرى ليست بذات الأهمية.

ب- تنامي الوعي الشعبي بضرورة التغيير السلمي وتحقيق الديمقراطية:

إن الدول العربية التي عرفت مطالب جماهيرية بضرورة التغيير عرفت وتيرة متزايدة في حجمها ومطالبها منذ عام 2010 حتى الآن، وهذا للمطالبة بالعدالة والتعددية الحزبية، وفتح فضاء المشاركة السياسية، إن الواقع السياسي العربي لا ينفي وجود تشكيلات سياسية معارضة بل هي موجودة سواء في الداخل أو الخارج، وقد اتهم بعضها بكونها مجرد أحزاب كرتونية موالية للأنظمة القائمة الذي منحها تأشيرة نشاطها وفق شروط مسبقة حتى لا تكون له مصدر قلق. وقلما توجد أحزاب ونخب سياسية معارضة بامتياز في العالم العربي، ورغم ذلك كله فإن الحراك الشعبي أو ما أطلق عليه البعض "الثورات العربية" أو "الربيع العربي" كان نابعا من عمق التوترات الاجتماعية التي ملت سياسيات التهميش والإقصاء وهو ما أمكن قراءته من الشعارات المرفوعة، فمواجهة السلطة لم تكن من أول شراراتها بنفس الحدة بل كانت في نسق تصاعدي ففي تونس مثلا كانت

مجرد شعارات مطلبية: التشغيل، العدالة الاجتماعية، نقد هيمنة الحزب الحاكم، مقاومة القمع و الفساد.. إلا أن تعامل الحكومة مع هذه المطالب كان باستخدام نفس الآليات المعهودة وأمام عجزها على الإصلاح الجذري تمادت التيارات الشعبية في التصعيد لتعلن بداية التمرد والعصيان والتكثيف من الإضرابات والمظاهرات وقد ترافق ذلك مع الدور الوظيفي لوسائل الإعلام الموازي خاصة الهاتف الخلوي ومواقع التواصل الاجتماعي، إذ وبحكم أن وسائل الإعلام الرسمية تهيمن عليها الدولة وبالتالي فهي لا تقوم إلا بتمرير ما تراه متاحا لخدمة أغراضها وتشويه الصورة الحقيقة للوقائع، فقد توجهت كل شرائح المجتمع إلى نقل الخبر والتنسيق بين المجموعات التي تنشط سلميا باستخدام الهاتف ثم فيما بعد تم رفع القيود على اليوتوب والفايس بوك، إن أبرز الآليات التي كانت سببا فعليا في التغيير هي الجرأة التي طبعت إحساس الجماهير حيث لم يعد الحديث في السياسة وانتقاد النظام حكرا على النخب، بل أصبح قاسما مشتركا بين كل شرائح المجتمع وقد ترافق ذلك مع الدور البارز للمدونين.

ثالثا: نماذج لبعض الثورات:

الثورة التونسية: كشفت الثورة الشعبية التي اندلعت في جميع أنحاء تونس عن سقوط النموذج التونسي، وذلك لأربعة أسباب رئيسية هي: النمو غير المتكافئ، ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب المتعلم، غياب الحريات السياسية، وأخيرا الفساد، فاندلاع الثورة التونسية في ولاية سيدي بوزيد قبل أن تصل إلى المدن المركزية في تونس وصفاقس، يعبر بشكل واضح عن أزمة النمو غير المتكافئ، والفجوة الكبيرة بين المركز

والأطراف، فقد تركزت 80% من الاستثمارات الحكومية والخاصة في المناطق الساحلية الشمالية والشرقية للبلاد، بينما عانت المحافظات الداخلية في الغرب والجنوب نقص الاستثمارات والخدمات والوظائف. وشهدت تونس أيضا اتساعا كبيرا في الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، في ظل نمو طبقة رأسمالية استحوذت على نصيب الأسد من ثمار عملية التنمية الاقتصادية، وكشفت ثورة الشعب التونسي أيضا عن أزمة البطالة التي يعانيها الشباب المتعلم. حيث يمثل الشباب تحت سن 30 نحو نصف عدد سكان تونس، التي شهدت أيضا توسعا كبيرا في التعليم الجامعي، وتوجد فجوة كبيرة في تونس بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل، مما يحول دون التعامل بفاعلية مع مشكلة البطالة في تونس.

إن نجاح الانتفاضة الشعبية التي شهدتها تونس يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية. أولها: وجود ظروف موضوعية مواتية لانتهاء الحقبة السلطوية في تونس، وفي مقدمة هذه الظروف تمتع تونس بقدر عال من التجانس السكاني، وارتفاع معدلات التعليم والدخل والتنمية البشرية، وتراجع الاستقطاب الأيديولوجي بين الإسلاميين والعلمانيين، وظهور توافق حول الأجندة الديمقراطية بين مختلف القوي السياسية في تونس. والسبب الثاني الذي ساعد على إنجاح الانتفاضة التونسية هو ظهور تحالف واسع بين مختلف فئات المجتمع التونسي في مواجهة نظام بن علي في الأسابيع الأربعة الأخيرة. فبالرغم من أن الانتفاضة بدأت على أرضية مطلبية من قبل الشباب العاطل عن العمل، فإن التفاف الأحزاب السياسية،

والمنظمات الحقوقية، والاتحادات العمالية، والنقابات المهنية، والمثقفين، والفنانين حول الشباب وتضامنهم معهم وانضمامهم إلى انتفاضتهم، كل ذلك ساعد على توسيع نطاق الانتفاضة التونسية طبقيا ومناطقيا، مما أدى إلى تزايد الضغوط على النظام بشكل غير مسبوق. اما السبب الثالث، وربما الأهم الذي ساعد على إنجاح الثورة التونسية، هو ظهور انشقاقات داخل النخبة الحاكمة والمؤسسة العسكرية التي رفضت أن تستخدم القوة ضد المتظاهرين.

- وسائل الإعلام والاتصال والتغير الاجتماعي

دور وسائل الإعلام وتأثيرها في التغير الاجتماعي

اهتمت الكثير من الأبحاث والدراسات بفحص العلاقة بين وسائل الإعلام الجماهيرية وتكنولوجيا الاتصال الحديثة وعمليات التغير الاجتماعي والثقافي، وذلك بالنظر إلى قوة هذه الوسائل وأهميتها المتزايدة في مختلف مجالات الحياة وتأثيراتها الظاهرة والكامنة على الفرد والمجتمع، ففي عام 1860 استعرض الباحث جوزيف كلابر اغلب الأبحاث التي تناولت تأثير الاتصال بالجماهيري وخرج بعدة تعميمات منها:

أ- أن وسائل الإعلام ليست عادة السبب الكافي أو الضروري لإحداث التأثير في الجماهير ولكنها تعمل مع ومن خلال بعض العناصر والمؤثرات الوسيطة

ب- أن طبيعة العناصر الوسيطة تجعلها تعمل على جعل وسائل الاتصال عنصرا مساعدا وليست السبب الوحيد في تدعيم أو تقوية الاتجاهات الموجودة .

ج- في الأحوال الخاصة التي تساعد وسائل الاتصال فيها على إحداث التغيير تسود حالتين:

- أن العوامل الوسيطة لا تعمل وبذا يصبح تأثير الاتصال فيها مباشرا

-أن العوامل الوسيطة التي تميل عادة إلى تدعيم وتقوية الاتجاهات الموجودة تساعد هي نفسها على إحداث التغيير وفي سياق تحليل العلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع أشار مارشال ماكلوهان وقبله هارولد انيس الذين أعطيا في أعمالهما دورا رئيسا للوسائل في عملية الاتصال بل وحتى في تنظيم المجتمع كله، ولقد ركزا في تحليلهما على التكنولوجيا المستعملة في وسيلة الاتصال المسيطرة في كل مرحلة تاريخية معينة وبشكل عام، هناك أسلوبان أو طريقتان للنظر إلى وسائل الإعلام، من حيث:

- أنها وسائل لنشر المعلومات والترفيه.
- أو أنها جزء من سلسلة التطور التكنولوجي.

فإذا نظرنا إليها على أنها وسيلة لنشر المعلومات والترفيه والتعليم، فنحن نهتم أكثر بمضمونها وطريقة استخدامها والهدف من ذلك الاستخدام، وإذا نظرنا إليها كجزء من العملية التكنولوجية التي يحتمل أن تغير وجه المجتمع كله شأنه في ذلك شأن التطورات الفنية الأخرى، فنحن حينئذ نهتم بتأثيرها بصرف النظر عن مضمونها.

ومن الواضح أن لوسائل الإعلام المقدرة على تشكيل الآراء والاتجاهات وتعديلها، بطرق وأساليب متنوعة منها الإقناع بمختلف أشكاله والاستمالات وغيرها،كما أنها تتدخل في صلب العمليات الاجتماعية لتشكل أجزاء منها أو تعيد تشكيلها، هذه المقدرة الواسعة المتأتية من القدرة

على النشر والبث والإذاعة على نطاق جماهيري واسع للحقائق والمعلومات والمعارف ومختلف أشكال الثقافة، حدا بالكثير من الدول إلى إدراجها ضمن الأدوات الكفيلة والمصاحبة لعمليات تحديث المجتمعات وتنميتها، أو تغييرها من الحالة التقليدية إلى حالة الحداثة والعصرنة، من خلال ترويجها لنماذج فكرية وسلوكية معينة تسهم في بناء الوعي وتشكيل شخصية الإنسان الجديد .

وسائل الإعلام والتغير في الآراء والاتجاهات:

مستويات التغير الاجتماعي

أولا–المستوى الفردي: لكل فرد عالم معرفي خاص به أو له خريطة معرفية تتألف من المعتقدات، القيم، الاتجاهات، الآراء تتضمن ما هو شخصي يميزه عن الآخرين ، وما هو عام يتقاسمه مع الجماعة الثقافية التي ينتمي إليها، تنمو هذه الخارطة من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية والخبرة الشخصية التي يكتسبها جراء التفاعل البيني مع الآخرين والبيئة المحيطة وتتوسع من خلال المؤثرات والتجارب الجديدة التي تطرأ عليه، لتحدد له في النهاية نوع الاستجابات ردود الفعل السلوكية في المواقف الاجتماعية المختلفة، هذا يعنى أن المعلومات والمعارف هي المادة الأساسية التي من خلالها يحدد معالم طريقه الاجتماعي، وعليه فالزيادة فيها إضافة وتعديلا وتحديثا تؤدي إلى تغيير طبيعة مواقفه ونهجه وهكذا يحدث التغير الثقافي على المستوى الفردي.

أ–المعتقدات: تنقسم المعتقدات إلى ثلاثة أنواع: وصفية وهي التي توصف بالصحة أو الزيف، وتقيمية أي التي يوصف على أساسها موضوع

الاعتقاد بالحسن أو القبح، وآمرة أو ناهية حيث يحكم بمقتضاها الفرد، ومن المعلوم أن التغير في المعتقدات خصوصا الدينية شيء صعب إن لم يكن مستحيلا في أغلب الأحيان، بسبب قوة الاعتقاد فيه من جهة، وبسبب ما يترتب عن الرد أو الخروج منه ذلك لأن التدين عنصر أساسي في تكوين الإنسان والحس الديني إنما يكون في أعماق كل قلب بشري بل هو يدخل في صميم ماهية الإنسان مثله في ذلك مثل العقل.

ب-القيم: تعد القيم (حقائق تعبر عن التركيب الاجتماعي) يتم الحكم بموجبها على الأشياء والظواهر الوسائل والغايات على أنها مرغوبة أو غير مرغوبة، صحيحة /خاطئة، ويتم على ضوئها تقويم الأشخاص والأفعال وتنطوي على ثلاثة عناصر، "العنصر المعرفي" أو ما عبر عنه كلاكهون تصور المرغوب أي أن الشخص الذي يتبنى قيمة ما فهو يعني أنه يعرف الطريق الصحيح للسلوك، ثانيا العنصر العاطفي وهي جملة المشاعر والأحاسيس التي يتبناها الفرد تجاه المواقف والأشخاص، وأخيرا "العنصر السلوكي" وهو الجانب المظهري للعنصرين السابقين وانعكاس لهما، أي هو الترجمة الفعلية لما يتبناه الفرد من آراء واتجاهات ومعتقدات تجاه الذات والآخر.

ج- الاتجاهات: تعرف الاتجاهات بأنها: الأنظمة الإيجابية أو السلبية الثابتة للتقويم وهي المشاعر والانفعالات والاستعدادات للعمل مع أو ضد أهداف أو أشياء اجتماعية معينة أي أن الإنسان تتشكل لديه خلفية أو صورة ذهنية نتيجة الخبرة الذاتية والجمعية تمده بالقواعد اللازمة للحكم على الأشياء، هذه القواعد تهيئه لاتخاذ وضع معين أو قرار تجاه

الموضوع أو الموقف فهو كما يحدد البورت (حالة من الاستعداد العقلي والعصبي التي تسبب تأثيرا موجها أو ديناميكيا على استجابات الفرد، وأخيرا عادة ما يتم التعبير عن الاتجاهات في شكل سلوك علني أو ضمني، فهي طاقة محركة للسلوك، وتعد الاتجاهات أكثر قابلية للتغير من القيم، ذلك أنها تتميز بالطابع الوسائلي، أما القيم فهي حالة غائية أو هدف يسعى إليه الفرد، ويقوم الاتجاه بالخصائص والوظائف الآتية:

- أنه ينظم عملية تفكير الفرد بحيث يجعلها نمطية تجاه موقف أو موضوع ما
- ينظم ويوجه انفعالات الفرد أو مجمل أحاسيسه ومشاعره نحو ظاهرة ما.
- ينشط حركة الفرد في المواقف الاجتماعية التي يمر بها.
- يساعده على أن يرى نفسه ومن حوله بنظرة واضحة بما يؤهله لتقويم خبراته السابقة والحالية فيختار أفضلها ويكررها.
- يدرب الاتجاه الفرد على كيفية اتخاذ القرارات السليمة، بما يكفل الثبات الانفعالي والاستقرار النفسي اللذين يشكلان له سلوكياته السوية.
- يساعده على اكتساب طرق التعلم الجيد سواء أكتسبها عن طريق الخبرة أو التقليد أو التلقين بما يؤهله لتكرار خبراته السارة وتجنب خبراته الضارة.
- يعلمه كيفية الاستفادة من الموارد المتاحة في بيئته لإشباع حاجاته وكيفية الاختيار الجيد من العوامل الثقافية التي تقع في نطاق قدرته
- يدربه على التمييز بين رؤيته الذاتية للأشياء والرؤية العامة أي رؤية الجماعة.

- يدربه على كيفية التمييز بين ما يمكن التعبير والإفصاح عنه للغير وبين ما يجب إخفاؤه.

- يشجع الفرد على التكيف والترابط مع غيره كما يبلور العلاقة بينه وبين محيطه الاجتماعي.

مكونات الاتجاه: تتكون الاتجاهات من ثلاث عناصر أساسية مترابطة فيما بينها على النحو الآتي:

المكون المعرفي: يتضمن جملة التصورات والأفكار والمعارف والمعلومات التي اكتسبها الفرد من مصادر مختلفة، المدرسة، الأسرة، المسجد، وسائل الإعلام المختلفة ...أي خبرته السابقة، تهيئه وتعده للاستجابة مع مثيرات هذا الموضوع، فالمعارف أو الصور الذهنية التي يحملها الفرد عن الموضوع أو الموقف تشكل نقطة ارتكاز أساسية لتفاعله

المكون الوجداني: وهي جملة المشاعر والأحاسيس إما إيجابية مثل: الحب، المودة، التعاطف، القبول... أو سلبية مثل: الكراهية، البغض الاحتقار، الخوف....

المكون السلوكي: السلوك هو محصلة التفاعل بين المكون المعرفي (العقلي) والمكون الوجداني (القلبي)، أي هو الترجمة النهائية والعملية لاتجاه الفرد يعبر عنه في شكل ملفوظات لغوية حركات جسمانية إيحاءات، وغيرها من الأشكال التعبيرية

غير أن بعض الأبحاث المعاصرة تنظر إلى الاتجاهات «بوصفها مشاعر الشخص نحو الموضوع، والى الاعتقادات والمقاصد السلوكية والسلوك بوصفها مفاهيم مستقلة رغم ارتباطها بمفهوم الاتجاه

د-الآراء: تستخدم كلمة "الرأي" لوصف التعبير عن شيء مختلف أو متميز عن المعرفة الثابتة، فالرأي هو التعبير عن اتجاه نحو أمر جدلي أو قضية- بعكس الحقائق التي تعني القبول العام – ويدور الاختلاف والتناقض حول مسائل جدلية أي يوجد فيها مجال لإبداء الرأي فالرأي هو الموقف الاختياري الذي يتخذه الفرد إزاء مسألة أو قضية متنازع عليها قابلة للجدل، وتعني كلمة "رأي" الاعتقاد أو الاقتناع أو وجهة نظر يؤمن الفرد بصحتها وإمكانية تحقيقها، إلا أن هذا الاعتقاد أو الاقتناع لا يصل في صحته أو إمكانيات تحقيقه إلى مرتبة الحقيقة أو المعرفة عن يقين إذ يجب التفرقة بين الرأي والحقيقة، كما أنه يفوق مجرد الانطباع أو الاندفاع لدى الفرد ويتجاوزه

تغير الاتجاهات والآراء: على الرغم من أن الاتجاهات تتميز بالثبات النسبي وصعوبة تغييرها بدرجة أقل من القيم والمعتقدات، وبدرجة أشد من الآراء إلا أنها تخضع بدورها للتغير والتبدل، إما بشكل جزئي أو بصفة كلية، ذلك أن الإنسان تواجهه عادة الكثير من المستحدثات والمواقف أو القضايا الجديدة التي يكون عليه اتخاذ موقف واضح تجاهها، فالموضوعات الجديدة التي يفتقر فيها إلى المعلومات الكافية لتكوين آراء واضحة أو اتجاهات ثابتة عادة ما تكون الدافع وراء هذا التغير الذي يأخذ أحد الاحتمالات الثلاثة.

- قبول هذه السمة بعد أخذ ورد: حيث تقبل الأفكار والعادات الثقافية الجديدة وتضاف إلى النسق الكلي، بعد المناقشات الواسعة للموضوع

– رفض السمة بعد أخذ ورد: أحيانا تتعارض السمات الجديدة مع النسق القيمي العام للجماعة فيحدث أن يتم رفضها، وعدم الاعتراف بها.

–أخيرا يقبل بعض الأفراد السمات الجديدة ويتبنونها، بينما يرفضها البعض الآخر: وقد ينتصر الفريق الأول وتسود قيمهم الجديدة عند الكل وعادة ما يشكل هؤلاء ما يعرف بالرواد، الذين ينجحون في تثبيت أنماط فكرية وسلوكية جديدة داخل الجماعة، وقد يفشلون بفعل المعارضة القوية والشديدة من المحافظين الذين يرفضون التجديدات أو أنماط السلوك الجديد، وغالبا ما يكون الرفض قويا إذا تعارضت القيم الجديدة مع المعتقدات والقيم الجماعية خصوصا إذا كانت القيم الدينية والوطنية سندا قويا لهم.

شكل الاحتمال الثالث نقطة محورية من محاور البحث النفسي والاجتماعي والاتصالي حول محددات القبول والرفض والعوامل المؤثرة في ذلك، وتوصلت معظم الأبحاث إلى أن الآراء «تتغير وتتأثر وتنمو أكثر وأكثر حول الموضوعات والمواقف التي يفتقر الإنسان إلى المعلومات حولها وبالتالي لا يكون رأيا منظما بالنسبة لها أو اتجاها ثابتا، وأنها تكون أكثر قابلية للتغير إذا كانت تدور حول القضايا العامة غير المحددة مقارنة بالقضايا المحددة والجوهرية، أما عن طبيعة العلاقة بين الاتصال والتغير الاجتماعي فيمكن القول أنها محدودة بظروف الجماعات والانتماءات الجماعية للفرد، وهنا يكون من المتوقع أن مضمون الاتصال إذا لاقى قبولا واستجابة من قبل الجماعات فإنه سيكون أكثر فاعلية في التأثير على أعضاء هذه الجماعات، أي أن الأمر يتطلب الموافقة

الجماعية أو ملائمة مضمون الاتصال لبناء الجماعة وقيمها ومعاييرها، لكن هذه النظرة الجماعية قد تمثل موقفا محافظا من جهة كما أنها قد تؤخذ بوصفها حتمية جماعية، ولا نستطيع وفقا لها أن نفسر مبدأ التغير الاجتماعي ذاته طالما أن كل فرد لن يغير من قيمه واتجاهاته إلا بعد موافقة جماعاته على ذلك، لكن الأمر ليس كذلك فليس كل الأفراد على درجة متساوية في الولاء لجماعتهم وقيمها ومعاييرها، وهنا قد يقابلوا بعدة مواقف من قبل باقي أعضاء الجماعة تتراوح بين الاستهجان والاستحسان وقد يتبعهم البعض الأخر حتى تصبح الأنماط السلوكية الجديدة هي الأنماط السلوكية الأكثر توترا، بمعنى تشيع المعايير الجماعية الجديدة وهنا يحدث التغير الاجتماعي

ثانيا–التغير على المستوى الجمعي: هناك علاقة جذب بين الفرد والمجتمع أيهما يؤثر في الآخر، هل التغير على مستوى قيم واتجاهات وآراء الأفراد يكون المقدمة الضرورية التي ينتج عنها تغير قيم المجتمع بعد ذلك؟ أم أن المجتمع ونتيجة لما يطرأ عليه من تعديلات وخطط يفرض قيمه الجديدة على الأفراد؟ ومثال ذلك الخطط التنموية وما يصاحبها، أو التحول إلى اقتصاد السوق ...الخ.

إن علاقة الجذب هذه غالبا ما يطبعها التشنج، بفعل رفض المجتمع لبعض القيم الجديدة ومحاربته لها لسبب أو لأخر، وطبعا يقابله إصرار وتأكيد من طرف الأفراد وقد يبلغ هذا التشنج حد التطرف والعنف أو الانحراف أو غيرها من الأشكال التعبيرية، وغالبا ما يكون هذا الحال في مرحلة

الشباب أو ما يعرف بالمرحلة الحرجة لنمو الاتجاهات.

وبالمقابل يرفض الأفراد التوجهات الجديدة المفروضة بالقوة المادية والرمزية للمجتمع، فليس كل الأفراد على درجة واحدة من الولاء أو الانصياع للمجتمع، وقد يحدث العكس حيث «تسري التغيرات في النسيج الثقافي والاجتماعي دون تشنجات تذكر، فيطرح أو يتبنى الأفراد أفكارا جديدة تتوسع أفقيا وعموديا إلى غاية تبنيها من طرف الأغلبية، لتنتج لاحقا نمط الحياة الخاص بتلك الجماعة، وبقدر ما يجسد النمط الثقافي طريقة الحياة يحمل انتشاره أو انحساره قيما إضافية تتعلق بترتيب المواقع الاجتماعية، وغالبا ما لا تقبل الثقافة المجتمعية العناصر الثقافية الجديدة الوافدة خصوصا إذا كانت متعارضة مع قيمها تعارضا أساسيا لا يمكن تجاوزه (الثقافة العربية الإسلامية في الجزائر مع الثقافة الفرنسية)حيث تدفع العادات والتقاليد والأعراف وأنماط حياة الجماعة إلى زيادة التمسك بها في مواجهة الجديد، إذا كانت هذه العناصر مازالت تؤدي وظائفها بكفاءة كاملة ...وقد يحدث أن يظهر أسلوب اجتماعي أو أخلاقي جديد مناقض تماما لتقليد أو قيمة قديمة بحيث لا يمكن الجمع بينهما ... ولا بد من سقوط أحدهما إذا تغلب الآخر ... فإذا كانت التيارات الوافدة هي المغلوبة فإنها ستترك بصماتها وآثار صراعها على جبهة الثقافة القديمة المنتصرة ... «وإذا كانت الغلبة للتيارات الوافدة، فإن الثقافة القديمة المتنحية لن تترك آثارها بل إن تأثير المعايشة الطويلة على علاقات الأفراد والجماعات سوف يظل صداها مدة طويلة مقدار ما كان لهذه الثقافة المتنحية من انتشار وذيوع في أعماق ووجدان هذه الجماهير.

تؤدي حالة الصراع هذه إلى بروز ما يعرف "بالفجوة الحضارية" بين النمطين الثقافيين وتزداد اتساعا، بازدياد تمسك كل طرف بعناصره الثقافية، إذ يصعب التخلي عنها خصوصا في حال الثقافة التقليدية التي نشأت في ظروف تاريخية تحيلها إلى ميراث يضفي عليها طابع القداسة أحيانا، وتلعب القيم دور المحكم والفيصل في هذا الصراع باعتبارها النسق الذي يتم على ضوئه الحكم على الأشياء والقضايا المختلفة والمثير أن القيم بدورها قد لا تكون محل إجماع وتنسحب عليها جدليات الصراع ذاتها.

وفي حالة التعادل الوظيفي بين العناصر الثقافية القديمة والعناصر الثقافية الجديدة ينعكس ذلك داخل الجهاز النفسي للشخصية ويظهر في الحياة الاجتماعية على شكل سلوك اجتماعي يقرره التوازن بين مضامين العناصر الثقافية في وحدتها وانقسامها، فإذا كانت العناصر الثقافية داخل الوحدة الثقافية متعادلة في الوظائف والوجهة الثقافية فإن السلوك يظهر بشكل سوي...أما إذا كانت العناصر الثقافية متعادلة في الشكل والوجهة الثقافية ومختلفة في المحتوى أو المضامين، فإن الأسلوب الفردي الناتج عن هذه العناصر يمتاز بالازدواجية والمفارقة في الكثير من الأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية والخلقية.

العولمة والتغير الاجتماعي

العولمة: تعني جعل الشيء عالمي الانتشار في مداه أو تطبيقه وهي أيضا العملية التي تقوم من خلالها المؤسسات سواء التجارية أو غير التجارية بتطوير تأثير عالمي أو ببدء العمل في نطاق عالمي.

وتعرف العولمة بوصفها مصطلح تم وضعه بهذا القالب اللفظي حديثاً ضمن مفردات اللغة العربية والذي جاء ترجمة للمصطلح الانكليزي (Globalization) والفرنسي (Globalisation) من أصل لاتيني واحد (Glob) الذي يعني الكرة الأرضية وبعبارة أخرى يعني (الكوكبة) أو الكونية.

والعولمة: هي الدخول الجديد بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية معاً في طور من التطور الحضاري يصبح فيه مصير الإنسانية موحداً أو نازعاً للتوحد، كما تعرف بأنها مفهوم يعبر عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى آفاق أوسع وأرحب تشمل العالم بأسره، أي بمعنى أن العولمة تمثل الانفتاح على العالم والتأثير الثقافي المتبادل بين أقطاره المختلفة.

فالعولمة عبارة عن مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية أسهمت في إحداثها مجموعة من العوامل وبرزت لها العديد من المؤشرات الكيفية والكمية، وهي تمثل ظواهر برزت بشكل أوضح بعد دخول العالم مرحلة التصنيع المتقدم. وفق هذا التصور تكون العولمة ضرباً من التغير الاجتماعي (Social change) الحادث على المجتمعات الإنسانية، فالعولمة لا تعدو أن تكون نقلة من النقلات التي

تخطوها المجتمعات الإنسانية نحو مزيد من التعقيد الاجتماعي المادي، والاعتماد على التقانة المعقدة.

الفرق بين التغير الاجتماعي والعولمة: الفارق الجوهري ما بين التغير الاجتماعي والعولمة يكمن في أن:

التغير يشير إلى نوع معين من أنواع التبدل أو التحول الحادث على تركيبة المجتمع سواء كان هذا التغير إيجابيا أو سلبيا تقدميا أو انتكاسيا، سريعا أو بطيئا، عميقا أو سطحيا..الخ، أما العولمة فهي حالة من التغير تشير إلى تحول المجتمعات الإنسانية نحو مزيد من التعقيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتقاني. بمفهوم أيسر، التغير هو مفهوم أشمل من العولمة إذ الأخير يستظل بمظلة الأول أو يدخل تحت صنوفه.

فالفارق بين مفهومي العولمة والتغير مثله مثل الفارق بين مفهومي التحديث الاجتماعي والتغير الاجتماعي، فهما من نفس الفئة ولكن لا يشيران إلى نفس الشيء، فالتحديث هو عبارة عن تغير، ولكنه تغير إيجابي عادة ما يكون مقصودا من قبل الجهات المسؤولة عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع. كذا مفهوم العولمة فهو يشير أيضا إلى ضرب من التغير الاجتماعي العام والذي ينم عن ازدياد درجة التعقيد الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، غير أنه لم يكن مقصودا بالدرجة التي قُصد بها إحداث التحديث الاجتماعي بالمجتمع. هذا ناهيك عن أن العولمة تشير إلى التغير على مستوى العالم الإنساني، أما التحديث فهو يشير إلى التغير على مستوى المجتمع الواحد، وللدلالة على هذه التفرقة بين مفهومي التحديث والعولمة (وهى فروق كمية أكثر من كونها فروق

نوعية) نجد بعضاًً من المنتمين إلى علم الاجتماع بالدرجة الأولى يشيرون إلى عصر العولمة بأنه عصر ما بعد التحديث الاجتماعي أو مرحلة ما بعد التصنيع، وهذا ما يشير بوضوح إلى أن هذه المرحلة الجديدة ما هي إلا امتداد للمرحلة القديمة والتي تمثل التحديث الاجتماعي.

التطور التاريخي لظاهرة العولمة: قد يسهم سرد تاريخ تطور المجتمعات الإنسانية في فهم مفهوم العولمة وكشف حقيقة التصورات الخاطئة التي وقع فيها الكثير من متناولي هذا المفهوم. لقد كانت المجتمعات الإنسانية تعيش في شكل تكتلات مستقلة عن بعضها بعضاً، وذلك بعد تأليف الحيوان واعتماد الزراعة البسيطة في أسلوب المعيشة، ومع الاستمرار في التطور دخلت المجتمعات مرحلة الإقطاع (مُلاك المزارع) ولقد زادت التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بعد اكتشاف العالم الجديد فابتُكرت أول الآلات الصناعية وكانت تلك النقطة بداية دخول المجتمعات الإنسانية المرحلة الصناعية (الثورة الصناعية)، وهذه المرحلة تمثل بدايات التحديث الاجتماعي في المجتمعات المتقدمة، فبدأت ثقافة التحديث الاجتماعي والسياسي منذ ذلك الوقت في الانتشار بأرجاء العالم بعد التطور النسبي في وسائل الاتصال والمواصلات عبر المجتمعات.

لم يقف التطور والتعقيد بتركيبة المجتمعات الإنسانية عند هذه النقطة – بالرغم من وجود بعض المفكرين الذين ادّعوا أن هذه المرحلة (الرأسمالية الحديثة) من التطور تمثل نهاية الحركية التاريخية (الديناميكية) التي تمر بها المجتمعات الإنسانية عبر تاريخها الطويل، ومن أمثال هؤلاء الياباني

فوكوياما بل زاد التطور بدرجات أكبر مما كان يتوقعه بعضهم في مجالات عدة منها الاتصالات والمواصلات والبحث العلمي في مجال الوراثة والفلك، والصناعات التقنية وفي مجال صناعة الإنسان الآلي (الروبوت)... الخ، كما تطورت أساليب استخدام الطاقة، الأمر الذي ترتب عليه التغير في المبادئ الاقتصادية والسياسية والتركيبات الاجتماعية لأبنية تلك المجتمعات على نحو ما نشهده في العالم اليوم.

هذه المرحلة هي باختصار مرحلة العولمة (أي جملة التطورات المعقدة التي طرأت على تركيبة المجتمعات الإنسانية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية إثر بزوغ جملة من المتغيرات جراء خروج العالم من مرحلة التحديث الاجتماعي ودخوله في مرحلة ما بعد التصنيع الثقيل والاتجار الحر، والحرب النووية).

البعد الاجتماعي للعولمة وأثرها على العلاقات الاجتماعية:

تقف الاسرة امام تحديات كبيرة نتيجة التطورات التي تحدث بسبب تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة والاجهزة والتي غزت أسواق العالم وجعلت الآباء امام امتحان كبير وصعب في كيفية تربية ابنائهم التربية التي تحصنهم من الانزلاق في مغريات ما يعرض وما يسمع بتقوية الوازع الديني لديهم وتعريفهم الصح من الخطأ وأخذ ما يفيد من التكنولوجيا، فالدين الاسلامي لم يدعو الى التخلي عن التطور في مجالات الحياة بل على العكس دعى الى العلم والمعرفة والاختراع وان يكون المجتمع ضمن

قاعدة عريضة من السعة وان يتجاوز بيئته ومساحته وان لا يتقوقع بزوايا محصورة من العالم الرحب الذي خلقه الله لعباده والخروج عن عالم العزلة والانفرادية بقوله تعالى (وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا أن اكرمكم عند الله أتقاكم).

إن من أهم الوظائف التي تؤديها الأسرة للمجتمع هي وظيفة التنشئة التي يتمخض عنها تزويد المجتمع بأفراد متطبعين بطبائعه ومؤمنين بمبادئه وقيمه وأهدافه ويتكلمون بلغته ويعتمدون دينه وإيديولوجية، فالأسرة هي التي تلقن الجيل الجديد لغة المجتمع ومبادئه الدينية والأيديولوجية وتذكره دائما بتاريخه وأمجاده، ويلاحظ أن من أهداف العولمة الأولى هي كيفية هدم وتفكيك نسيج المجتمع من خلال تقويض الأسس الدينية التي تشكل ركائز مهمة لحياة أفراد المجتمع وتماسكه، وذلك من خلال ما طرحته من قواعد جديدة محاولة منها التلاعب بمقدرات الشعوب تحت مسميات وأفكار مستلهمة من الرؤية الغربية، وذلك بفرض ايدلوجية جديدة لها انتشارها بفعل ما تحققه تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة التي لها تأثيرها الواضح على أبناء الأسرة الواحدة، من خلال عدة محاور أهمها:

1-تغير نمط العلاقات الاجتماعية والتواصل الأسري بين الأزواج وظهور علاقات جديدة بسيمات جديدة وهي المثلية الجنسية والزواج بدون عقد وجعلها مفاهيم مقبولة اجتماعيا، كذلك استهداف المرأة وما تواجهه من تحديات العولمة وأفكارها التي ترمي إلى محو خصوصيتها الأخلاقية

والثقافية والتاريخية وإحلال الإباحية والمتعة من خلال استنساخ الرؤى الغربية بكل ما فيها من انحطاط خلقي وأخلاقي.

2-تغير نمط الثقافة الأسرية وخاصة علاقة الأبناء بالآباء وضعف التواصل الأسري بينهم من خلال التدفق الإعلامي وثورة المعلومات، ومن خلال تعدد الفضائيات وما تعرضه من برامج وأفلام بعيدة عن ثقافة المجتمع، كذلك الانترنيت والموبايل كلها تسميات أصبحت جزء لا تتجزأ من حياتنا اليومية، وكذا استهداف الطفولة من خلال عدة منافذ تطبق بها العولمة أهدافها، ولكن بشكل مبطن تحت ما يسمى الحفاظ على حقوق الطفل.

3- شيوع ثقافة الاستهلاك ونشر القيم الفردية: من الطبيعي أن تحتل ثقافة الاستهلاك والقيم الفردية مكانة بارزة ضمن عملية العولمة، بل أصبح الاستهلاك والقيم الفردية آليات مهمة في عملية العولمة، وفي هذا السياق يرى عالم اللغة الأمريكي نعوم تشومسكي أن العولمة هي التي تسعى في التعدي على القوميات من خلال شركات عملاقة ومستبدة يحكمها أولا الاهتمام بالربح وتشكيل الجمهور وفق نمط خاص، حيث يدمن الجمهور أسلوب حياة قائمة على حاجات مصطنعة، مع تجزئة الجمهور، وفصل كل فرد عن الآخر، حيث يدخل الجمهور الساحة السياسية، ويزعج أو يهدد القوى أو السيطرة في المجتمع.

4- تهديد الهوية: من اخطر التحديات هو ما تتعرض له المكونات الأساسية للثقافة العربية متمثلة في الإسلام واللغة العربية والوعي التاريخي بالذات والآخر، فمن الثابت أن عولمة الأعلام تعتمد على اللغة

الانجليزية، كما أن صورة العرب والمسلمين في الإعلام الغربي المهيمن على الساحة الدولية لا تعبر عن الواقع، بالإضافة إلى أن الإعلام الغربي يتعامل مع العرب بحكم علاقات الاستعمار والتبعية بوصفها متفرقة لا كأمة واحدة، والأسرة العربية يجب ألا تدع مهمة الحفاظ على الهوية القومية وتنميتها للمدرسة وحدها، بل من الضروري أن تشارك فيها بفاعلية وبوعي، بحيث يكون الالتزام بتعاليم الإسلام والاعتزاز باللغة العربية والتراث العربي جزء أصيلا من الحياة اليومية داخل الأسرة يلتزم به الجميع قولا وفعلا.

- مقاومة التغير الاجتماعي:

يولي علماء الاجتماع اهتماما كبيرا بدراسة عوائق التغير الاجتماعي لما لها من الأهمية في ميدانه، بعكس علماء التاريخ الذين لا يعيرونها التفاتاً كبيراً نظراً للفترة الزمنية الطويلة التي يؤرخون لها، ففي كثير من الظروف والأحوال تقف بعض العقبات والمعوقات في طريق التغير الاجتماعي، مما يؤدي إلى ركوده، وبطء تقدمه لفترات قد تطول أو تقصر، وهذه العوائق عديدة ومختلفة ويمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام هي:

1- عوائق اجتماعية: وأهمها

أ- **الثقافة التقليدية:** يرتبط التغير الاجتماعي إلى حد كبير بثقافة المجتمع، فالثقافة التقليدية القائمة على العادات والتقاليد والقيم بوجه عام لا تساعد على حدوث عملية التغير الاجتماعي بيسر، فالعادات والتقاليد

التي تميل إلى الثبات تقاوم التغير وكل تجديد سواء أكان ماديا أم معنويا، وكلما سادت هذه الثقافة وانتشرت كلما كانت المقاومة اشد وأقوى.

ب- طبيعة البناء الطبقي: لطبيعة البناء الطبقي في المجتمع الأثر الكبير في قبول أو رفض التغير الاجتماعي فالنظام الصارم للطبقات الاجتماعية يعيق عملية التغير الاجتماعي، لأن أنماط التفاعل فيها يكون محدودا نتيجة للانغلاق الطبقي فالنظام الطبقي المغلق يحد من عملية التغير.

ج- الميل للمحافظة على الامتيازات: تظهر المقاومة للتغير من قبل الأفراد الذين يخشون على زوال مصالحهم تلك المصالح التي قد تكون في المكانة الاجتماعية أو الامتيازات الاقتصادية أو الاجتماعية أو غير ذلك، وأمثلة على ذلك عديدة في المجتمعات فالطبقة الرأسمالية تحاول أن تبقى على علاقات الإنتاج دون تغير الأمر الذي يجعلها تقف معارضة لكل ايجابي للطبقة العاملة، ولهذا حين يشعر أولئك الأفراد بأن امتيازاتهم مهددة بالزوال نتيجة للتجديد سرعان ما تقوم المعارضة.

د- عوائق اقتصادية: ومن أهم تلك العوامل:

- **ركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية:** وتعود إلى عوامل فرعية كثيرة منها: انخفاض المستوى العلمي، والمستوى الاجتماعي وعدم وجود الحاجة الملحة الدافعة إلى الاختراع....

فهناك مجتمعات في أمس الحاجة إلى اكتشاف ثرواتها من معادن وبترول وغير ذلك، إلا أن قصور المستوى التكنولوجي يحول دون الانتفاع بهذه الثروات وغيرها بالإضافة إلى الركود فإنه يوجد عامل آخر

وهو احتكار الدول الغربية للتكنولوجيا والاكتشافات العلمية وتمنع تصديرها لدول العالم الثالث مما يزيد في تقهقره وبطء التنمية فيه.

- التكلفة المالية: في الكثير من الحالات يرغب الأفراد في امتلاك المخترعات التكنولوجية إلا أن ارتفاع تكلفتها المالية يحول دون ذلك أي أن توفر الرغبة لا يكفي ما لم تتوفر القدرة المالية التي تسمح بالاقتناء.

- محدودية المصادر الاقتصادية: إن شح الموارد الاقتصادية لدى المجتمعات من شأنه أن يعيق عملية التغير، فالمجتمعات التي لا تتوفر فيها الثروة المعدنية أو الطبيعية لا يحدث فيها تغيرات اجتماعية كبيرة.

2- العوائق الايكولوجية: إن تأثير البيئة الطبيعية على المجتمعات واضح سواء كان ايجابيا أو سلبيا فالبيئة الطبيعية من مناخ وسهول وجبال وأنهار تؤثر في تكوين حضارة المجتمعات فقد قامت الحضارة القديمة مثل حضارة البابليين والآشوريين والفراعنة وغيرها حول المناطق الغنية وخاصة حول ضفاف الأنهار مكان لسير

الحياة وغناها الأثر الكبير في إقامة الحضارة لدى هذه المجتمعات دون غيرها وبالعكس فإن شح الموارد الطبيعية وقسوة المناخ ووعرة التضاريس يعيق عملية التغير.

3- العوائق السياسية: وتنقسم إلى قسمين هما:

أ-عوائق سياسية داخلية: وتتفرع بدورها إلى: - ضعف الإيديولوجية التنموية: تخضع عملية التغير للسياسة الداخلية للدولة وذلك وفق الإيديولوجية التي تتبنها فحينما تكون الإيديولوجيا غير واضحة ومتأرجحة

فإن ذلك ينعكس على المنهج التنموي القائم الأمر الذي يؤدي إلى قصور في خطط التنمية.

– تعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع: غالبا ما تقف تعدية القوميات والأقليات أمام التغير حفاظا على التوازن العام داخل المجتمع فأي إصلاح أو تغير غالبا ما يقابل بعدم الاستجابة أو بمعرضة من قبل الفئات التي قد تتضرر مصالحها داخل المجتمع.

– عدم الاستقرار السياسي: أن وجود الاستقرار السياسي من شأنه أن يسهل عملية التغير ويؤدي إلى تحقيقه حيث تتوجه جهود السلطة والشعب نحو التغير المنشود وفي حال عدم توفر الاستقرار السياسي فإن جهود الدولة تكون موزعة بين إعادة استتاب الأمن وتنمية المجتمع وناهيك عن أن عدم الاستقرار يؤدي إلى هجرة الأدمغة مما يحرم المجتمع من فاعليتها في عملية التغير.

ب– العوائق السياسية الخارجية: وهي في الغالب مفروضة على المجتمع من الخارج وأهمها: –السياسة الامبريالية: من المعروف أن الامبريالية تفرض هيمنتها على المستعمرات وتحارب كل تغير ايجابي قد يحدث في البلدان المستعمرة، فهي تفرض السياسة التي تتلاءم مع وجودها وهي سياسة مناقضة لمصالح الشعوب المقهورة.

– الحروب الخارجية: لاشك أن الحروب الخارجية تستنزف موارد مالية هائلة يكون المجتمع بحاجة إليها من أجل إحداث التنمية، كما أنها قد تؤدي إلى تدمير الثروة المادية والبشرية ومن المؤسف أن معظم المجتمعات النامية بعد أن استرجعت استقلالها بدأت بمنازعات فيما بينها

مما يؤدي إلى إعاقة عملية التغير فيها. يتبين مما سبق أن العوائق كثيرة ومترابطة ولاشك أن معالجة تلك العوائق وإزالتها للتغير الاجتماعي نحو الأفضل مرهون ومشروط بالوعي الاجتماعي والرغبة في التغيير.

قائمة المراجع

1- عفيفي محمد، التربية والتغير الثقافي، ط3، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1970.
2- بوشلوش طاهر محمد، التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999) دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي، ط1، الجزائر، دار بن مرابط للنشر، 2008.
3- الدقس محمد، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، ط2، عمان، دار مجدلاوي، 1996.
4- غيث عاطف محمد، التغير الاجتماعي والتخطيط، ط1، القاهرة، دار المعارف، 1962.
5- مير لوسي، مقدمة في تاريخ الانثربولوجيا، ترجمة شاكر مصطفى سليم، ط2 ، بغداد، دار الشؤون الثقافية للنشر، 1983.
6- نخبة من الأساتذة، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.
7- الهواري عادل مختار، التنمية في الوطن العربي، ط1، الكويت، مكتبة الفلاح للطباعة والنشر، 1988.
8- غيث محمد عاطف، التغير الاجتماعي والتخطيط، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1966.
9- النكلاوي احمد، التغير والبناء الاجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1968.
10- صابر محي الدين، التغير الحضاري وتنمية المجتمع، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، القاهرة، سرس الليان، 1962.
11- أمينة علي كاظم، التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، مصر، هجر للطباعة والنشر، 1993.
12- محمد عودة، التغير الاجتماعي وأساليب الاتصال،القاهرة،دس.
13- عثمان إبراهيم، مقدمة في علم الاجتماع، ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999.
14- العمري عبد الرحمن، التغير الاجتماعي، خاص في منتدى الجامعات السعودية، قسم علم الاجتماع، 2004.
15- عبد الباسط حسن، التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي، القاهرة، القاهرة الحديثة، 1974.
16- ابن خلدون عبدا لرحمن، المقدمة، ط5، بيِّروت، دار الرائد العربي،،1982.
17- فرح محمد سعيد، ما علم الاجتماع، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1987.
18- سيناصر علال، البعد التكنولوجي في الحداثة، الأكاديمية ،العدد 10، سنة 1993.
19- محمد علي محمد، الشباب العربي والتغير الاجتماعي، دط، بيِّروت: دار النهضة العربية، 1985.
20- الزغبي محمد أحمد، التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، بيروت، دار الطليعة.
21- عبد الله الرشدان، علم اجتماع التربية، ط1، عمان، دار الشروق، 1999.
22- عادل الهواري، أسس علم الاجتماع، ط1، الكويت، مكتبة الفلاح، 1988.
23- ستيتة ملحس دلال ، التغير الاجتماعي والثقافي، ط3، عمان، دار وائل، 2008.
24- دوب أس س، التغير الاجتماعي، ترجمة عبد الهادي الجوهري، 1998.
25- حجازي محمد فؤاد، التغير الاجتماعي، ط2، القاهرة، مطبعة النبوي، 1978.
26- الخشاب مصطفى، علم الاجتماع ومدارسه، الدار القومية للطباعة، القاهرة، 1966.
27- العادلي فاروق محمد، التربية والتغير الاجتماعي، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، 1990.
28- زايد أحمد، اعتماد علام؛ التغير الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1992.
29- السيد عبد العاطي السيد وآخرون، التغير ودراسة المستقبل ،دط،القاهرة:دار المعرفة الجامعية ،،2002.

30- ميشيل طومسون وآخرون، نظرية الثقافة ،العدد، 223يوليو، 1997.
31- إحسان محمد الحسن، المدخل إلى علم الاجتماع، بيروت، دار الطليعة للطباعة، 1975
32- الحسن إحسان محمد، رواد الفكر الاجتماعي، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991.
33- النوري قيس، أفاق التغير الاجتماعي النظرية والتنموية، مطابع التعليم العالي، بغداد 1990.
34- بسامة المسلم، علم اجتماع التربية والتنمية، (1996م)، الكويت: ذات السلاسل، دون طبعة.
35- نيقولا تيماشيف، "نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، "ترجمة : محمود عودة وآخرون، ط6 ،الكتاب الثاني، القاهرة ، دار المعارف 1980.
36- عبد العال عبد الحليم رضا، التغيير الاجتماعي وهيكلة المجتمعات المعاصرة، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، 2005.
37- بوتومور، علم الاجتماع منظور اجتماعي نقدي. ترجمة عادل مختار الهواري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1979.